خليجي 20 يوشك بالإطاحة بالصحفي محمد سعيد سالم

بتر إصبعه احتجاجاً على المعاملة السيئة داخل السجن

المسيرة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 30 شوال 1430هـ الموافق 19 اكتوبر 2009 العدد (209) Mon. 30/10/1430 - 19 October 2009 **70 ريالاً 16 صفحة**

محمد حيدرة مسدوس لـ«النداء»:

رؤية اللقاء المشترك للإنقاذ الوطني حصرت المشكلة في رأس الرئيس وهذا ليس صحيحا

عبدالملك الحوثي يتنصل من أي موقف سياسي لم يصدر عن مكتبه الإعلامي

مساع إيرانية لوقف الحرب في صعدة

● متكي

دخلت إيران مجدداً في خط المبادرات الاقليمية لوقف الحرب في صعدة. وأعلن منوشهر متكي وزير الخارجية الإيراني أمس الأول أنه سيزور اليمن، في موعد لم يحدده، حاملاً رسالة من الرئيس أحمدي نجاد إلى الرئيس علي عبدالله صالح بشأن الحرب في صعدة.

وقال متكي لوكالة الأنباء الايرانية: «نحن نسعى إلى إرساء الهدوء في اليمن، والمسؤولون اليمنيون رحبوا بزيارتي».

وتتهم السلطات اليمنية دوائر إيرانية بدعم الحوثيين. وعبر مسؤولون يمنيون رفيعون في تصريحات صحفية عن قناعتهم بوجود دعم إيراني للحوثيين.

وأغلقت السلطات في العاصمة صنعاء الأسبوع الماضي المستشفى الايراني، وبرر مسؤول مختص في العاصمة قرار الإغلاق بأنه ناجم عن خلافات مالية بين إدارة المستشفى ومالك العقار الذي تستأجره الإدارة.

على صعيد آخر، شدّد عبدالملك الحوثي في بيان صادر عن

التتمة في الصفحة 4

منظمات دولية تبحث خيارات لوقف المعارك في صعدة أحدها التدخل الدولي

"أطباء بلا حدود" تعلق أنشطتها في رازح وكارثة صحية في انتظار نازحي المزرق

أعلنت منظمة أطباء بلا حدود عن تعليق أنشطتها في مستشفى رازح بمحافظة صعدة ابتداء من الخميس الماضي.

وقالت في بلاغ صحفي إنها اضطرت إلى إجلاء جزء من موظفيها جراء ارتفاع وتيرة القتال في مديرية رازح خلال الأيام القليلة الماضية.

وأضافت "أن الوضع ازداد تدهوراً، وسقطت قذائف على مبنى المستشفى مراراً، بينما كان الموظفون الطبيون والمرضى متواجدين في الداخل".

وأكدت على أن الحد الأدنى من شروط السلامة اللازمة لمواصلة أعمالها الطبية أصبحت غير متوفرة رغم الضمانات المقدمة من طرفي النزاع.

التتمة في الصفحة 4

الجزائية تقضي بإعدام شابين وسجن 10 من أتباع الحوثي

أصدرت محكمة البدايات المتخصصة في قضايا الإرهاب حكما بالإعدام بحق اثنين من أتباع الحوثي، والسجن لـ9 آخرين مددا تراوحت بين 8 سنوات و12 سنة، والاكتفاء بمدة الحبس لمتهم واحد فقط، والإفراج عنه بعد التعهد بعدم الإخلال بالأمن والتزام حسن السلوك مصحوبا بكفالة.

وقضى الحكم الذي تلاه القاضي رضوان

التتمة في الصفحة 4

المخلافي: المقالح خارج الحماية القانونية كونه مختفياً قسرياً، ونعمان: الاختطاف من تجليات الحكم البوليسي

تواصل الاحتجاجات للكشف عن مصير المقالح والاشتراكي يحمل الرئيس مسؤولية اختطافه

عقد المرصد اليمني لحقوق الإنسان ونقابة الصحفيين اليمنيين، السبت الماضي، مؤتمراً صحفياً في مقر النقابة، تحدث فيه ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي، عن قضية اختطاف الصحفي محمد المقالح، التي رأى أنها تجاوزت حالياً نقابة الصحفيين.

وأوضح أن قضية اختطاف المقالح لا تتقصد الصحفيين وحدهم حال تم التعاطي معها بصمت، محذراً من تداعيات هذه الظاهرة ومخاطرها.

وقال إن من تجليات السير في طريق الحكم البوليسي قيام لجنة الأحزاب بالإشراف على الأحزاب، مشيراً إلى بيان صادر عن هذه اللجنة تؤكد فيه أنها ستتصدى لكل صحف الأحزاب التي تسلك سلوكاً مخالفاً للدين والوحدة والثورة.

إلى ذلك، اعتبر رئيس المرصد اليمني لحقوق الإنسان محمد المخلافي اختطاف المقالح مخالفة للدستور والقانون والاتفاقيات التي التزمت بها اليمن، مؤكداً أنها جريمة دستورية تعادل جرائم الإبادة الجماعية.

وقال إن المقالح الآن خارج الحماية القانونية بسبب كونه مختطفاً قسرياً، معرباً عن قلقه لما قد يتعرض له من انتهاكات تطال حياته أو كرامته، مطالبا المشاركين بمخاطبة المنظمات الدولية المستقلة والحكومية، والعمل على الصعيد المحلي والدولي لإنهاء الحالة التي يتعرض لها (خصوصا وأن) القائمين على هذا البلد "لا يحترمون كل ما يصدر عن اليمنيين".

التتمة في الصفحة 4

طالبت قيادة النقابة بالاستقالة

«الأيام» تؤكد عزمها ملاحقة المسؤولين عن محنتها المستمرة منذ مطلع مايو

انضمت صحيفة «الأيام» إلى قافلة منتقدي دور نقابة الصحفيين السلبي حيال الانتهاكات التي تستهدف الصحافة اليمنية.

ووصف بلاغ صادر عن «الأيام» مساء السبت الماضي النقابة بأنها «شبه رسمية وممولة حكومياً» وقال إن قيادتها انتهجت الانتقائية في الدفاع عن صحافيين وصحف معينة، وأضاف: «وإذا كان هذا هو حالها فعليها تقديم استقالتها وإفساح المجال أمام القادرين على الدفاع عن الصحفيين والصحف دون تمييز، أو إفساح المجال لتشكيل إطار نقابي آخر يضم الصحافيين والصحف المغبونة».

وأكدت «الأيام» لقرائها وأنصارها في الداخل والخارج أنها ستظل تلاحق قضائياً -وعلى كافة المستويات والأصعدة- المسؤولين الذين تسببوا في كل ما لحق بمؤسسة «الأيام» من أضرار وخسائر مادية ومعنوية.

وانتقدت الصحيفة وزير الإعلام الذي قال في تصريحات جديدة له الثلاثاء الماضي إن وزارة الإعلام لم توقف الصحيفة.

وأوردت الصحيفة في بلاغها وقائع عديدة تقوّض رواية الوزير، مشيرة إلى قيام الأمن بنصب نقاط تفتيش في محيط مقر الصحيفة بعدن، وتفتيش كل من يمر بسيارة بحثا عن صحيفتي «الأيام» و«الأيام الرياضي».

ولفتت إلى قيام مدير أمن المنطقة الخامسة بعدن العقيد عبدالجليل الشامي الذي طاف على عدد من الأكشاك ولوح بعقاب أصحابها في حال قاموا ببيع «الأيام».

التتمة في الصفحة 4

في البدء كان تيار «إصلاح مسار الوحدة». لكن محمد حيدره مسدوس لم يرد في هذا الحوار الذي تنشره «النداء» على جزئين أن يتحدث كثيراً عن معارك الماضي التي خاضها داخل الحزب الاشتراكي لإقناع الأغلبية في هيئاته بضرورة التمترس في الجنوب من أجل القضية الجنوبية والوحدة معاً. الماضي لا يحضر في هذا الحوار إلا متى أدى وظيفة كاشفة للحاضر والمستقبل. وعبر ساعات هذا الحوار اعتمد أحد أبرز مؤسسي تيار إصلاح مسار الوحدة نبرة هادئة حتى وهو يخوض في مسائل الحاضر المحمولة بالصخب والهياج، وأسئلة المستقبل المسوَّرة بالنار، وتجارب الماضي المغمسة بالأحزان والمرارات.

كان هادئاً، تماماً كما هو في اللحظة الراهنة، اللحظة التي توارى فيها عن سبق وإصرار -كما قال لي- عن واجهة المشهد الجنوبي بسبب قلبه الذي يقاسي التضخم، ولكن أيضاً بسبب عقله الذي يقدِّر أن الأيام الجنوبية المقبلة تحتاج إلى دوره في ظلال المشهد بأكثر مما تتطلب حضوره في أضواء الواجهة حيث يتسابق كثيرون على حجز موقع لهم في الصدر! والحاصل أن محمد حيدرة مسدوس، الرجل الذي اختار أن يتوارى، حاضرٌ، كما يبرهن في هذا الحوار، بأكثر مما يتصوره أشد المسوسين به، داخل الحزب الاشتراكي أو في السلطة أو في الحراك. وبالنظر إلى حساسية موقعه الريادي في الحراك، فقد تقرر أن يتم هذا الحوار طبق اتفاق مبادئ بيننا.

يقضي المبدأ الأول بأن نتجنب الإشارة إلى الخلافات بينه وبين رفاقه في الحزب، الأحياء قبل الأموات، حول قرارات الأغلبية الحزبية بشأن الانتخابات ومصير الوحدة بعد حرب 1994.

وقد تم الالتزام من قبلي بهذا المبدأ إلا متى وجبت الإشارة إلى مواقف سابقة تعين على قراءة تطورات راهنة.

المبدأ الثاني كان بشأن رأيه في التطورات المتسارعة في الجنوب والتقلبات الدرامية في المواقف والاصطفافات جنوباً وشمالاً. وكان الاتفاق على أن يتم الحوار بالمسجل كي يكون نابضاً بالحياة على أن يتم نشره بعد حذف كل ما قد يتسبب في جرح أشخاص، أيا تكن مواقعهم ومواقفهم.

والحق انني لم أجد وأنا أحرِّر هذه المادة ما يستوجب الحذف، فقد بدا مؤسس «تيار اصلاح مسار الوحدة» يقظاً ومتحوطاً عبر مسار هذا الحوار. وقد سد -كما أزعم هنا- كل منفذ من شأنه أن يحرف مسار علاقته بالصحيفة حتى لا يضطر لتأسيس تيار إصلاح مسار الصحافة المستقلة.

وقضى المبدأ الثالث بأن يطلع على نسخة من الجزء الأول من هذا الحوار قبل نشره، على أن لا يجري أي تعديلات أو تصويبات إلا بالتفاهم معي، ومتى قدِّر أن في ما حُرِّر تجاوزاً للمبدأين الأولين. واعترف هنا أنني خرقت هذا المبدأ، إذ أن مشاغل عدة حالت دون إرسال نسخة من الحوار في التوقيت المتفق عليه (مساء الخميس أو نهار الجمعة).

وفي هذا الحوار يعرض محمد حيدرة مسدوس مواقفه من التطورات التي حدثت خلال العامين الماضيين. ومن موقعه الأصيل داخل الحياة السياسية، وبخاصة في قلب الحراك الجنوبي -رغم وجوده في العاصمة- يقدِّم للقارئ زوايا جديدة للنظر في أعماق الحراك الجنوبي ومقدماته ومساره الذي بدوره قد يحتاج إلى تيار إصلاح -ليس علنياً بالضرورة- يحول دون انزلاق مكوناته نحو العنف والإقصاء والانعزالية.

■ حوار: سامي غالب

● مسدوس

محمد حيدرة مسدوس لـ«النداء»: (1-3)

رؤية اللقاء المشترك للإنقاذ الوطني حصرت المشكلة في رأس الرئيس وهذا ليس صحيحاً

■ نصحت قياديين في الحراك بعدم قبول الرؤية وعدم رفضها

■ عرض عليَّ علي محسن الأحمر المشاركة في السلطة فقلت له: بأي وجه سأظهر معكم؟

■ لجنة الحوار الوطني أطلقت مشروعاً، ودعت مكونات الحراك والقوى السياسية في الداخل والخارج إلى الحوار. هل يمكن أن يستجاب لها؟

- لابد لأي حوار أن تكون له موجبات موضوعية، هذه الموجبات هي أصلاً موجودة، لكن الإخوة في المشترك ولجنة الحوار الوطني ابتعدوا كثيراً عن هذه الموجبات. ولأنهم ابتعدوا عنها فأعتقد ألا تكون هناك استجابة من المعارضة في الخارج.

القضية الجنوبية لها طرفان: الطرف الجنوبي والسلطة. الجنوبيون في 1994، كانوا طرفاً في الأزمة، وطرفاً في الحرب، ومن البديهي أن يكونوا الآن طرفاً في الحوار، وطرفاً في الحل، سواءً كان الطرف المقابل لهم هو السلطة أو المعارضة.

هذه القضية (الجنوبية) تتطلب بالفعل حواراً، الوثيقة للأسف ذهبت بعيداً عنها. نفس الشيء بالنسبة لمشكلة صعدة، الوثيقة لم تتناولها بشيء من الحلول. كنت أفضل أن يوجه الإخوة في المشترك ولجنة الحوار دعوة للجنوبيين، ودعوة للحوثيين، كلٍ على حدة. يبحثوا مع الجنوبيين القضية الجنوبية وكيفية حلها، ويبحثوا مع الحوثيين مشكلة صعدة وكيفية حلها، وبعد أن يتفقوا على حل القضية الجنوبية مع الجنوبيين، ويتفقوا مع الحوثيين على حل لمشكلة صعدة، كان بالإمكان إيجاد وثيقة يتحقق إجماع عليها، وتتشكل جبهة وطنية تضم هذه الأطراف.

■ على حد علمي فإن ترتيبات تجري حالياً مع شخصيات لها وزن في الخارج مثل علي ناصر محمد وحيدر العطاس لبحث هذا الموضوع.

- إن كانت الدعوة للجنوبيين كجنوبيين لبحث القضية الجنوبية والاتفاق على حلها، هذا ممكن. لكن الدعوة إلى الحوار أو إلى مؤتمر وطني على أساس الوثيقة التي اطلعنا عليها فأنا لا أعتقد أنها ستكون دعوة مجدية، ولا أعتقد أنها ستلقى استجابة.

■ علاوة على هذا النقد للآليات، ما هي ملاحظاتك الأخرى على هذه الوثيقة؟

- المشاريع تكون في العادة خلاصة للحوار مع أطراف المشكلة، لا أن يصممها طرف واحد، وهو لا يدرك كيف يفكر الطرف الآخر حيالها. في تقديري الشخصي أنها لن تكون مجدية، واقترح على أصحابها تجاوز هذه الوثيقة، وأن يدعوا الجنوبيين للحوار حول كيفية حل القضية الجنوبية.

■ أي أنك تعتقد أن هذا المشروع لا يصلح لأن يكون ركيزة، أو منطلقاً، لحوار مع مختلف الأطراف، وبخاصة الحراك الجنوبي.

- نعم. المفروض تكون الدعوة للحوار على أساس مبادئ، وتترك التفاصيل للحوار. الوثيقة جاءت بكل التفاصيل بصورة غير واضحة، ولا تؤدي الغرض، وكان من الأفضل للإخوة الذين دعوا للحوار وفق هذه الوثيقة، أن يذهبوا للرئيس ويقنعوه بالمشكلات.

■ هم يقولون إنهم دائماً في لقاءاتهم مع الرئيس يطرحون عليه هذه المشكلات وأهمية الاعتراف بها كمدخل لمعالجتها، لكن دون جدوى. حتى إن أحد هذه القيادات قال لي إنهم يائسون تماماً من الرئيس، وما من بديل سوى الذهاب للتفاهم مع الحراك والحوثيين.

- إنْ كان هذا صحيحاً فلماذا لا يقولون للرأي العام المحلي والخارجي بأنهم قد طرحوا المشكلات على السلطة، وطلبوا منها الاعتراف بها وإيجاد حلول لها والسلطة رفضت. إذا يريدون معالجة المشكلات بشكل عملي وجدي ممكن يقومون هم بوظيفة السلطة.

■ تقصد أي وظيفة، هل تقصد أن يذهبوا مباشرة للحوار مع الأطراف الأخرى؟

- التعامل مع القضية الجنوبية والتعامل مع مشكلة صعدة. يعقدون مؤتمراً صحفياً، ويعلنون اعترافهم بالقضية الجنوبية، ويدعون الجنوبيين للحوار من أجل إيجاد حل لها، والأمر نفسه بالنسبة للحوثيين. بعد أن يتفقوا مع الجنوبيين حول كيفية حل القضية الجنوبية، وبعد أن يتفقوا مع الحوثيين حول كيفية حل مشكلة صعدة، يمكن هنا أن تتشكل جبهة موحدة ويفرضوا الحل الذي يتفقون عليه عبر عصيان مدني.

■ أيمكن في الوقت الراهن أن ينفتح الحراك الجنوبي على أحزاب المشترك؟ تعلم أنه في الفترة الماضية وجدت أزمة ثقة ومصداقية. قياديون في المشترك يشيرون إلى أن الحراك يتعامل مع أي بيان للمشترك يؤيد مطالبهم باعتباره محاولة للالتفاف على الحراك أو اختراقه.

- هذه موجودة فعلاً. وتجاوز أزمة الثقة هو في يد اللقاء المشترك والمعارضة. ويمكن للمعارضة أن تزيل أسباب هذه الأزمة، وتثبت للآخرين مصداقيتها. اللقاء المشترك، والمعارضة عموماً، لم يكن موقفه من القضية الجنوبية إيجابياً منذ البداية، تم اعتماد أسلوب التجاهل تجاه القضية الجنوبية، وهذا أعطى انطباعاً لدى الشعب في الجنوب بأن الكل تخلى عن قضيته. معالجة أزمة الثقة الآن في يد المعارضة (المشترك) بأن تبرهن للجنوبيين أنها صادقة ومستعدة للعمل من أجل معالجتها.

■ قيادات وناشطون في الحراك يكررون دوماً بأن الحراك يخرج في مسيرات واعتصامات في المحافظات الجنوبية، ويسقط جراء ذلك شهداء وجرحى ويُقتل العشرات، فيما الشارع في العاصمة ومدن أخرى في الشمال هادئ، وكأن ما يجري في الجنوب لا يعنيه، وهم يحملون المشترك مسؤولية هذا التراخي. ويحضرني الآن ما قاله لـ"النداء" ناشط في الحراك قبل نحو عام ونصف العام، رأى أن المشترك غير مطالب بالمشاركة في فعاليات الحراك في الجنوب بقدر ما هو مطالب بإثبات صدقيته في معارضة السلطة في الشمال، وتحريك مسيرات واحتجاجات ضد المظالم التي يكابدها أبناء الشمال، وسيتم اللقاء بين الحراك والمشترك تلقائياً. ما يعني أن قيادات الحراك يريدون من المشترك توكيد مصداقيته أولاً قبل إطلاق أية دعوات أو مبادرات.

- هذا كلام صحيح من الناحية النظرية، لكن من الناحية العملية في صعوبة. أنا شخصياً لا أعتقد أن المشترك والمعارضة ليست لديهما رغبة في تحريك الشارع الشمالي. أنا مقتنع أن لديهم رغبة، لكن يشعرون بصعوبة تنفيذ ذلك.

■ تقصد أن المسألة مسألة قدرات؟

- لا. الصعوبة قد لا تكون موجودة في أذهان الناس، أو أنهم لا يريدون لهذه الصعوبة أن تظهر، لكنها موجودة في الواقع. أذكر أنني ناقشت الشهيد جار الله عمر حولها قبل استشهاده بعدة سنوات، تقريباً في أواخر 1997، بعد الانتخابات النيابية. جرى ذلك في بيتي، وبحضور عبدالواحد المرادي. كنا مختلفين حول موقف الحزب من القضية الجنوبية، وبادر المرادي واقترح أن نجلس، جار الله عمر وأنا، لنتفق أولاً، وبعد أن نتفق يمكن أن نوسع نطاق النقاش ليشمل أعضاء المكتب السياسي. جاء إلى بيتي (السابق في منطقة حدة) جار الله عمر وعبدالواحد المرادي. قلت لجار الله عمر خلونا نقرأ الواقع بشكل سليم إذا نريد الحفاظ على وحدة الحزب، وكي يبقى قائداً في الجنوب. أنا متأكد أن الواقع في الشمال أفضل، ولو نسبياً، عما كان عليه قبل الوحدة. سألني: من أي ناحية أفضل؟ قلت من الناحية السياسية، الناس كانوا مقموعين ولا يستطيعون النقد، ولا يوجد هامش لحرية الصحافة أو حرية العمل الحزبي، وكان الدستور الشمالي يقول من تحزب خان، هذا قبل الوحدة، أما الآن فهذا ليس موجوداً، ما يعني أن الوضع من الناحية السياسية أفضل مما كان عليه قبل الوحدة. صحيح أن الديمقراطية شكلية، لكن بالمقارنة مع ما كان قبل الوحدة، الوضع أفضل نسبياً. وكذلك الحال من الناحية السيكولوجية، ومن الناحية الاقتصادية أيضاً، فالمظلومون في الشمال تمكنوا من الحركة، سعياً وراء الرزق، في الجنوب، وتحسن وضعهم. لكن في الجنوب الوضع أسوأ من كل النواحي عما كان عليه قبل الوحدة، إذن، كيف أنا في الجنوب أستطيع إقناع السكان بقبول الأسوأ، وكيف أنت في الشمال تستطيع إقناع السكان برفض الأفضل؟ يوجد اختلال في الواقع، وواجبنا أن نستوعبه في السياسة.

جار الله عمر قال: ألا يوجد قاسم مشترك في نظرك؟ قلت له هناك قاسم مشترك وهو "وثيقة العهد والاتفاق". رد: ومن قال إننا تخلينا عنها؟ أوضحت: المشاركة في الانتخابات، فعندما تشاركون في الانتخابات، فهذا يعني عملياً تخليكم عن الوثيقة.

■ لأن الوثيقة في هذه الحالة أعلى من الدستور؟

- نعم. كان ينبغي على المعارضة كلها أن تشترط للمشاركة في الانتخابات تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق التي وقع عليها الرئيس علي عبدالله صالح، وأجمعت عليها القوى السياسية كلها.

■ لنعد إلى النقطة الأساسية، أنت ترى أن المعارضة لديها الرغبة في تحريك الشارع، لكن إمكانية تجسيد هذه الرغبة غير ممكنة، لأن الوضع في الشمال تحسن عما كان عليه قبل الوحدة، وبكلمة أخرى، يصعب تحريك الشارع في المحافظات الشمالية في قضية لها علاقة بالوحدة؟

- بالضبط. لن تكون الاستجابة في الشمال كما هي في الجنوب. وهذه المسألة ينبغي على السياسيين أخذها في الاعتبار، لا أن ياتوا لـ"يكعفوا" الناس، إما أن يكعفوا الجنوب لما هو في صالح الشمال أو العكس، وهذا ما يحصل الآن.

■ ماذا بوسع المشترك، إذن، أن يفعل حيال القضية الجنوبية؟ الشارع في الجنوب لا يتحرك إلا بناء على أجندة الحراك بعد أن انحسر دور المشترك تدريجياً، وبات الآن كما كتبت يوماً مجرد معلق سياسي. وفي الشمال يمكن للمشترك أن يحرك الشارع نسبياً، لكن ليس في قضية ذات صلة بالوحدة.

- المطلوب ليس إعداد وثيقة. هذه الوثيقة تعكس رؤيتهم هم (المشترك). المشترك حتى الآن لم يقرر هويته ولا وجوده في ما يخص القضية الجنوبية: هل هو طرف مصطف مع الحراك أم طرف مصطف مع السلطة، ليس واضحاً أين موقعهم. والحال كذلك في ما يخص مشكلة صعدة.

■ تقصد أن على المشترك أن يقرر موقعه حيال هاتين الأزمتين قبل أن يبادر لدعوة هذا الطرف أو ذاك للحوار؟

- بالضبط.

■ لعلك لاحظت غياب التوازن في رؤية المشترك من حيث الأهمية. فهي استغرقت في التاريخ والتشخيص، وتقشفت في ما يخص الآليات. ومع ذلك، في ما يخص القضية الجنوبية، أفسحت الوثيقة مساحة كبيرة لها، وقد لمست أن ما ورد فيها قريب مما كان ينبه إليه تيار إصلاح مسار الوحدة منذ أكثر من عقد، وحتى إن هذا القرب ظاهر في تصريحات وأحاديث قيادات المشترك؟

- (باسماً) هي المسائل كلها لها علاقة بالكيمياء حتى في السياسة. عندما تطرأ ظروف معينة تتطلب شيئاً معيناً، وهو تركيب كيماوي صحيح، يضيع الوقت وتفوت الفرصة، يصبح الأمر عبثياً.

أريد هنا أن أعلق على تشخيص الأزمة الوارد في الوثيقة. الوثيقة حصرت المشكلة في رأس شخص (قاصدا الرئيس). ولو كانت المسألة في أشخاص لكانت قد حُلت في الماضي. في الشمال كان السلال أول رئيس، ثم جاء الإرياني، فالحمدي، فالغشمي، وأخيراً علي عبدالله صالح. لا يعقل أن يكون هؤلاء جميعاً شياطين.

←

■ العسكر وليس الشعب من أسقط عمر الجاوي في انتخابات 1993

■ اللقاء المشترك مطالب بأن يحدد هويته وموقعه كي يوجد لغة مشتركة مع السلطة أو مع الحراك

لو كانت المشكلة تكمن في أشخاص كانت قد حلت خلال هذا التبدل الذي حصل في الشمال. الأمر نفسه في الجنوب، جاء قحطان، ثم سالمين، فعبدالفتاح، فعلي ناصر، فالعطاس. المشكلة ليست في الأشخاص، بل تكمن في النظام.

■ تقصد بنية النظام السياسي والقيم السياسية الحاكمة؟

– تكمن في النظام، والنظام يعني الدستور. مثلاً في الجنوب قبل الوحدة النظام السياسي والدستور لم يكن يسمح للسرق بأن يمارسوا السرقة، وللمرتشين بممارسة الرشوة، ولم نسمع بالسرقة والرشوة على مدى 23 عاماً حكمنا فيها الجنوب، ليس لأننا ملائكة، بل لأن النظام لا يسمح بذلك. عندما جئنا إلى صنعاء وجد جنوبيون يمارسون السرقة والرشوة أكثر من الشماليين، وكانوا قبل ذلك في الجنوب ملائكة. النظام يمكن أن يصلح قيم الناس ويمكن أن يفسدها.

في الشمال توجد مناطق قبلية لا تقبل الدولة، ولديها قناعة كاملة بأن العرف القبلي أفضل من القانون، وبعض أبناء هذه المناطق مثل المشائخ لهم مصلحة في تكريس هذه القناعة، لأنهم يؤدون وظائف الدولة، مثل القضاء، ويدر عليهم ذلك مصالح وأموالا. مناطق اليمن الأسفل فيها مجتمع غير قبلي ويريد دولة النظام والقانون. المنطقتان كلاهما في دولة واحدة محكومة بنظام مركزي محتكر بيد القبائل. وهذا الواقع المتناقض لا يمكن موضوعياً –فالقصة ليست رغبات– أن يُدار بدولة مركزية، واستمراره هو نوع من العسف. وضع من هذا النوع يتطلب نظاماً فدرالياً يجعل المناطق المتطورة تحكم نفسها وفقاً لمستواها الثقافي والاجتماعي، والمناطق الأخرى تدير نفسها، وهذا سيخلق نوعاً من المنافسة باتجاه الأفضل والتعايش.

وبعد الوحدة دخل الجنوب، والجنوب لا يستطيع العيش إلا في دولة، ولأنه كذلك صبر 15 سنة (منذ 7 يوليو 1994) لأنه يشعر أن الخروج عن النظام والقانون...

■ تقصد أنه لم يعتد العيش خارج الدولة كما قد يحصل في بعض المناطق في الشمال؟

– نعم. هذا الواقع المتناقض يستحيل إدارته بدولة مركزية، لأن السلطة ستقسر الجميع على العيش داخل نظام واحد، بينما الواقع لا يسمح بأن يتجسد هذا النظام في كل المناطق.

إذا كان هذا هو الواقع فالمفروض أن تنبني السياسة على أسسه. بسبب الأفكار الاشتراكية والقومية العربية كان القادة يعتقدون أن الواقع تابع للسياسة، وكيفما تكون السياسة يكون الواقع. وهذا فكر إرادوي ليس له صلة بالعلم. السياسة تكون وفق الواقع، ولكن باتجاه إصلاحه، وهذا ليس موجوداً.

■ هذا يعني أن تغيير طبيعة النظام السياسي قد يشكل مخرجاً من الأزمات؟

– نعم، ولكن من أين تبدأ؟ تبدأ من الدستور وليس من الأشخاص.

■ لكن الحراك الجنوبي لم يعد يقبل الصيغة الفدرالية، وسقفه فك الارتباط. لعلك تذكر كيف أن الحكم المحلي قبل عدة سنوات كان بمثابة الكفر في وعي النخبة الحاكمة، والآن ينظر إلى الفدرالية على أنها كفر. هل تتصور أن تكون الفدرالية مخرجاً في الأمد القصير؟

– المسألة أولويات. الخطوة الأولى بالنسبة للمشترك هو أن يحدد موقعه من المشكلات. إذا هم يرون أن الحراك على حق والسلطة على باطل، فهم ملزمون أخلاقياً ووطنياً بأن يكونوا مع الجنوبيين. أما إذا رأوا أن الجنوبيين على خطأ فيمكن أن يكونوا بوضوح مع السلطة. وكذلك الأمر في ما يخص مشكلة صعدة. عندما يتحقق الوضوح في موقعهم وموقفهم، يستطيعون التفاهم مع الآخرين. إذا قالوا إن الحراك الجنوبي على باطل يكون في إمكانهم التوصل إلى لغة مشتركة مع السلطة. إذا هم مقتنعون أن الجنوبيين محقون والسلطة على باطل، فإنهم عندما يعلنون موقفهم سيجدون لغة مشتركة مع الحراك. هذه الخطوة الأولى، وإذا تمت ستأتي الخطوات اللاحقة، ولكن إذا تحقق الصدق وليس عبر تكتيكات.

■ كما تعلم فإن لجنة الحوار الوطني وهي تصوغ رؤيتها للإنقاذ أجرت اتصالات ونقاشات مع منظمات وشخصيات، هل اتصلت بك اللجنة وتناقشت معك أو على الأقل استمعت لوجهة نظرك؟

– زارني بعض الإخوة من اللجنة وعرضوا عليَّ الفكرة. نصحتهم أن تكون الخطوة الأولى قبل إعداد الوثيقة هو اختيار لجنة من أشخاص قادرين على الحديث، وأن تطلب هذه اللجنة لقاء بالرئيس (علي عبدالله صالح)، ويقدموا أنفسهم للرئيس باعتبارهم أنداداً وليس مرؤوسين. واقترحت عليهم أن تطرح هذه اللجنة 5 قضايا على الرئيس هي: القضية الجنوبية، ومشكلة صعدة، وتنظيم القاعدة، وقضية الفساد، وأخيراً القضية الاقتصادية. هذه القضايا الخمس تهدد البلاد بالصوملة إذا لم تعالج. والسلطة أظهرت حتى الآن أنها عاجزة عن معالجتها. وعليهم أن يقولوا للرئيس: سنكون مع السلطة في حال كانت جادة في معالجة هذه القضايا. سألوني: كيف يتم طرح هذه القضايا على الرئيس؟ أجبت قائلاً: بخصوص القضية الجنوبية اطلبوا من الرئيس أن يعترف بها، بحيث يدعو الجنوبيين للحوار حول حلها. كذلك الحال في ما يخص مشكلة صعدة، بحيث يدعو الرئيس الحوثيين للحوار حول مشكلة صعدة، وهكذا. وأعتقد أنه إذا حُلت القضية الجنوبية فإن القضايا الأخرى جميعها ستُحل.

■ تقصد أن القضية الجنوبية هي سبب عجز السلطة عن إدارة الأزمات الأخرى جراء غياب التوازن؟

– طبعاً. سألني الإخوة من لجنة الحوار بعد أن عرضت عليهم اقتراحي: وفي حال رفض الرئيس هذا؟ قلت: قولوا له بوضوح إن الوطن لنا كلنا، ولا يمكن أن نكتفي بالتفرج وأنتم تقودونه إلى الهاوية، ونحن سنقوم بواجبنا. اخرجوا من عنده، وادعوا الصحافة والهيئات الدبلوماسية إلى مؤتمر صحفي، وأعلنوا اعترافكم بالقضية الجنوبية، ووجهوا الدعوة إلى الجنوبيين للحوار على الحل، وكذلك في ما يتعلق بصعدة. وعندما يتم الاتفاق مع الحراك والحوثيين على الحل يمكن إعلان عصيان مدني يفرض الحل على السلطة.

■ بماذا ردوا عليك؟

– غادروا منزلي وهم مقتنعون بما طرحته، لكن الأمور سارت في اتجاه آخر.

■ هناك من يرى أن المشترك لم يحسم خياره بعد حيال هذه الأزمات والقضايا، ولذلك يراوح حول إطلاق مبادرات، وهناك من يعتقد أن الأمور قد خرجت عن نطاق سيطرة المشترك عليها؟

– لا أعلم كيف يفكرون. إما أنهم لا يقرؤون الواقع بشكل صحيح، وإما أنهم غير جادين. لا أعرف ماذا يدور في رؤوسهم، لكني أقرأ ما يدور في الواقع.

■ هذا النقاش جرى قبل إعلان وثيقة الرؤية؟

– صحيح. تم أثناء إعداد الوثيقة من قبل لجنة الحوار.

■ دعنا نتحدث عن مواقف الأطراف المعنية بهذه الوثيقة. تعلم أن السلطة رفضت هذه الوثيقة فور إعلانها. بالنسبة للأطراف من خارج السلطة، فإن عبدالملك الحوثي أشاد قبل أسبوع بالوثيقة وأعلن ترحيبه بالحوار، لكن الأطراف الأخرى تجاهلتها، سواء مكونات الحراك أو القيادات الموجودة في الخارج سواءً علي سالم البيض أو علي ناصر أو حيدر العطاس.

– بالنسبة للحوثي فإنه تعامل بذكاء سياسي. هو كان يخشى انضمام المشترك إلى السلطة في حربها ضده. ولذلك بادر إلى الترحيب بالوثيقة لقطع الطريق أمام رهان السلطة على استمالة المعارضة إلى صفها. الآن وبعد موافقة الحوثي، فإن المعارضة لا تستطيع تأييد السلطة.

■ أيمكن القول أيضاً إن مطالب الحوثي لا تتصل بصميم النظام السياسي وتركيبته بقدر ما تتعلق بشؤون ذات طابع محلي (في صعدة وغيرها)، ما يجعله منفتحاً وأقل حساسية تجاه مبادرة المعارضة؟

– مشكلة صعدة غامضة. انفجرت فجأة ودون مقدمات، ودون أن يدرك الرأي العام أسبابها وحيثياتها، وتعمقت الشكوك عندما اتخذ الرئيس العام الماضي قراراً بوقف الحرب الخامسة، وكأن وقفها أو استمرارها رهن بطرف واحد، ولكن إذا اجتهد المرء يمكن أن يستنتج أن الحوثيين قلقون وكأنهم يستشعرون خطر طمس مذهبهم وتاريخهم، هذا ما أعتقده.

بالنسبة للجنوبيين فإن أي سياسي جنوبي لا يستطيع أن يتجاوز الحراك، ومن يتجاوز الحراك يحرق في الشارع. توجد أزمة ثقة بين الحراك والمعارضة، وهذه الأزمة سببها المعارضة واللقاء المشترك. صحيح أن المشترك يلاحظ أن بعض الشعارات (التي يرفعها الحراك) مزعجة ومقلقة وتخيفهم، لكنهم للأسف يقرؤون هنا النتيجة، ولو قرأوا الأسباب لوجدوا أن هذه الشعارات إفراز طبيعي، وهنا سنزول مخاوفهم. على سبيل المثال لو أن الحزب الاشتراكي اليمني تبنى القضية الجنوبية منذ البداية، لكان الحراك ظهر تحت قيادته، ولن يعود ممكناً أن يبحث عن قيادة غير الحزب الاشتراكي. وإذا كان هذا حصل هل كانت ستظهر شعارات تخيف المعارضة، وهل كانت ستظهر قيادات أخرى؟ بالتأكيد لا.

لنأخذ الحالة المعاكسة، لو أن الاشتراكي بعد حرب 1994 مباشرة أعلن رسمياً تخليه عن القضية الجنوبية كان سيظهر حامل سياسي لهذه القضية قبل أن يظهر الحراك، وكان الحراك الحاصل الآن سيظهر تحت قيادة هذا الحامل السياسي ولن يخرج عنه، وسيتوفر للحراك عندها قيادة موحدة وشعارات موحدة.

ما يحصل الآن هو نتيجة طبيعية بسببها سياسة قيادة الاشتراكي تجاه القضية الجنوبية، ولذلك انفجر الشارع الجنوبي دون أن يكون هناك حامل سياسي يقوده.

■ لكن الحراك يبلور حالياً صيغة قيادية؟

– بشكل حتمي سيأتي حامل سياسي للحراك يجمعه في قيادة واحدة وخطاب سياسي واحد وشعار موحد.

■ واضح أنه ليس بوسع أي طرف أو قيادي أن يحتكر لنفسه قيادة الحراك. لكن لنعد للمشترك، لعلك تتفق معي بأن المشترك بدا فاعلاً في السنة الأولى للحراك، وذلك عبر فروعه في المحافظات الجنوبية الشرقية، غير أن حضوره انحسر تدريجياً حتى إنه صار غائباً كلياً عما يجري كما هو ظاهر في فعاليات الحراك أمس (14 أكتوبر 2009)، هل ترى أن تفاوت الأوزان والتقديرات داخل المشترك ومحورية التجمع اليمني للإصلاح داخله، جعل المشترك أقل حساسية تجاه التطورات في الجنوب، وأنا هنا لا أقصد نقد "الإصلاح" بقدر ما أريد تحليل الأمور بموضوعية؟

– لو عدنا بالذاكرة قليلاً إلى الوراء لنلتقط اللحظة التي انفجر فيها الحراك، مقدمات الحراك معروفة منذ حرب 1994، ولكن لماذا انفجر في 2007؟ لأن المشترك وقع على وثيقة (اتفاق مبادئ حول الانتخابات)مع السلطة تعتبر أن القضية الجنوبية قضية حقوقية. هذه الوثيقة فصلت تماماً بين المشترك والجنوب، لأن الشارع الجنوبي فقد الأمل تماماً في اللقاء المشترك معه.

■ على ما أعتقد كان لديك حينها وجهة نظر نقدية حيال هذه الوثيقة، وبخاصة موقف الاشتراكي.

– وقتها كنت مريضاً في لندن، وعندما سمعت بخبر التوقيع على الوثيقة كتبت مقالاً وأرسلته بالفاكس إلى صحيفة "الأيام" التي نشرته. كان التوقيع خطأ، وبسببه بدأ الشارع الجنوبي يبحث عن حامل سياسي غير الاشتراكي وغير اللقاء المشترك، وهنا بدأت المشكلة، وأن يصحح المشترك الآن خطأه ليس عيباً. أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) اعترف أنه طلب تأجيل التصويت على تقرير جولدستون خطأ، وأعلن أنه مستعد لتصحيح هذا الخطأ. وعلى المشترك أن يعترف بأنه أخطأ، مافيش في هذا عيب.

■ عندما يقول المشترك الآن في رؤيته إن القضية الجنوبية موجودة وينبغي معالجتها ويدعو السلطة إلى الاعتراف بها، فهو ضمنياً يتدارك خطأه، صحيح أنهم لم يقولوا علناً بأنهم أخطأوا لكن الاعتراف الضمني موجود.

– الوثيقة اعترفت بالقضية الجنوبية، لكن المصداقية تتحقق أكثر بالاعتراف بالخطأ. عندما يقترف طرف ما خطأً فإنه وهو يراجع مواقفه بعد مضي وقت على خطئه، ويقدم حلولاً حول القضية التي ارتكب خطأً حيالها، فإنه إذا لم يعترف أصلاً بخطئه يظل محل شك لدى الآخرين في مواقفه الجديدة. وفي ما يخص فروع المشترك، أنا متأكد أنهم جميعاً مع الحراك ولكن كلاً حسب ظروفه. في القضايا الوطنية لا توجد حزبية.

■ تقصد قضية "وطنية جنوبية"؟

– نعم. وهذه القضية تخص الجنوبيين في الإصلاح والاشتراكي والناصري والأحزاب الأخرى، وحتى الجنوبيين في المؤتمر. وعلى الرئيس ألا يصدق أن الجنوبيين الذين في السلطة معه، هم معه علشان الراتب والوظيفة، لكن لهم قناعتهم الحقيقية، وأنا متأكد من هذا الكلام.

■ لكن بعض هؤلاء الذين في السلطة وتقول إنهم مع الحراك، لا يخفون حماسهم في الدفاع عن الوحدة.

– هذه الحماسة قد يكون سببها العكس، أي عدم القناعة، أو إخفاء قناعتهم. المشكلة في أنهم ليسوا شركاء في صنع القرار فحسب، بل أيضاً في أن السلطة لا تعترف بهم كممثلين للجنوب. بعد الحرب التقيت علي محسن الأحمر، وتحدثنا طويلاً. قلت له: حصلت حرب، واختفى الطرف السياسي الذي حمل الجنوب إلى صنعاء، ولا يوجد بديل له حتى الآن، وإذا تريدون معالجة الأمور خلونا نحن (في الاشتراكي) نعلن بأن إدارتنا للأزمة كانت خاطئة، وهذا يساعدكم على أن تعلنوا أن الحرب ليست الحل. وهذا سيمثل مدخلاً لمعالجة المشكلة. رد علي محسن قائلاً: أنْ تقولوا بأنكم أدرتم الأزمة بشكل خاطئ، فهذا صحيح، لكن أن نقول (في المقابل) بأن الحرب ليست الحل، فهذا غير ممكن وغير صحيح، فالحرب حافظت على الوحدة. قلت له: الحرب عندك حافظت على الوحدة، لكنها عندي لم تحافظ على الوحدة، بل أسقطتها، ليس عندي أنا بل واقعياً. رد علي محسن مؤكداً على موقفه، وأضاف أن كل شيء تمام وطبيعي، وهناك فقط مشكلة اقتصادية نواجهها. قلت له: لكن حتى الآن لا يوجد شرعية للوضع القائم إلا بوجود طرف جنوبي. قال: ليش، يعني عبدربه منصور هادي (نائب الرئيس)، وأحمد مساعد حسين والبطاني (وعدد آخر) ليسوا بديلاً؟ قلت: بديل ونصف، وهم أحسن منا، لكن اعترفوا أنهم يمثلون الجنوب. قال: لا، هم لا يمثلون الجنوب، نحن وطن واحد. قلت: هذا الكلام يمكن أن تخدع به نفسك، لكنه لا يقنع أحداً في الجنوب، وأضفت: أعلنوا أن الإخوة الجنوبيين الذين قاتلوا معكم في الحرب يمثلون الجنوب، وطبقوا اتفاقية الوحدة معهم، أو خلونا نتفق على معالجة المشكلة معاً. نحن نقول بأن إدارتنا للأزمة خطأ، وأنتم تقولون بأن الحرب ليست الحل. قال: لا، لا. فقط نوسع.

■ يقصد توسيع المشاركة في السلطة لصالح الجنوبيين؟

– يقصد إلى جانب عبدربه منصور وغيره، يتم تعيين آخرين في السلطة. قال لي: نجيبك أنت، ونجيب فضل محسن، و... قلت له: يا عزيزي، أنا لا أصلح أن أكون معكم في السلطة إلا بمصالحة وطنية، لأنني في الأزمة وقفت مع عدن، قد يكون وقوفي هذا على حق وقد يكون على باطل: إذا كان على حق فإنه لا يعقل أن أمشي معكم على باطل مقابل منصب سبق أن كنت فيه، وإذا كان على باطل فبأي وجه سأظهر فيه معكم وأنا على باطل؟ لهذا لست صالحاً لأن أكون معكم في السلطة.

■ هذا اللقاء كان بعد الحرب مباشرة؟

– بعد عودتي من الخارج أواخر 1996. هو أرسل اثنين إلى منزلي يطلبني للجلوس معه في منزله، هما: ناصر عمر الشيخ، وهو كان عضو مجلس نواب من مودية، ومحمد عبدالله الحامد وهو شيخ من الإصلاح، وهو أيضاً من مودية، من نفس منطقتي. جاؤوا وأخذوني إلى منزله، وعندما بدأنا نخزن استعدادا للمغادرة، فقلت لهما اجلسوا علشان تسمعوا الكلام. وقد قلت لعلي محسن: شوف، هؤلاء (الشيخ والحامد) يصلحوا يكونوا معكم لأنهم وقفوا معكم.

■ لأنهم كانوا ضمن المعسكر المنتصر في الحرب؟

– نعم. وقلت له: أما نحن فلا نصلح نكون معكم. امشوا وإن وصلتم البلد إلى بر الأمان، فقدها لنا ولكم، وإن وصلتوها إلى ظلام فلكم وحدكم. إخواننا الموجودون في السلطة لا تعترف بهم صنعاء بأنهم ممثلون للجنوب، ولما تكون صنعاء لا تعترف بهم، وهم من جانبهم لا يدعون ذلك، فإنهم يكونون موظفين.

■ لكن موقفهم مبرر دستورياً. دولة الوحدة اندماجية وفق الدستور، والمرحلة الانتقالية انتهت مع أول خطوة تجسد بها هذا الدستور (الذي تم إقراره في استفتاء شعبي عام 91) وذلك في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 27 أبريل 1993، وبالتالي فإنهم مثل أي مواطن يمني في السلطة، فعبدربه منصور هادي موجود في موقعه التنفيذي باختيار من الرئيس وطبق الدستور، وبعد حرب 1994 التي عمدت الوحدة القائمة بالدم كما يقال.

– هذا المنطق يستقيم إذا لم تقع حرب. لكن بعد حدوث الحرب يكون الحديث عن شرعية الاتفاقات والدستور لا معنى له. لماذا؟ لأن الوضع القائم الآن قائم على أساس7 يوليو وليس 22 مايو. لو كان الوضع قائماً على أساس 22 مايو فإن هذا الكلام يستقيم، لأن اتفاقية الوحدة شرعية والدستور شرعي.

■ وانتخابات 1993 التي أفرزت برلماناً؟

– كل شيء شرعي، لكن طالما الوضع قائم على 7 يوليو، فإن الحديث عن شرعية الاتفاقات والدستور لا معنى له.

هذا أولاً. وثانياً، فإن الاستفتاء على الدستور تم بعد الوحدة، وإذن فإن الاستفتاء لم يكن على الوحدة بل على الدستور، ومع ذلك فإن هذا الدستور ألغي بعد الحرب. كان الدستور يحتوي على 120 مادة، وقد تم إلغاء 80 مادة منه وبقيت 40 مادة من الدستور الأصلي، وأضافوا عليها 40 مادة جديدة.

■ الذي أجرى هذا التعديل هو البرلمان المنتخب.

– برلمان ما بعد الحرب.

■ لكن كتلة الاشتراكي كانت موجودة في البرلمان، وأغلبها شارك في التعديل؟

– الوضع بعد الحرب خرج من الحزبية.

■ ومع ذلك فإن قراري مجلس الأمن الصادرين أثناء الحرب تعاملا مع ما جرى في اليمن باعتباره حرباً أهلية داخل دولة واحدة. القراران أكدا على وقف العمليات، ودعوا الطرفين المتقاتلين إلى العودة إلى الحوار، وتلاهما التزام من الحكومة اليمنية نهار 7 يوليو بتطبيق وثيقة العهد والاتفاق ومعالجة آثار الحرب. وكما ترى فإن القرارين يؤكدان على حل سياسي للأزمة ولكن تحت سقف دولة الوحدة.

– السلطة تجاهلت هذا كله. القرارات ما يزالان قائمين، وهما ملزمان للطرفين، لكن النظام (الحاكم) حتى الآن لا يعترف بالشرعية الدولية في ما يخص هذين القرارين، ولا يقبل الحوار على أساسهما.

بالنسبة لانتخابات 1993 فإنها أفرزت نتائج شطرية. الجنوب انتخب قيادته السابقة نكاية بصنعاء، والشمال انتخب قيادته السابقة نكاية بالقادمين من عدن. أنا كنت مشرفاً (حزبياً) على انتخابات أبين وشبوة. الاشتراكي في مودية رشح مدرساً، ورشح الإصلاح حسين عثمان عشال، وهو قائد الجيش الأسبق، وشخصية مرموقة ومعروفة للناس. مرشح الاشتراكي لم يكن معروفاً، حتى أنا لم أكن أعرفه. انتخب الناس المدرس وأسقطوا حسين عشال.

■ لكن عشال كان منقطعاً عن المنطقة قرابة ربع قرن.

– صحيح، لكنه شخصية معروفة، وكان مدعوماً من الإصلاح ومن السلطة، ومع ذلك سقط أمام المدرس، ليس لأن الناس لديهم موقف منه، بل لأنه مرشح صنعاء، ولأن المدرس مرشح عدن.

■ لماذا لا نقول إن الاشتراكي كان صاحب القدرة على استخدام آليات ومقدرات الدولة والقوة في دوائر الجنوب تماماً كما أن المؤتمر والإصلاح كانا أقدر على الاستفادة من هذه الآليات والمقدرات في دوائر الشمال؟

– هذا صحيح، ولكن تأثيره نسبي في الأصوات.

■ لنضرب مثلاً آخر عن انتخابات 1993، عمر الجاوي وهو شخصية تحظى باحترام فإنه في دائرة خور مكسر عدن تعرض لسقوط مروِّع في مواجهة مرشح الاشتراكي. الجاوي، كما هو معروف، ليس مع (السلطة في) صنعاء، ولا يمكن أن يحسب عليها، وهو مرشح في عدن حيث لا توجد عصبيات اجتماعية قبلية، ورغم ذلك أسقط بفارق 9 آلاف صوت.

– عمر الجاوي أسقط بالعسكر وليس بالناس.

■ هؤلاء العسكر يلتزمون قراراً سياسياً وحزبياً؟

– قرار حزبي وقرار عسكري. والعسكر ما بيخالفوا قائدهم. الشعب لم يسقط الجاوي، العسكر هم من أسقطوه. في خور مكسر كانت توجد قوة عسكرية ضاربة، وهناك قوى أمنية، وأكثرية سكان خور مكسر هم عائلات هؤلاء العسكر، ولهذا فإن الشعب لم يسقط الجاوي بل العسكر.

■ ألم تقم أنت بأي جهد للحؤول دون هذا؟

– لم أكن المشرف على عدن، كنت مشرفاً على أبين وشبوة. كان يوجد انضباط حزبي، ولم يكن جائزاً أن يتدخل أحد في شؤون أحد.

■ من كان المشرف على عدن؟

– سالم صالح محمد. خذ مثلاً دائرة مكيراس، المؤتمر الشعبي رشح محمد عبدربه جملة، وهو مناضل قديم من الجبهة القومية، وفدائي، وشخصية بارزة في مكيراس، الاشتراكي رشح مدرساً اسمه المسيبلي، سقط محمد عبدربه بشخصيته البارزة أمام المدرس، لأنه مرشح صنعاء، فيما المدرس مرشح عدن. الأمر نفسه في شبوة، المؤتمر رشح عبدالله علي طرموم، وهو مناضل معروف، ونحن في الاشتراكي رشحنا فلاحاً من عسيلان –بلحارث، وهو مش معروف، حتى أنا المشرف على شبوة لم أكن أعرفه. وقد سقط طرموم لأنه مرشح صنعاء، وهكذا فإن نتائج الانتخابات جاءت شطرية.

■ حصل انحياز فعلاً، ولكن توجد عوامل أخرى تؤخذ في الاعتبار عند تحليل النتائج، فعلى سبيل المثال فإن الحزب الاشتراكي بصرف النظر عن عدد المقاعد التي حصدها في محافظة شمالية مثل تعز، ومع تحييد الأخطاء التحالفية للحزب، فإن الحزب جاء أولاً من حيث عدد الأصوات.

– صحيح، لكن إدارة الانتخابات من قبل الاشتراكي في تعز كانت ضعيفة.

■ هذا الكلام قد يغضب صديقك الأستاذ عبدالواحد المرادي الذي كان مشرفاً على انتخابات تعز.

– نحن لا نتحدث عن أشخاص، لكن هذه هي الحقيقة. إذا كنا في الأصوات جئنا أولاً ولكن حصدنا مقاعد أقل، فهذا يعني سوءاً في تقديرات الإدارة.

■ علاوة على مساوئ النظام الانتخابي، وإخفاق في إدارة الحزب لتحالفاته، هناك أيضاً مساوئ النظام الانتخابي القائم على أساس الأغلبية النسبية(دائرة فردية صغيرة).

– صحيح ولكن هذا أيضاً تأثيره نسبي. أتذكر أن الرئيس طلب من الاشتراكي ضمان مقعد للمؤتمر في حضرموت، ومعقد في أبين حتى لا تكون النتائج شطرية بالكامل، وتم تلبية طلبه. وبعد الانتخابات طلب علي سالم البيض من علي عبدالله صالح عقد لقاء لتقييم النتائج، ولماذا جاءت شطرية. قال البيض للرئيس: إن كانت النتائج بفعل فاعل فإنه من السهل تجاوزها، سواء كان الفاعل نحن (في الشمال وفي الجنوب) أو أطرافاً خارجية، لكن إنْ كانت هذه النتائج تعبيراً عن قناعة شعبية فهي مشكلة كبيرة. وافق الرئيس علي عبدالله صالح على عقد اللقاء، لكنه لاحقاً رفض الجلوس مع البيض.

■ الرئيس نصح الاشتراكي بعد الوحدة بإقامة علاقة مع حزب الحق
■ لا توجد علاقة بين الحراك والحوثيين، بل تعاطف

قيادة محافظة الجوف تعرقل وصول الوقود والغذاء والأدوية

عصابة أبو راوية تعترض الناجين من الحرب السادسة

■ الجوف - مبخوت محمد

فرضت قيادة محافظة حجة إجراءات احترازية على أصحاب محطات بيع الوقود في المحافظة تخوفاً من وصولها إلى جماعة الحوثيين.

ووفقاً لأصحاب محطات الوقود فإنهم يواجهون تعقيدات في كل مرة يريدون تزويد مخازن محطاتهم بالوقود، وقالوا إن قيادة المحافظة اشترطت عليهم بعد فك الحصار على المحافظة قبل 10 أيام، إحضار إخلاء عهدة بكمية الوقود السابقة من مدير المديرية التي تقع فيها المحطة ومدير أمن المديرية، معتبرين الإجراءات استمراراً في سياسة الحصار التي كانت فرضتها السلطات على المحافظة قبل 3 أسابيع، ولكن بطريقة أخرى.

وكانت السلطات فرضت على محافظة الجوف حصاراً مانعة وصول الإمدادات الغذائية ومشتقات النفط إليها بعد أن ترددت أنباء أن جماعة الحوثي يتزودون بالوقود عبر محافظة الجوف.

وطبقاً لمصادر فإن الحصار رفع بعد أن لوح فرع اللقاء المشترك في الجوف بعمل فعاليات احتجاجية حال استمرت السلطات في حصارها للمحافظة.

ووصل سعر دبة البترول إلى 3500 ريال واسطوانة الغاز إلى 1800. وبحسب مصادر محلية فإن الأسعار عادت إلى وضعها في مديرية الحزم مركز المحافظة، فيما ما تزال تتصاعد في المديريات الواقعة في أطراف المحافظة.

إلى ذلك علمت "النداء" أن السلطات شددت رقابتها على دخول الأدوية والمواد الغذائية إلى محافظة الجوف منذ الثلاثاء الماضي.

وقال مصدر مطلع إن نقاطاً أمنية منتشرة على طول خط صنعاء –الجوف، تفرض إجراءات مشددة على دخول الأدوية والمواد الغذائية، مشترطة إحضار إفادة من قيادة محافظة الجوف تؤكد أنهم يزاولون نشاطهم التجاري في المحافظة. مشيرة إلى أن اجتماعاً كان مقرراً عقده بين أصحاب الصيدليات ومحافظ الجوف السبت الماضي، تأجل بسبب انشغال المحافظ.

وإلى ذلك، يخوض النازحون الذين اتخذوا طريق صعدة البقع الجوف، معركة متعددة الأبعاد للبقاء على قيد الحياة منذ اندلاع الحرب السادسة في صعدة، والكثير ممن كتب لهم النجاة وتمكنوا من الابتعاد عن أرض المعارك بين الجيش والحوثيين، يواجهون خطراً آخر على امتداد طريق النجاة، والأسبوع الماضي لقي اثنان من النازحين مصرعهما في مفرق الجوف مأرب على أيدي قطاع الطرق.

وطبقاً للمصادر فإن طريق النازحين صعدة البقع الجوف مليء بقطاع الطرق اللصوص يتزعمهم شخص يدعى "أبو راوية". وأكدت مصادر متطابقة أن "أبو راوية" الذي ينتمي لقبيلة الجدعان المأربية، مطلوب للسلطات الأمنية منذ عدة أشهر. وقالت إن طائرة عسكرية حاولت اغتياله قبل 5 أشهر بصاروخ، غير أنه نجا واحترقت سيارته. وكانت وزارة الداخلية أعلنت عن مكافأة مالية قدرها 5 ملايين ريال لمن سيلقي القبض على "أبو راوية".

وتستقبل الجوف يومياً عشرات النازحين، منهم من يواصل طريقه إلى العاصمة صنعاء، ومنهم من لجأ إلى أقربائهم في الجوف، والغالبية توزعوا مدارس بعض المديريات الشرقية ومساجدها.

الهجري طالب بفتح ملف الأمن القومي وزابية طلب رفع الحصانة عنه

أقر مجلس النواب في جلسة السبت الماضي استدعاء وكيل جهاز الأمن القومي عمار محمد عبدالله صالح، على خلفية الانتهاكات التي يتعرض لها نواب من قبل الجهاز في مطار صنعاء الدولي.

جاء ذلك إثر مقترح تقدم به النائب عبدالرزاق الهجري، على خلفية شكوى تقدما بها النائب عبدالسلام زابية لتعرضه لانتهاكات الأسبوع الماضي من قبل الأمن القومي بمطار صنعاء. وقال النائب عن محافظة صعدة إنه مُنع من السفر إلى خارج الوطن، وتعرض هو وأولاده الثلاثة الذين كانوا برفقته للاحتجاز، وتم فتح ملف تحقيق معه، ووجه السلاح إلى نحره، وتم تهديده وكأنه مجرم حرب حد قوله.

ودعا زابية الأمن القومي إلى التقدم بطلب لمجلس النواب برفع الحصانة عنه ومحاكمته أمام القضاء إذا كان مدانا بأي شيء.

وأضاف "إما أن يحترم الدستور والقانون أو تؤخذ مني الحصانة البرلمانية".

النائب عبدالرزاق الهجري طالب بفتح ملف الأمن القومي الذي قال إنه ينتهك الدستور والقانون يوميا، ويضعون أنفسهم فوق الدستور والقانون.

وأضاف الهجري "لن نقف مع جهاز الأمن القومي الذين كثر شاكوهم وقل شاكروهم وجاؤوا وكأنهم فوق الدستور والقانون". وتساءل: من الذي أعطاهم هذه الصفة التي تمنحهم اختراق الدستور والقانون؟". مشيرا إلى أن ما حصل لزميله "زابية" ما هو إلا أقرب دليل على ما يتعرض له آلاف المواطنين من احتجاز واعتقال تعسفي من قبل الأجهزة الأمنية.

كما قال الهجري في إطار انتقاداته لجهاز الأمن القومي: "نقول لهم إذا كنتم تريدون أن تفرضوا الخوف على المواطنين وتثبتوا سياسة التخويف فقد ولى زمن الرعب وجاء زمن الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير...".

من جانبه، أيد النائب المستقل صخر الوجيه مقترح زميله الهجري، مطالبا بمحاسبة قيادة جهاز الأمن القومي التي انتهكت حرمة المواطنين وانتهكت الدستور والقانون، وعلى رأسها وكيل الجهاز عمار محمد عبدالله صالح، حد تعبيره.

وقال الوجيه "إن هذا الجهاز أصبح بيد أشخاص من أسرة واحدة وكأنما هو مزرعة أو حديقة والآخرين فلاحون أو عبيد عندهم، فيما هم لا يفهمون ولا يعقلون ولا يحترمون".

واعتبر اقتياد زميله "زابية" وأسرته تحت سلاح الأمن القومي جريمة في حق الدستور والقانون، متسائلا: هل أصبح أعضاء البرلمان متهمين لمجرد سفرهم للخارج للعلاج والسياحة؟".

غرب تعز تؤجل جلسة محاكمة المتهم بقتل واغتصاب الطفلة نسيبة إلى الأربعاء

■ أحمد النويهي

وسط مسيرات تضامنية رجالية ونسوية نفذت تضامنا مع أولياء دم الطفلة، وحضور حقوقي كبير، أجلت محكمة غرب تعز في جلستها الثانية المنعقدة صباح السبت الماضي في محاكمة المتهم بقتل واغتصاب الطفلة نسيبة نادر أحمد عبدالله الإغواني، إلى الأربعاء القادم.

وفي الجلسة قدم محامي الادعاء علي سعيد الصديق ومعه 4 محامين آخرين متطوعين، دعوى بالحق الشخصي والمدني ضد المتهم أكرم السماوي، حيث أكدت عريضة الدعوى انضمامهم إلى الدعوى الجزائية العامة المرفوعة من النيابة العامة في مواجهة المتهم بدعواهم بالحق الشخصي والمدني بالتبعية للدعوى العامة.

وأكد فريق الادعاء تمسكه بكافة التهم المسندة للمتهم المذكور في قرار الاتهام، مطالباً المحكمة بالنظر في الدعوى بصورة مستعجلة وإنزال القصاص الشرعي الإعدام والتعزير بحق المتهم لوحشية الجرائم التي ارتكبها وفقا للقانون، بالإضافة إلى إدانته بالجرائم الأخرى المثبتة في قرار الاتهام، وكذلك الحكم لأولياء دم المجني عليها بالتعويض العادل عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بكافة أفراد أسرتهم جراء الدعوى، وكذا المبالغ والأغرام الباهظة التي تكبدوها بسبب هذه القضية، مع التكرم بالحكم لهم بكافة المصاريف القضائية وأتعاب المحاماة وفقا لأحكام القانون.

وأعلن المحامون رفضهم للدعوى المقدمة من المتهم الجاني بشأن الزعم بعدم بلوغه السن القانونية للمسؤولية الجنائية الكاملة، باعتبارها كيدية وباطلة لثبوت ما يكذبه محضا بتقرير الطبيب الشرعي بمكتب النائب العام، وكذا رفض الدفع بشأن الجنون لكيديته المحضة وانعدام صحته وثبوت ما يكذبه محضا وفقا للقانون.

واعتبر محامو الادعاء أن الاختلاف في سن المتهم هو من الجوانب الفنية والتي يدق فهمها ولا يمكن التعرف عليها إلا بواسطة خبير فني متخصص، وهذا ما سلكناه في إجراءات التحقيق مع المتهم وفقا للتقارير الطبية.

وقالوا إن الأدلة في محاضر جمع الاستدلالات والتحقيقات التي لا يتسرب إليها الشك، أقر بها الجاني وتطابقت أقواله بارتكاب الجرائم المسندة إليه ولم ينكرها محاميه.

رئيس المحكمة الذي رفع الجلسة إلى الأربعاء القادم، هدد بإحالة محامي الدفاع عبدالعزيز السماوي إلى المجلس التأديبي نظرا لإخلاله بنظام الجلسة، حيث أزاح الكرسي الذي أمامه في تحدٍ للقاضي والقضية.

يشار إلى أنه مثل فريق الادعاء الأستاذ علي سعيد الصديق، والمحامي نجيب قحطان ممثلا لمنظمة سياج، والناشط الحقوق غازي السامعي، والمحامي مجيب الشعبي عن منظمة هود، والمحامي فهد الثلايا.

وكان المتهم أقدم في السابع من أغسطس الماضي على قتل الطفلة "نسيبة نادر أحمد عبدالله الإغواني" بعد استدراجها إلى سطح منزل أسرته، حيث قام بضرب رأسها بحجر عدة مرات قبل أن يبادر إلى نزع قرطي الذهب من أذنيها، ثم تهشيم رأسها بالضرب على السطح وضربه بالحجر، وإدخال أصابعه إلى حلقها لتحطيم فكها، وخنقها واغتصابها، ورميها من سطح المنزل إلى الزقاق المجاور.

وأقر المتهم أمام البحث الجنائي والنيابة بالجريمة سارداً إياها بالتفصيل، مؤكداً قيامه بها بعد نية وتخطيط مسبقين.

مساع...

مكتبه الإعلامي على عدم مسؤوليته عن أي مواقف أو تصريحات تصدر من أي طرف محسوب عليه، وقال إن ما يعبِّر عن مواقفه هو ما يصدر فقط عن مكتبه الاعلامي.

وربطت مصادر خاصة هذا البيان بالمواقف والتصريحات التي صدرت مؤخراً عن يحيى الحوثي وآخرين ذوي صلة بعبدالملك الحوثي.

ويقيم النائب يحيى الحوثي حالياً في ألمانيا. وكان البرلمان نزع عنه الحصانة مجدداً الأسبوع الماضي.

وعزت المصادر بيان عبدالملك الحوثي إلى تخوفه من احتمال صدور مواقف من محسوبين عليه من شأنها تقييد حركته في الداخل.

ولفتت إلى اتصالات وترتيبات تجري في الخارج بين أطراف معارضة ودول في الإقليم من شأن استمرارها تعريض عبدالملك الحوثي للانكشاف محلياً.

إلى ذلك، أدى إعلان عبدالملك الحوثي ترحيبه برؤية لجنة الحوار الوطني ودعوتها للحوار، إلى إرباك أعضاء اللجنة وأحزاب المشترك.

وتعاملت أحزاب المشترك ولجنة الحوار بفتور حيال إعلان الحوثي. وقال قيادي بارز في المشترك لـ«النداء» إن اللقاء المشترك لم يكن في وارد التعامل مع الحوثي في الوقت الراهن.

وكان محمد حيدرة مسدوس اعتبر في حوار مع «النداء» إعلان الحوثي ذكاءً سياسياً منه لمنع المشترك من الاصطفاف مع السلطة ضده.

"أطباء...

وإذ أعربت "أطباء بلا حدود" عن قلقها العميق إزاء الوضع الصحي في محافظة صعدة، وتقلص فرص الحصول على الرعاية الصحية للسكان أسبوعاً، أهابت بطرفي النزاع احترام مرافق الرعاية الصحية والكوادر الطبية والمرضى.

إلى ذلك، قال مصدر موثوق يعمل في غوث النازحين، إن المنظمات العاملة في الغوث الإنساني تتدارس عدداً من الخيارات لوضع حد للكارثة الإنسانية التي خلفتها الحرب السادسة في صعدة.

وأضاف أن أحد تلك الخيارات يتمثل في اتخاذ إجراءات تصعيدية لدفع المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى التدخل الحاسم لوقف المعارك في صعدة.

وأوضح المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن هناك مباحثات مستمرة مع مسؤولين في السلطة "نأمل من خلالها الوصول إلى خطوات جادة وحقيقية لوقف إطلاق النار من أجل إيصال المساعدات للمنكوبين في صعدة جراء الحرب".

وإذ أشار إلى وجود قنوات اتصال مع الحوثيين بهذا الشأن، أكد المصدر أن المنظمات الدولية تدرك أن قرار إيقاف الحرب مرهون بيد السلطات اليمنية.

وفي سياق متصل، علمت الصحيفة أن لجنة الطوارئ المكونة من ممثلي عدد من المنظمات الدولية الإنسانية، بحثت الخميس الماضي تطورات الوضع الصحي في مخيم المزرق بمديرية حرض.

وطبقاً لمصدر مطلع، فإن المنظمات: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الغذاء العالمي، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة الإغاثة الإسلامية، بحثت الأخطار البيئية جراء الأمطار التي هطلت على منطقة المزرق.

وقال إن المؤشرات الأولية تنذر بكارثة صحية إن لم يتم تداركها. مضيفاً أن الاجتماع كلف فريق منظمة أوكسفام باتخاذ التدابير الأولية للتخلص من الأحواض المائية التي خلفتها الأمطار، والقيام بحملات رش لمكافحة البعوض.

وأضاف أن الوضع الصحي في المزرق لا يبشر بخير، خصوصاً وأن النازحين اصطحبوا معهم المواشي دون أن تخصص أماكن لها.

وإذ أكد أن عدد الأسر النازحة إلى مخيم المزرق وصل إلى 7 آلاف أسرة، أي ما يقارب 40 ألف شخص، لفت إلى وجود ترتيبات لإنشاء المخيم الثاني في المزرق، وقال إن المنظمات تنتظر وصول الدعم المالي بعد أن انتهت من عمل الدراسة ومخططات المخيم، مشيراً إلى أن المخيم سيكون جاهزاً نهاية العام الجاري 2009.

وكشف المصدر عن عدم وجود مخيم للنازحين في محافظة عمران، وقال: كانت السلطات تنوي إقامة مخيم في منطقة خيوان بعمران، إلا أن موقع المخيم غير آمن، مشيراً إلى أن المعايير الأمنية لإقامة مخيمات تشترط أن تكون بعيدة عن مناطق القتال 40 كيلومتراً على الأقل.

وأوضح أن النازحين هناك يقيمون في المدارس والمساجد، وبعضهم لدى أقاربهم.

تواصل...

وإذ رأى المخلافي أن اختطاف المقالح يضع الصحفيين أمام مسؤولية كبيرة، قال إن جريمة اختطافه جاءت بسبب آرائه وكتاباته.

وأشار إلى أن جميع الناشطين السياسيين والحقوقيين والإعلاميين متهمون وملاحقون لأسباب سياسية أو دينية أو حقوقية، في وضع وصفه بالمعقد جدا.

وعلى صعيد متصل، حملت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي في بيان لها الرئيس علي عبدالله صالح مسؤولية خطف الصحفي والسياسي محمد محمد المقالح وإخفائه منذ 17 سبتمبر الماضي.

وأكدت أن "الحزب يحمل السلطة وعلى وجه الخصوص رئيس الجمهورية المسؤولية كاملة عما تعرض ويتعرض له الأخ محمد المقالح من إجراءات مشينة ينبذها الضمير الوطني ولا يتسامح معها الضمير الإنساني".

وشددت على أن "تجاهل السلطة للاحتجاجات المطالبة بالإفصاح عن مصير المقالح لن ينال من عزيمة الاشتراكي وسيتخذ خطوات جديدة لفضح هذه الجريمة وتوسيع نطاق حركة الاستنكار لها".

وتواصلت الفعاليات الاحتجاجية المطالبة بالكشف عن مصير المقالح. وظهر الجمعة احتشد المئات من الصحفيين والحقوقيين والسياسيين أمام جامع "الصالح" بالعاصمة بعد صلاة الجمعة، حاملين لافتات منددة بجريمة الإخفاء القسري التي استهدفته.

الجزائية...

النمر بحضور المحكومين، بإعدام كل من: حسين محمد إسماعيل الكبسي، وعبدالقادر يحيى علي أبو طالب، بعد أن دانتهما المحكمة بالاشتراك في القتال ضد قوات الجيش والأمن ضمن جماعة الحوثي خلال الحرب التي دارت في مديرية بني حشيش شمال شرق مدينة صنعاء العام 2008.

كما قضت المحكمة بعقوبة الحبس مدة 12 عاما لـ5 آخرين هم: رويشان علي العاقل، أحمد علي الشيخ، علي أحمد الأغربي، علي راشد الأغربي، ومحمد مطهر الهادي، و10 سنوات حبس لوديع علي الهادي، و8 سنوات لكل من علي مجاهد الشركة، صالح محمد علي البحر، وعلي أحمد حمود الهمداني.

واكتفت المحكمة بمدة الحبس التي قضاها المتهم الـ11 ضمن هذه المجموعة رسام محمد قاسم الأغربي، وقررت الإفراج عنه بعد تقديم تعهد بعدم الإخلال بالأمن، والتزام حسن السلوك مصحوبا بكفالة.

وما إن انتهى القاضي رضوان النمر من تلاوة منطوق الحكم، هلل المحكومون خلف القضبان وهم يرتدون ملابس السجن الزرقاء، ورددوا الشعار الذي ترفعه جماعة الحوثي والذي يقول: "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، العزة للإسلام".

وحين سألهم القاضي إذا هم يريدون استئناف الحكم، ردوا عليه بالرفض، وأكدوا موقفهم الرافض للحكم وللمحاكمة باعتبار أن المحكمة غير شرعية.

وكان القاضي أورد في حيثيات الحكم فقرة تتعلق برفض المتهمين تعيين محامين للدفاع عنهم، وقال في حيثيات الحكم: "أما ما أثاره هؤلاء المتهمون أمام المحكمة، وظلوا يرددونه طوال فترة المحاكمة، أنه لا شرعية للمحاكمة، ولا للمحكمة، وما أثاره بعضهم، أنهم أسرى حرب، فمردود عليه، أنهم عبارة عن عصابة مسلحة رفعت السلاح في وجه الدولة وقامت بارتكاب جرائم داخل إقليم الدولة".

وفيما رفض المحكومون الحكم واستئنافه، أعلن ممثل المدعي العام استئنافه للحكم.

وتعتبر هذه ثالث مجموعة من بين 10 مجموعات قُدمت للمحاكمة من أتباع الحوثي الذين شاركوا في القتال ضد قوات الجيش والأمن في منطقة بني حشيش العام 2008. وصدرت أحكام ابتدائية بحق 3 مجموعات فقط تضم 35 شخصا. حيث قضت الأحكام حتى الآن بإعدام 12 متهما، والسجن 15 عاما لـ7 آخرين، و12 سنة لـ7 أيضا، و10 سنوات لـ3، و8 سنوات لـ3 آخرين، و7 سنوات لمتهم واحد، و5 سنوات لمتهم آخر، والاكتفاء بالمدة التي قضاها المتهم رسام الأغربي ضمن المجموعة التي صدرت بحقها أحكام أمس الأول السبت.

وتتابع محكمة البدايات الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب النظر في محاكمة 7 مجموعات أخرى تضم 100 متهما تقريبا من أتباع الحوثي.

وأكد مصدر قضائي لـ"نيوزيمن" أن النيابة الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب على وشك إكمال التحقيقات مع نحو 40 عنصرا من عناصر الحوثي الذين قبض عليهم في محافظة صعدة خلال الحرب السادسة، وذلك لتقديمهم للمحاكمة. وقال: "من المقرر أن تقدم المجموعة الأولى من هؤلاء المتمردين الإرهابيين للمحاكمة الأسبوع المقبل".

«الأيام»...

وخلص البلاغ إلى أن هذه الوقائع وغيرها تنفي تصريحات وزير الاعلام، كما تنفي وجود أي قرار له ولوزارته في ما يتعلق بالحجز الإداري أو المصادرة، (وتثبت) أن ما جرى ليس سوى تصرفات أمنية مرتجلة مخالفة للقانون ومدعومة من أجهزة الدولة.

وأشار البلاغ إلى ما ذكره رؤساء تحرير صحف أهلية أخرى تم إيقافها مطلع مايو الماضي، من أن وزارة الإعلام أوقفت صحفهم لعدد أو عددين للتغطية على الهدف الأساسي وهو حظر صحيفة «الأيام».

وتعرضت نقابة الصحفيين إلى انتقادات مماثلة خلال الأيام الماضية. وطالبت أسرة تحرير «المصدر» مجلس النقابة بالاستقالة لعدم وفائه بواجبه في العمل على منع الانتهاكات التي تمارس ضد الصحف المستقلة.

وكانت «المصدر» تعرضت للتعطيل بسبب محتويات عدد من صفحات عدد الأسبوع الماضي. وقد اضطرت أسرة الصحيفة إلى إجراء تعديلات في صفحاتها لتتمكن من الطبع بعد يومين من موعد صدورها.

كما تعرضت صحيفة «الوطني» المستقلة للمنع من التوزيع صباح أمس بسبب اعتراض الرقابة على مواد متصلة بفعاليات الحراك الجنوبي.

وقال بلاغ لصحيفة «وهج الحقيقة»، إن الصحيفة منعت من الطبع أمس لسبب نشرها أخباراً عن فعاليات الحراك.

وتجري حالياً اتصالات بين عدد من الصحف المستقلة لبحث الموقف من نقابة الصحفيين، وإمكانية تأسيس نقابة تضم الصحف المستقلة والصحفيين العاملين فيها.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

أيّها الأميركيّون، مغادرة العراق إنجاز يتطلّب جيشاً

بقلم: مارك سانتورا

القاعدة المشتركة في بلد، العراق – ما من إشارات واضحة بأنّ الولايات المتّحدة تتخطّى الحرب على العراق أكثر من العمليّة الواسعة الهادفة إلى إخراج عتادها وعديدها من العراق: 20000 جنديّ، ما يقارب سدس عديدها في العراق، يقومون بجهود لوجستيّة لتفكيك 300 قاعدة وإزالة أكثر من 1.5 مليون قطعة من العتاد، بدءاً بالدبّابات وصولاً إلى مكنات إعداد القهوة.

وأعلن الجيش أنّ هذه العمليّة هي أوسع نقل للعديد والعتاد منذ أكثر من أربعة عقود.

ويُعَدُّ انسحاب كهذا بحدّ ذاته مخيفاً، لكنّه يتعقّد أكثر وأكثر بسبب الثورة التي لم تهمد نارها، وحساسيّة الحكومة العراقيّة تجاه التواجد الأميركي الواضح والعلني، والخلافات مع العراقيين حول ما سيُترَك لهم، وتحديد العتاد الذي يجب إرساله مباشرة إلى أفغانستان.

ومن جهة ثانية، يجب على الجيش المحافظة على عديده الحاليّ الذي يبلغ 124000 جنديّ في مختلف أنحاء البلاد لنقل الوقود والأطعمة والإمدادات الأساسيّة الأخرى وتحديد ما يجب الإبقاء عليه من عتاد وإمدادات للخمسين ألف جنديّ الذين سيبقون ليؤدّوا دوراً استشاريّاً في العراق حتّى العام 2011.

وفي مقابلة أجريَت مع الجنرال بول ونتز، قائد فرقة الشؤون اللوجستيّة في الجيش، في هذا المركز العسكريّ الواسع في بغداد الذي سيشكّل مركز قيادة عمليّات الانسحاب، قال "إنّ هذه العمليّة أشبه بمكعّب روبيك".

لكن تماماً مثلما أشارت التعزيزات في الصحراء الكويتيّة قبل الاجتياح في العام 2003 إلى أنّ الولايات المتّحدة ستشنّ حرباً لا محال، تشير هذه المرّة التحضيرات للانسحاب بشكل واضح إلى أنّ الدور الأميركيّ سينتهي في العراق. أمّا القيام بعكس هذه العمليّة فسيصبح أصعب يوماً بعد يوم، حتّى وإن تدهور استقرار العراق النسبيّ وساد العنف.

ومذهل هو نطاق الانسحاب. ويمكن مقارنته بحرب الخليج الأولى في العام 1991: دامت 1012 ساعة، ما يقارب 6 أسابيع، وعندما انتهت كتب الجنرال وليام باغونيس، الذي كان مسؤولاً عن الشؤون اللوجستيّة في ذلك الوقت، كتاباً بعنوان "تحريك الجبال" (Harvard Business Press Books، 1992) يتمحور حول نقل العديد والعتاد من وإلى ساحة المعركة.

واعتبر أنّ هذا العمل مشابه لنقل كلّ سكّان ألاسكا وأغراضهم إلى الجهة الأخرى من العالم "في وقت قصير".

لقد دامت الحرب الحاليّة في العراق أكثر من 75000 ساعة، أيّ أكثر من 6 سنوات ونصف. وابن باغونيس، الكولونيل غوست باغونيس، هو قائد من قادة الشؤون اللوجستيّة ويعمل على العثور على طريقة تخرج الولايات المتّحدة من الصحراء.

وقال باغونيس الابن، "عندما أطلعتُ والدي على مهمّتي ضحك وتمنّى لي حظّاً جيّداً."

ولن يبدأ تقليص عدد الجنود بشكل كبير إلا بعد الانتخابات المحليّة في شهر كانون الثاني (يناير)، لكن من الممكن رؤية التحضيرات للانسحاب على طول الطرقات في العراق وملاحظة عبور حوالي 3500 شاحنة ليليّاً في أنحاء البلاد لتأدية مهمّات تسليم الإمدادات وإعادة الانتشار.

وحدّد الجيش العتاد الذي لم يعد أساسيّاً وبدأ بنقله إلى خارج البلاد، ونُقل بعض منه إلى أفغانستان. فعلى سبيل المثال، الذخائر والعوائق المستخدمة في صدّ الهجوم بالسيّارات المفخّخة هي حاجة ماسّة للأميركيين في أفغانستان، وبما أنّ القواعد تُدمَّر في العراق، يؤخَذ هذا العتاد إلى ساحة الحرب في أفغانستان، على حدّ قول القادة العسكريين.

وفي شهر آب (أغسطس)، تمّ نقل حوالى 3000 مستوعب شحن و2000 مركبة إلى خارج العراق، وهذه ليست سوى البداية.

وصرّح ونتز قائلاً "عندما تخرج فرق المعارك، أريد أن أستلم مهاما لا أضطر فيها للتعامل مع العتاد والأدوات الزائدة في الوقت نفسه."

ويقوم عدد كبير من الجنود، في غرفة مؤتمرات في القاعدة العسكريّة، بمراقبة تحرّكات كلّ شاحنة أميركيّة في العراق على شاشات تلفزيونيّة كبيرة، مستخدمين تقنيّة نظام التموضع والاتّصالات الإذاعيّة للحصول على معلومات حول الهجمات وتقدّم المواكب. ويتمّ التخطيط لكلّ تحرّك قبل 96 ساعة من بدئه من أجل إتاحة الوقت للتدريب والتحسين.

ومع تقدّم عمليّة الانسحاب، يجب على الجيش الأميركيّ أيضاً أن يطمئن السياسيين العراقيين القلقين الذين يريدون أن يخفّف الجنود الأميركيون ظهورهم العلنيّ وأن يقوموا بمعظم مهمّاتهم ليلاً.

ويأمل الأميركيون أن يتمّ تشغيل ما يُعرَف بأنظمة المحور والفروع (hub-and-spoke)، في الربيع المقبل، مع الحفاظ على 6 قواعد كبيرة و13 أصغر. إلا أنّ العدد القليل من القواعد يعني اجتياز مسافات أطول والتعرّض لأخطار أكثر.

واعتبر غوست باغونيس أنّه "لا يمكن تقليص المسافة بين نقطتين أكثر من ذلك"، مؤكّداً أنّ المسؤولين اللوجستيين العاملين تحت إمرته هم محاربون أيضاً.

ومن أكبر التحدّيات في هذه المرحلة هما إعادة القواعد العسكريّة الأميركيّة السابقة للعراقيين واتّخاذ قرارات بشأن ما سيعطون للعراقيين.

وحتّى شهر أيّار (مايو)، لم يتمّ وضع نظام يسمح بمعرفة من يملك، من الناحية القانونيّة، الأماكن التي بنى فيها الأميركيّون معسكراتهم، ممّا أدّى إلى حصول أحداث مشابهة بحادث قاعدة ووِرهورس للعمليّات المتقدّمة حيث حضر ضابط عراقيّ محلّي وطلب الحصول على قطع وأدوات لم يشأ الأميركيّون تسليمها له.

لذا تمّ تشكيل لجان من مسؤولين عراقيين وأميركيين، في الربيع الماضي، للمساعدة في حلّ هذه المسائل.

وقام الكونغرس الأميركيّ بتحديد القيمة الإجماليّة للعتاد، كالكمبيوترات والهواتف والأثاث، التي يمكن تركها للعراقيين، بحوالي 15 مليون دولار لكلّ قاعدة، لكن هذا المبلغ لا يشمل القطع التي تُعتبَر جزءاً من البنية التحتيّة مثل المباني ومجاري الصرف الصحي ومحطّات الطاقة.

حتّى أنّه من الصعب تحديد قيمة بعض الاستثمارات الأميركيّة لأنّ التكاليف الأساسيّة في الكثير من الحالات تضخّمت بفعل الإنفاق الكبير على الأمن.

ويقول الضبّاط إنّ غالباً ما يشكّل إعطاء العتاد للعراقيين توفيراً من الناحية الاقتصاديّة لأنّ كلفة نقله باهظة.

وفي شهر أيلول (سبتمبر)، أعلن الجيش نهاية عمليّات الاعتقال في معسكر بوكا على الحدود الكويتيّة وقال إنّ جزءاً من البنية التحتيّة والعتاد بقيمة 50 مليون دولار سيتمّ تسليمه للعراقيين.

وتوصّلت الولايات المتّحدة إلى اتّفاق مع شبكة شحن عراقيّة، بواسطة مجموعة من شيوخ القبائل، لنقل العتاد غير الحسّاس بين القواعد العسكريّة. وعلى حدّ تعبير الضبّاط، تقوم الشاحنات بنقل 3 في المئة من مجمل حجم العتاد الأميركيّ.

وقال الضبّاط أيضاً إنّهم سيراقبون عن كثب الانتخابات التي ستجري في كانون الثاني (يناير) لمعرفة حقيقة ما يقال حول متانة قوات الأمن العراقيّة وتحديد الاتّجاه الذي تذهب إليه البلاد. لكن يعتبر واضعو خطط الانسحاب أنّ الوقت لا يسمح بالانتظار أكثر.

وعلّق الجنرال هايدي براون، وهو نائب القائد مسؤول عن مراقبة الانسحاب، قائلاً "لا يمكن انتظار اللحظة التي تدرك فيها حقيقة الأمر، لأنّ ذلك لا يزيد الوضع مرونة بل يضعك في قفص وحسب."

© c.2009 New York Times News Service

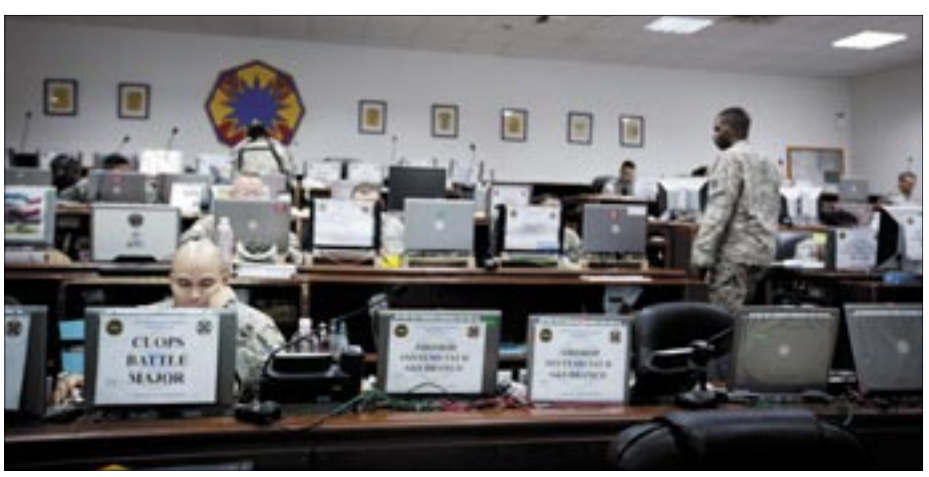

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

يبدو النظام ممثلا بالحكومة مسترخياً على أوضاع الأزمات والحروب والاحتجاجات والاختناقات الاقتصادية والخدماتية، ويعنونها مبررات لفشله في أداء دوره وتزجية لعجزه عن إيفاء التزاماته تجاه الوطن والمواطن. يؤكد ذلك إضبارة التقاعسات الحكومية التي تنتفخ يوما بعد يوم حتى شارفت الانفجار، ونقول شارفت وذلك من باب التفاؤل الغر، لأن الأوضاع متفجرة إضبارة الدولة وليست الحكومة فقط قد تطايرت أوراقها المحترقة في وجه المواطن.

قبل أشهر أعلنت تريم عاصمة للثقافة الإسلامية، وكان هذا خبرا تنادت له فرحة المواطن في حضرموت وبقية المناطق في اليمن بالتأكيد، غير أن النظام ممثلا بحكومته لم يمسك بخيوط تلك الفرحة، ولم يبادر حتى من باب استثمارها في رأب ما تصدع من الشعور الوطني الموحد، الذي لا يمكن إنكار ما علا وجهه من سخام بفضل أداء النظام، بل وذهبت الحكومة في التعامل مع الأمر وكأنه ليس بذي شأن، فلم تقم بأي استعدادات، ولم تخصص ميزانية لهذا الحدث، مما حدا باللجنة المنظمة التفكير في إلغائه. يا للعيب! على الحكومة طبعا لو حدث هذا. وكيف سيكون موقفنا ومكانتنا أمام بلدان أخرى اختيرت مدنها قبلا لهذا الفعالية، وكان مفخرة وحدثا مهما وكبيرا بالنسبة لها، أعدت له العدة والاستعداد.

ولن أسترسل في أهمية مدينة تريم، وأهمية مدلول اختيارها كعاصمة للثقافة الإسلامية، وهي ما هي كذلك في الثقافة الجمعية لأبناء حضرموت، إلى ذلك لليمن قاطبة. وكان أجدى بالنظام ممثلا في حكومته، في ظل المشاعر الشكوكية المحتدمة لدى المواطنين هناك، وفي ظل الأوضاع المتفجرة، أن يعتني بهذا الحدث، ويقدمه دليلا لتطييب النفوس وتكريس التوجهات الوحدوية عبر تعزيز دور الدولة بالأداء الإيجابي، وليس من خلال الحضور الأمني والأساليب القمعية، ومنها هذا التهميش لتتويج مدينة تريم، الذي لن يلام المواطن حينما يفسره كتفرقة في المعاملة بين المدن والمناطق اليمنية، وبالتالي عدم المساواة في المواطنة، كما سيراها الحضرمي من وجهة نظره. وفي أبسط النوايا سيغرس الشعور بتقصير الحكومة وتقاعسها.

البنك الدولي يتوقع مستقبلاً اقتصادياً قاتماً لليمن

أكاديميون: تنظيم القاعدة هو البديل لغياب التنمية

■ استطلاع: ياسر المياسي

كل المؤشرات تنذر بمستقبل قاتم في اليمن. وبحسب تقارير دولية ومحلية فإن الاقتصاد اليمني يتدهور بخطوات متسارعة.

أحدث تقرير للبنك الدولي، توقع هبوط النمو الحقيقي في مجموعة من الدولة ومنها اليمن من متوسط ٪5.6 في 2008. إلى ٪2.7 و٪35 خلال 2009 و2010، محذراً من انحدار حاد في أرصدة ماليتها العامة وأرصدتها الخارجية.

ما من بشائر في التقارير الدولية والمحلية؛ جميعها ترسم مشهداً للفوضى في الاقتصاد اليمني تصب في ضرورة إيجاد سياسات اقتصادية ناجحة تستوعب الانفجار السكاني الذي تعتبر معدلات الخصوبة الإجمالية فيه من بين أعلى المعدلات في العالم، وبهذه الوتيرة يتوقع وصوله إلى 50 مليون نسمة عام 2035، وكذا شحة الموارد التي توكد المؤشرات أنها في نضوب مستمر خصوصاً النفط الذي يشكل ٪92 من إجمالي الصادرات.

حاولنا في هذا الاستطلاع تتبع آراء عدد من المختصين والأكاديميين لمعرفة بعض الأسباب المسارعة في التدهور، حيث يرى الدكتور محمد أحمد الأفندي أن ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات يكشف الاختلال البنيوي الذي يعاني منه الاقتصاد اليمني، والذي يتسم بمحدودية قاعدته الإنتاجية، وهو الأمر الذي انعكس على ضيق ومحدودية هيكل الصادرات اليمنية، والتي تشمل بالإضافة إلى النفط، بعض السلع الأولية الزراعية، والاستهلاكية، حيث تشكل الإيرادات النفطية نحو ٪70 في المتوسط من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، أي أن الإيرادات غير النفطية (الضريبة وغيرها) تشكل نحو ٪30 في المتوسط.

ويؤكد الأفندي أن ارتفاع أسعار النفط العالمية، قد عوض النقص في الكميات المنتجة من النفط، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مساهمة الإنتاج النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وقد وفر ذلك موارد كبيرة للموازنة، حيث شجع على مزيد من الإنفاق العام المبرر وغير المبرر. إلا أن هذا الوضع غير قابل للاستمرار كون هذا المصدر ليس قابلاً للاستدامة وذلك في حالة انخفاض احتياطي النفط أو انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وهو الأمر الذي يتطلب التأهب وأخذ البدائل المستقبلية. علماً أن الاحتياطي النفطي المتبقي يقدر بحوالي 101 مليار برميل.

يتفق مع الدكتور الأفندي أستاذ الاقتصاد علي الوافي الذي يؤكد أنه يجب النظر بعمق لحجم المشكلة التي ستواجه اليمن، حيث يرى أن الانهيار المالي قادم في ظل نضوب النفط وعدم وجود سياسات ناجحة لاستغلال الموارد غير النفطية التي هي شبه غائبة. كما يؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية لم تنجح بسبب غياب الخطط والاستراتيجيات الناجحة، كما أن الفساد سبب كبير لضياع معظم المنح والقروض التي تحصل عليها اليمن، ويمكن تشخيص الوضع في اليمن (بتحديات دون حلول)، وأصبحت تلك التحديات تزداد كل يوم، وأرجع وجود التطرف إلى غياب عملية التنمية حيث إنه في ظل الفقر واتساع البطالة يتواجد الإرهاب والتطرف.

وقال الوافي إن المعوق السياسي في اليمن هو الذي يحول دون إيجاد تنمية حقيقية، ويرى أن التقارير الدولية التي تشخص الوضع الاقتصادي ليست بعيدة عن الحقيقة، حيث إن الإصلاحات الاقتصادية لم تهتم بتنمية حقيقة للإنسان والموارد، بل اهتمت تلك الإصلاحات بالأرقام للوصول إلى نتائج دون معرفة على حساب ماذا تحققت.

وطالب الدولة بأن توجه مواردها واهتمامها إلى عملية التنمية لا إلى إدارة الصراعات والحروب. كما طالب بالتوجه إلى بناء مدن جديدة من شأنها التخفيف عن المدن التي باتت مزدحمة ومكتظة، كما ستعمل على إيجاد فرص عمل تخفف من البطالة التي تعتبر أكبر مشكلة تعاني منها اليمن، حيث تزداد يوماً بعد يوم بسبب المخرجات الدراسية التي لا تواكب سوق العمل الذي أصبح أهم مقوماته التدريب والتأهيل.

وانتقد الوافي سياسات الإصلاحات الاقتصادية حيث إن المبالغ التي رفعتها الحكومة عن دعم المواد الأساسية للمواطن تذهب إلى جيوب الفساد والمفسدين، مشيراً إلى أن الإيرادات والدخول لا توزع بشكل عادل بين أبناء الشعب.

ومع أن التقارير الدولية ترى أن هناك عدداً من القوانين والتشريعات لا تواكب إيجاد مناخ استثماري جاذب للمستثمرين، كما ترى أن الموارد يتم استغلالها بطريقة عشوائية لا تحقق أي هدف من شأنه يحقق أي حافز للاقتصاد، طالب علي قائد أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، بإجراء تعديلات في عدد من القوانين الحالية ومنها قانون الاستثمار حتى يتيح مرونة كبيرة للمستثمرين ويحقق لهم عدداً من المزايا بما يهيئ المناخ الاستثماري المناسب، فعدم توجه الدولة لإجراء تعديلات حقيقية يتناقض مع توجهها ودعوتها للترويج لجذب المشاريع الاستثمارية.

وأشار قائد إلى أن المناخات الاستثمارية في بلادنا لا تزال مفقودة، ولا يزال الاستثمار يواجه عدداً من المشاكل يجب على الحكومة أن تعمل على حلها. وقال إن الحكومة لديها توجه نحو الاستثمار في البلاد، وفي نفس الوقت تناقض هذا التوجه من خلال ممارستها أفعالاً تعمل على انكماش الاستثمار، مثل ممارسة نشاط أذون الخزانة التي تعمل على تثبيط المشاريع الاستثمارية وستتحمل الأجيال القادمة عواقبها.

وأضاف أن اليمن تمتلك موارد طبيعية متعددة لكنها مهدورة ومهددة بسبب انتشار الفساد في أجهزة الدولة.

وانتقد أستاذ الإقتصاد سوق العمل الحالي الذي يعتبر غائباً تماماً، وقال إنه لا يوجد سوق عمل حقيقي، فالسوق الموجود مشوه ويفتقر لمقومات السوق الحقيقي من قطاعات بارزة.

وأوضح أن رأس المال هاجر إلى الخارج، وما يستثمر في اليمن من قبل بعض رجال الأعمال عبارة عن مصروفات بسيطة لا تصنع تنمية حقيقية.

مصرفيون أرجعوا السبب إلى الحراك وحرب صعدة

ارتفاع غير مسبوق للدولار مقابل الريال

تصاعد سعر الدولار بشكل لافت، خلال الأيام الماضية، مسجلاً حتى مساء السبت 205 ريالات.

وأرجع أصحاب شركات ومحلات الصرافة الارتفاع المستمر في أسعار الصرف إلى الاضطرابات التي تشهدها اليمن في المحافظات الجنوبية وحرب صعدة.

وأوضحوا أنه في مثل هذه الظروف يحرص رجال الأعمال على تقليل نشاطهم واعتماد سياسة شراء الدولار. مضيفين أن زيادة الطلب من شأنه أن يرفع سعر صرف الدولار مقابل الريال.

وقالت مصادر مصرفية إن البنك المركزي اليمني تأخر أكثر من اللازم لوضع حد لتدهور سعر الصرف، موضحة أن البنك ضخ ملايين من الدولارات الأسبوع المنصرم لتثبيت سعر الصرف من خلال زيادة عرض الدولار مقابل الريال، وكذا لإيجاد توزن في السوق، ولكن دون جدوى. مضيفة أن سعر صرف الدولار لم يعد إلى وضعه السابق وتوقف عند 205 بزيادة 5 ريالات في الصرف.

ويرى اقتصاديون أن ارتفاع سعر الدولار سينعكس ضرره على المواطن اليمني حيث لا توجد أسباب موضوعية لارتفاع الدولار، وذلك بسبب استقرار أسعار الواردات المحلية التي لا يوجد عليها أي تغير، وكذا ارتفاع سعر النفط إلى ما يقارب 71 دولاراً للبرميل، وهو ما أكده الدكتور محمد جبران أستاذ المحاسبة والاقتصاد بجامعة صنعاء، في تصريحات صحفية، حيث قال إن السبب الرئيسي وراء وصول سعر صرف الدولار إلى 205 ريالات هو سعي الفاسدين إلى تهريب أموال حصلوا عليها من مصادر محلية بالعملة الصعبة إلى الخارج، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار في السوق المحلية.

الدكتور ياسين الحمادي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، أكد أن تدهور قيمة العملة اليمنية يرجع إلى عدم وجود قوانين اقتصادية تعمل على حمايتها، وهي عملة غير مغطاة وتكفلها الدولة بسندات مالية فقط.

وكان الدكتور محمد الميتمي أكد في تصريح صحفي لـ"نيوزيمن" أن تراجع قيمة العملة الوطنية الريال أمام الدولار في سوق الصرف، يرجع إلى ما وصفه بحالة الذعر المالي لدى الأفراد والمؤسسات، الناتجة عن التعميم الأخير للبنك المركزي اليمني، والذي تمحور حول حظر ضخ الدولار عن البنوك التجارية واستثناء مؤسسات الصرافة، وأيضاً إعلان البنك أن تدخله سيكون شهرياً في سوق الصرف، بالإضافة إلى التباطؤ في رفد العملة الأجنبية لتسوية التزاماتها الخارجية.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي كان توقع في بيان له أن يتراجع سعر الريال إلى 201 ريال للدولار الواحد في حال تم ضخ المزيد من النقود إلى السوق. وعبر عن مخاوفه من عدم قدرة البنك على ضبط سعر الصرف، ما يفاقم الأوضاع الاقتصادية السيئة في البلد.

وأشار البيان إلى الاختلالات التي يعانيها الاقتصاد اليمني جراء تراجع الصادرات اليمنية مقابل الواردات، وهو ما يضع العملة اليمنية أمام تحد صعب، لاسيما مع تراجع احتياطي اليمن من النقد الأجنبي إلى 6.7 مليار دولار مقارنة بـ8.4 مليار عام 2009، وهذا لا يغطي سوى 8 أشهر من الواردات فقط.

طريقة جديدة لاستخراج الغاز قد تؤدّي إلى زيادة كبيرة في الاحتياطي العالمي

بقلم: كليفورد كراوس

مدينة أوكلاهوما – تمتدّ إلى بقية العالم تقنيةٌ جديدةٌ استخدمت في الولايات المتحدة لاستخراج مخزون من الغاز الطبيعي استحال الوصول إليه سابقاً، الأمر الذي عزّز الآمال في تحقيق ارتفاع هائل في الاحتياطات العالمية من الوقود الأحفوري الأنظف.

إيطاليون ونروجيون من مهندسي النفط وعلماء الجيولوجيا وفدوا إلى تكساس، وأوكلاهوما، وبنسيلفانيا ليتعلّموا كيفية استخراج الغاز من طبقات صخرة سوداء تعرَف بالسجّيل. والشركات تؤجّر قطعاً من الأرض شاسعةً في أرجاء أوروبا للاستكشاف. أما المدراء التنفيذيون في مجال النفط فيجمعون الصخور ويدقّقون في الخرائط الجيولوجية لآسيا وأميركا الشمالية بحثاً عن حقول أخرى.

ثورة التنقيب العالمية هذه ما زالت في مراحلها الأولى، غير أنّ المحلّلين في مجال الطاقة يتوقّعون أن يقلّص السجّيل اعتماد أوروبا على الغاز الروسي. فيرون أنّ احتياطيات الغاز في العديد من البلدان قد ترتفع على مرّ العقدين القادمين، وذلك مقارنةً بالزيادة التي سُجِّلَت في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة ونسبتها 40 بالمئة.

في هذا الإطار تقول أيمي مايرز جيف، الخبيرة في مجال الطاقة من جامعة رايس في تكساس، إنّنا بصدد "لعبة ستكشف وتحدّد موارد هائلة في أرجاء العالم. وهذا أمر سيغيّر الجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي".

كما أنّ استهلاكاً أشمل للغاز الطبيعي يمكن أن يساهم في التخفيف من الاحترار العالمي لأنّ الغاز يبعث بغازات دفيئة أقلّ مما يبعث النفط أو الفحم الحجري. والصين والهند اللتان تتمتّعان باقتصاد يقوم بشكل كبير على الفحم الحجري في إنتاج الكهرباء يبدو أنهما تمتلكان الإمكانية الأكبر لإنتاج الغاز المستخرَج من السجّيل. وهكذا من شأن احتياطيات غاز أكبر أن تشجّع الدول النامية على تسيير وسائل النقل لديها على الغاز بدلاً من البنزين.

والسجّيل هو عبارة عن صخرة رسوبية غنية بالمواد المعدنية تتواجد في أجزاء عدة من العالم. لم يكن السجّيل يستخدَم مورداً للغاز إلا منذ عقد من الزمن حين طوّرت الشركات الأميركية تقنيات جديدةً لشقّ صخرة السجّيل والتنقيب أفقياً.

بما أنّ التقيب كان قليلاً جداً في حقول السجّيل خارج الولايات المتحدة وكندا، توصّل المحلّلون في مجال الغاز إلى مجموعة واسعة من التقديرات حول كمية غاز السجّيل الذي يمكن استخراجه على المستوى العالمي. وحتى أنّ أكثر التقديرات تحفظاً تبقى هائلةً، وتشير إلى زيادة نسبتها على الأقلّ 20 بالمئة في احتياطيات العالم المعروفة من الغاز الطبيعي.

في هذا السياق، استنتجت إحدى الدراسات التي أجراها الشركاء في مؤسسة كامبريدج الاستشارية لأبحاث الطاقة IHS أنّ غاز السجّيل الذي يمكن استخراجه خارج أميركا الشمالية قد يساوي 211 عاماً أو ربما 690 عاماً من استهلاك الغاز في الولايات المتحدة عند المستوى الحالي من الطلب. فالرقم المنخفض يمثّل زيادةً بنسبة 50 بالمئة في احتياطيات العالم المعروفة من الغاز، بينما يمثّل الرقم المرتفع زيادةً بنسبة 160 بالمئة.

ووفقاً للتقديرات تعتبر الطريقة الجديدة في إنتاج الغاز "أهمّ ابتكار يشهده العقد في مجال الطاقة"، كما يقول دانيال يرغن، رئيس مجموعة كامبريدج الاستشارية، الذي يضيف أنّ "المذهل في هذا الابتكار لم يمهَّد له بل تسلّل مباشرةً إلى الواجهة".

على مرّ السنوات الخمس الماضية، انتشر إنتاج الغاز المستخرَج من السجّيل في أرجاء واسعة من تكساس، ولويزيانا، وبنسيلفانيا. وهكذا أغرق الإنتاج الجديد الولايات المتحدة بالغاز، ما ساهم في خفض أسعار الغاز وكلفة المنافع.

والآن تتطلّع الشركات الأميركية إلى حقول السجّيل المربحة في بلدان متعطّشة لمزيد من الطاقة. وهي بالتالي تركّز بشكل خاص على أوروبا حيث أسعار الغاز تساوي أحياناً ضعف مثيلاتها في الولايات المتحدة، وحيث طبقات سجّيل واسعة تتواجد قريباً من بعض المدن.

فعلى سبيل المثال، نقبت شركة "أكسون موبيل" Exxon Mobil في بعض الآبار الاستكشافية في ألمانيا في الأشهر الأخيرة. وتقيم شركة "ديفون أنرجي" Devon Energy شراكة مع "توتال" Total الفرنسية للنفط بغية الحصول على إذن بالتنقيب في فرنسا. في المقابل، أعلنت شركة "كونوكو فيليبس" ConocoPhillips مؤخراً أنها عقدت اتفاقاً مع أحد فروع شركة بريطانية صغيرة للتنقيب في ملايين الفدادين في حوض البلطيق في بولندا.

وتشير التقديرات الأولية إلى أنّ موارد غاز السجّيل الأوروبي القابل للاستخراج تساوي 11 ترليون متر مكعّب، أي أقلّ من نصف تقديرات الصناعة عن الكمية التي يمكن استخراجها في الولايات المتحدة. غير أنّ المدراء التنفيذيين الأوروبيين في مجال الطاقة يقولون إنّهم متحمّسون إزاء المشهد، ذلك أنّ احتياطيات الغاز التقليدية في القارة أصغر بكثير من أن تلبّي الطلب.

ويقول أويفيند راينرستين، رئيس فرعي الولايات المتحدة والمكسيك لشركة "شتات ويل هيدرو" StatoilHydro النروجية ذات الاهتمام المتزايد بالسجّيل، إنّه "من الواضح للجميع أنّ الإمكانيات في هذا المجال هائلة. نرى مختلف الشركات في أوروبا تتمسّك بالأراضي للتوسّع بشكل محتمل إلى الشرق الأقصى، والصين، والهند".

كذلك أوضح دونالد هرتزمارك، وهو مستشار يقدم نصائحه حول مشاريع الغاز لشركات النفط المتعددة الجنسيات، أنّه بعد عقد من الزمن تقريباً ستحسّن موارد غاز السجّيل الجديدة قدرة أوروبا على تحمّل أيّ انخفاض مستقبلي في شحنات أنابيب الغاز الروسية. فتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ روسيا قطعت في العام 2006 وفي الشتاء الفائت شحناتها من الغاز عبر أوكرانيا لخلافات بين البلدين، ما أدّى إلى نقص في الغاز في أرجاء أوروبا.

في مقابل ذلك، تشتري الشركات الأوروبية حصصاً كبيرةً في حقول السجّيل في الولايات المتحدة لا لتزوّد السوق الأميركية فحسب، بل لتكتسب أيضاً التقنيات المتخصصة في تخطيط الخرائط والتنقيب الضرورية لاستخراج غاز السجّيل.

كما يذكَر أنّ عدداً من الشركات الأوروبية دخلت في شراكات مع شركات أميركية أصغر حجما. فقد دفعت شركة إيني" ENI الإيطالية 280 مليون دولار في شهر أيار (مايو) مقابل حصة في حقل غاز مساحته 5200 هكتار شمال فورت نورث في تكساس تشغّله شركة "كويكسيلفر ريزورسز" Quicksilver Resources. وتضمّ "إيني" طاقماً من 4 مهندسين، وعالم جيولوجيا، وعالم جيوفيزياء يتمركزون في تكساس ليكتسبوا المعرفة من طاقم "كوكسيلفر".

أما إحدى أكبر الشراكات المعقودة فهي بين شركة "شيسابيك أنرجي" Chesapeak Energy في أوكلاهوما وشريكها الاستراتيجي "شتات ويل هيدرو" StatoilHydro.

وهكذا سعياً وراء المال وافقت "شيسابيك" على بيع "ستاتويل" حصةً كبيرةً في حقل "مارسيلوس" Marcellus للسجّيل التابع لها في بنسيلفانيا، وذلك مقابل 3,9 مليار دولار في تشرين الثاني (نوفمبر). والشركتان تبحثان عن حقول السجّيل في الصين، والهند، وأستراليا، وبلدان أخرى، علماً أنّ سبعةً من موظفي "شتات ويل" يعملون في أوكلاهوما وبنسيلفانيا ليتعلّموا كيفية إيجاد السجّيل وشقّه، واحتساب ضغط غاز السجّيل. وهؤلاء الموظفين سيلحق بهم المزيد.

لارس أريك أوينو هو أحد علماء الجيولوجيا العاملين في مقرّات "شيسابيك" هنا. يقول لنا وهو يفرك حمض الهيدروكلوريك على عينة سجّيل ليفحص بنيتها المعدنية: "نعرف أنّ السجّيل متوافر. إنّه أمر سيترك أثراً هائلاً على وضع الطاقة في أوروبا".

© c.2009 New York Times News Service

العميد الداعري في المعتقل وراتبه موقوف وأسرته تتساءل عن جدوى المعتقلات والسجون في المحافظات الجنوبية!

■ شفيع العبد

لم يكن الثاني من يوليو الماضي يوماً عادياً بالنسبة لأسرة العميد قاسم عثمان الداعري، حيث أقدمت مجموعة عسكرية على اختطافه من أحد شوارع محافظة عدن بمعية زميله العميد علي السعدي بعد عودتهما من أبين. كانا يستعدان للمشاركة في مهرجان احتجاجي للحراك في ذكرى "7يوليو".

ولد عام 1958 في قرية الرقة آل مراعر بمديرية حبيل جبر بردفان بمحافظة لحج. درس الابتدائية والإعدادية في قريته، قبل أن يلتحق بالسلك العسكري في 1977، وواصل مشواره التعليمي عام 1978 بالكلية العسكرية ليتخرج فيها ضمن الدفعة الثامنة برتبة ملازم ثان عام 1980.

متزوج ولديه 6 أبناء و3 بنات، بينهم الطالب والعاطل عن العمل، ويعتمدون اعتماداً كلياً على راتب أبيهم التقاعدي كمصدر دخل وحيد في مواجهة متطلبات الحياة والتزامات الدراسة!

شغل قبل الوحدة عدداً من المناصب؛ منها مدرساً ومدرباً في منظمة أشيد (اتحاد شباب اليمن الديمقراطي)، وقائداً لكتيبة المدفعية، ونائباً سياسياً في لواء العند، ونائباً لمدير مدرسة المدفعية والصواريخ.

تضرر عقب حرب صيف 94، وتم تسريحه من الجيش والاستيلاء على منزله الكائن في منطقة العند، ونهب كل ما به من موجودات، وتعرضت قطع الأرض التي يملكها في منطقة صبر والفيوش والرباط للسطو والبسط من قبل ناهبي الأراضي.

كانت له بصمات واضحة منذ اللحظات الأولى لميلاد جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين، وقد تم انتخابه رئيساً لها في مديريات ردفان الأربع، وتولى أيضاً رئاسة مجلس تنسيق تلك الجمعيات في محافظة لحج، كما اختير عضواً لمجلس التنسيق الأعلى للجمعيات، ومسؤولاً سياسياً للمجلس، وعند ظهور مجلس قيادة الثورة السلمية التحق به.

نجله "غمدان" تحدث لـ"النداء" عن حادثة الاعتقال قائلاً: "بعد اعتقاله ظل مختفياً قسرياً ولم نعرف عنه شيئاً إلا بعد مضي أكثر من 10 أيام حين أخبرونا أنه في سجن البحث الجنائي بخور مكسر"!

ويقول إن الأسرة تمكنت من زيارته أكثر من مرة، قبل أن يشير إلى أنه بعد منتصف ليل 27 يوليو اتصل به أحد الأصدقاء يخبره بأن الأمن نقل والده والعميد علي السعدي إلى وجهة غير معلومة، ويضيف: "ظللنا نبحث عنهم ونسأل كل الجهات الأمنية والعسكرية دون جدوى، وأبلغنا المنظمات الحقوقية، وبعد أكثر من نصف شهر، حصلنا على تأكيدات بأنهما نُقلا إلى سجن الأمن السياسي بصنعاء.

معاناة أسرة الداعري لم تقف عند هذا الفصل، بل تنوعت فصولها كغيرها من أسر المعتقلين على ذمة الحراك السلمي الجنوبي، حيث حاولوا زيارته في معتقل الأمن السياسي، وجوبهت محاولاتهم بممانعة شديدة في بداية الأمر.

يقول غمدان: "صنعاء بعيدة، وإمكاناتنا المادية شحيحة، فنحن نعتمد على راتب الوالد، والراتب موقوف منذ شهر مايو الماضي، ومع ذلك طلعت إلى صنعاء في بداية العشر الأواخر من رمضان".

كان يتوقع أن الزيارة ستتم بصورة طبيعية، لكن ما حدث خالف توقعاته، حيث طلبوا منه بداية الأمر أن يقدم طلباً كتابياً بالزيارة ويسلمه لاستعلامات معتقل الأمن السياسي، وأن ينتظر الموافقة بالزيارة. وفي اليوم التالي عاد، ولكنه اصطدم بقولهم إن الطلب لم يرسل إلى المختص. في آخر أيام رمضان، وعند الواحدة ظهراً، تمكن من زيارة والده مدة ربع ساعة فقط، وفي ظل حواجز حديدية فاصلة بينهما والأعين ترقبهما!

أسر المعتقلين الجنوبيين تعيش المحنة مضاعفة، فإلى مشقة السفر إلى صنعاء وتكبد مصاريف الإقامة، تواجه حرب أعصاب جراء المماطلة والتسويف في تمكينها من زيارة المعتقلين.حتى إنها غالباً ما تتساءل عن جدوى السجون المنتشرة في المحافظات الجنوبية والشرقية!

يؤكد غمدان أن معنويات والده مرتفعة، وأن السجن لم ينل منها، ويطالب بالإفراج عن والده وزملائه المعتقلين كونهم لم يرتكبوا جرماً يستدعي عقابهم بهذا الشكل، بل انتهجوا طريق النضال السلمي للمطالبة باستعادة حقوقهم. كما يطالب الجهات ذات العلاقة بإطلاق راتب والده، مصدر الدخل الوحيد بالنسبة لهم، فمن الظلم -حسب قوله- أن يعتقل رب الأسرة دون ذنب، ويتم توقيف راتبه.

الحراك يعود للواجهة في احتفالات ذكرى ثورة أكتوبر

■ الضالع - فؤاد مسعد:

عادت فعاليات الحراك الجنوبي مؤخرا لتتصدر واجهة الاحداث المحلية بدرجة تقترب من حرب صعدة أو توازيها وربما تتجاوزها، خصوصا إبان احتفائه بذكرى ثورة أكتوبر التي أحياها آلاف المشاركين في منطقة ردفان ليومين متتاليين، في مؤشر واضح لعودة متحفزة أظهرت الحراك وأنصاره في كامل استعدادهم لخوض معركة احتجاجية جديدة لا تتوانى عن المطالبة بما تسميه فك الارتباط، ويصاحب ذلك لافتات وهتافات مؤيدة لذات المطلب، إضافة لرفع صور علي سالم البيض القيادي الجنوبي الذي يعد في نظر قيادات الحراك وقواعده رئيس الجنوب، والذي تتوافق دعوته لفك الارتباط مع ما يعد مطلب جماهير الحراك الذين يرون في دعوات بعض قيادات جنوبية للحوار (تحت سقف الوحدة) انتقاصا من نضالهم وتفريطا بمكتسبات التصعيد المتواصل منذ مطلع العام 2007.

وكانت مدينة الحبيلين بمنطقة ردفان محافظة لحج شهدت خلال يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين مهرجانين حاشدين دعا للأول ما يسمى المجلس الوطني الجنوبي، فيما تبنى الآخر ما يطلق عليه مجلس قيادة الثورة، وذلك إحياءً للذكرى الثانية لشهداء منصة ردفان الذين سقطوا برصاص جنود الأمن المركزي في 13 أكتوبر 2007، والذكرى الـ46 لثورة 14 أكتوبر.

وفيهما ألقيت الكلمات والهتافات المعتادة عن رفض ما يصفونها نتائج حرب 94، حيث قال أمين صالح القيادي في الحراك الجنوبي "إن معاناة أبناء الجنوب على مدى 16 عاماً هي معاناة غير شرعية سببها السلطة التي نهبت الثروة وانتهكت كل شيء في الجنوب، وإن إحياء ذكرى أكتوبر لا يمثل اليوم للجنوب أي قيمة مادية بعد أن سقطت أهداف ثورة أكتوبر، ولكنه يمثل قيمة معنوية نستمد منها قوة معنوية لاستمرار نضالنا السلمي، كما نحيي الذكرى الثانية لمجزرة المنصة، وبعد هذا تعبيراً عن إصرارنا لمواصلة النضال والتضحية، وهي رسالة جديدة من شعب الجنوب يعبر فيها عن الإصرار والتمسك بحقه في نيل الحرية، وتعبيراً عن تمسكه بحقه من غير مساومة، وإن عدداً غير قليل من الشهداء قد سقطوا في ساحات النضال بعد مجزرة المنصة، ولكن دون أن تحقق السلطة أهدافها في كسر إرادة شعبنا، بل على العكس زادهم ذلك عزيمة وإصراراً على الاستمرار في نضالهم".

واختتم بما أسماها المنجزات التي تحققت للحراك خلال الفترة الماضية، ومنها حسب قوله:

- إن شعب الجنوب لم يستسلم للأمر الواقع بعد حرب 94، بل استمر بالمقاومة.
- إن صمت القيادة الجنوبية عما يجري في الجنوب لا يعني أن السلطة أصبحت مقبولة.
- إن نظام صنعاء هو سبب الأزمة باعتدائه على الجنوب.
- إن العالم كله ينظر اليوم لقضية الجنوب ويعترف بوجود أزمة يجب حلها.

كما ألقى النائب ناصر الخبجي القيادي في الحراك كلمة أشار فيها إلى أن "الوحدة بالنسبة للنظام هي أرضنا وثرواتنا التي جعلت منهم أثرياء، وأن الوحدة التي يتحدثون بها صباحاً ومساءً لا تعني بالنسبة لهم وحدة الشمال مع الجنوب، ولكنها تعني وحدة هذه العصابة مع أرض وثروات الجنوب، وأصبحت الوحدة هي عنوان مصالحهم وثرواتهم ومصدر دخلهم المنهوب وغير المشروع".

وأضاف: "علينا أن نعي جيداً أنه أمامنا الكثير وعلينا أن نشمر السواعد وأن نصعد من تضامننا السلمي بطرق وأساليب أفضل، وأن نعطي لهذا الحراك زخماً وألقاً متميزاً، وحتماً سنفرض على المجتمع الدولي أن يعطي قضيتنا العناية المطلوبة".

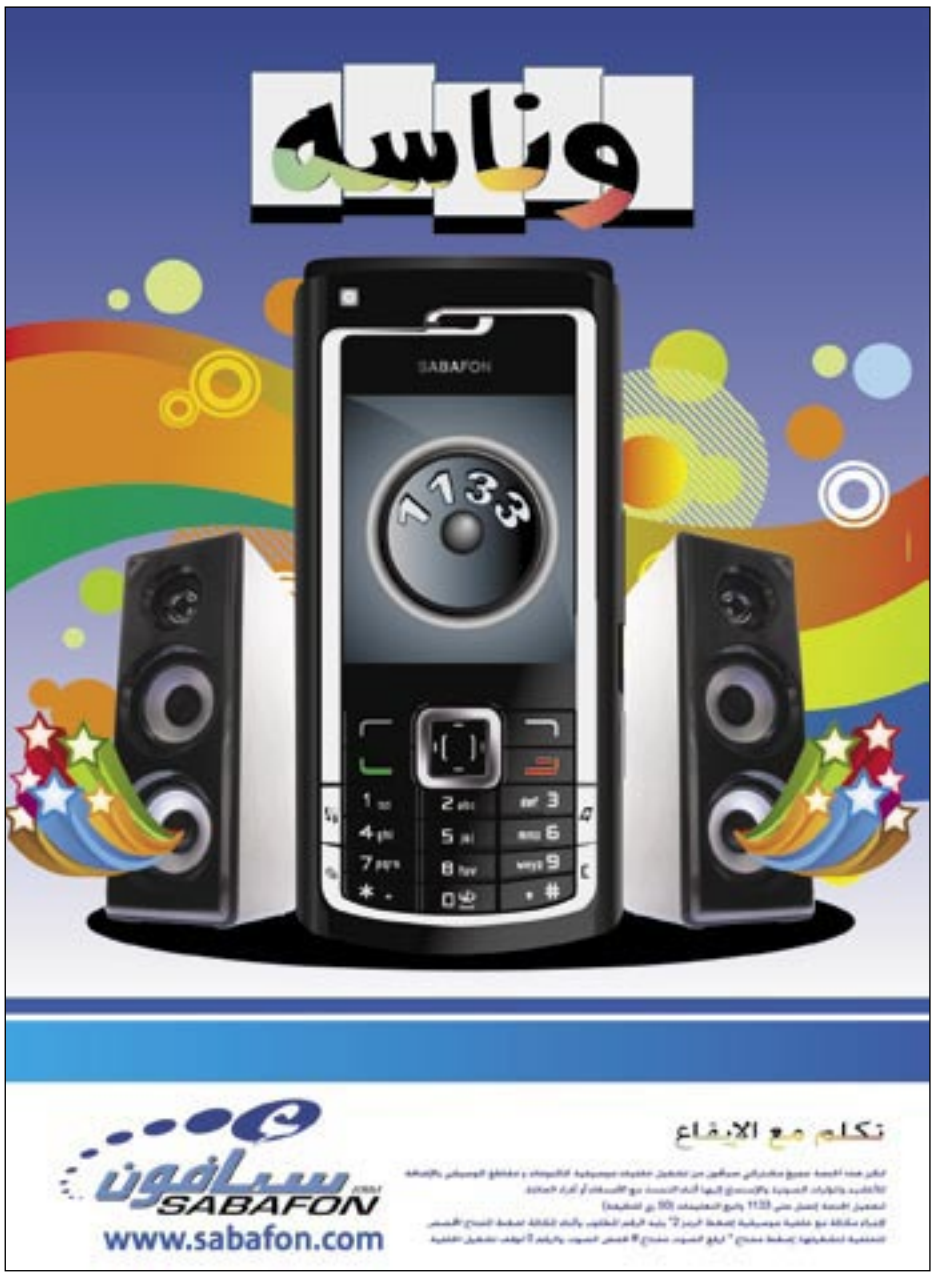

بسم الله الرحمن الرحيم
وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون
صدق الله العظيم

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن
نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الإخوة:

السفير مصطفى أحمد النعمان
هشام عبدالرحمن النعمان
لطفي فؤاد النعمان وجميع آل النعمان

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى الفقيد العزيز

فؤاد النعمان

داعين المولى أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

عبدالباري طاهر، علي سيف حسن، حافظ البكاري،
محمد الغباري، نبيل سبيع، سامي غالب، وبشير السيد

استقبلت السلطة اليوم العالمي للمختفين بإخفاء حالة جديدة احتفت بها قبل 5 أيام من الموعد. تجهل زوجته أسباب اعتقاله وإخفائه في أحد الأجهزة الأمنية الذي جاء لتفتيش منزله عقب ساعات على اعتقاله وصادر جهازين "لابتوب" وتلفونين سيار وأقراصاً مضغوطة، وتساءلت: هل لأنه هاشمي أم لأنه ينتمي إلى المذهب الاثنى عشري أم لأنه إنسان ملتزم؟

وليد شرف الدين، موظف برنامج الأمم المتحدة في قائمة الإخفاء القسري منذ شهر ونصف

■ هلال الجمرة

احتفلت الأجهزة الأمنية في اليمن باليوم العالمي للمختفين هذا العام، قبل 5 أيام من موعده المقرر في 30 أغسطس. وحضرت للاحتفال بهذا اليوم حالة جديدة ضمتها إلى قائمة المخفيين قسرياً: اعتقلت وليد محمد علي شرف الدين، 33 عاماً، واقتادته إلى وجهة غير معلومة.

ظهر الثلاثاء 25 أغسطس، ودّعت علياء إبراهيم الوزير زوجها وليد إلى باب شقته في بيت والده الجراح محمد شرف الدين، الكائن في حي وزارة العدل. ألقى الزوج التحية وقال لزوجته إنه سيذهب بسيارته (نوع بي إم دبليو سوداء) إلى الحلاق والمغسلة، وسيعود إلى البيت.

لم يأتِ الوقت المعلوم لعودة وليد، الذي اعتادت أسرته رجوعه إلى البيت بعد الرابعة عصراً. لكن حدثاً حصل قبل موعد العودة: دخلت امرأتان من الأمن على علياء وتولتا تفتيشها ثم أخبرتاها عن أن الجنود سيدخلون للتفتيش. دخل 8 مسلحين بزي مدني و3 من أفراد الأمن المركزي إلى الشقة وقاموا بتفتيشها بدقة. سألت المفتشين: هل لديكم أوامر بتفتيش المنزل؟ أجاب أحد الذين يرتدون الزي المدني: نعم. وأبرز لها ورقة لم تعرف مضمونها أو جهة صدورها.

وقالت علياء لـ"النداء": استمروا في التفتيش 3 ساعات، وبعد انتهائهم أخذوا جهازين "لابتوب"؛ واحد خاص به والثاني خاص بالشغل، وتلفونين محمولين وأقراصاً مضغوطة وجواز سفر وأوراقاً أخرى.

أجروا تفتيشا دقيقاً شمل المطبخ والحمام. وعند مغادرتهم أبلغوا الزوجة رسالة مفادها: "وليد عندنا". حاولت أن تستوضح منهم معلومات أخرى عن الجهة التي يمثلونها أو التهمة التي تم اعتقاله بسببها، فردّ أحدهم: "إحنا من جهاز أمني".

منذ اليوم التالي، تحركت الزوجة للبحث عن زوجها لدى الأجهزة الأمنية تبعاً لتصريح المفتشين الذين خرجوا من منزلها مساء اليوم السابق. في البداية زارت الجهازين الأمنيين، وخلال استفسارها عن وليد هناك في "جهازي الأمن السياسي والأمن القومي والبحث الجنائي" اصطدمت بالإجابة نفسها في كل مرة ولدى كل جهة: "مش موجود عندنا". وكانت تستوضح عقب ذلك: طيب أمس قال لي المفتشون إن وليد عندهم في جهاز أمني. لكنها فشلت في استخراج الحقيقة. وبعدها سلكت الطريق القانونية في الإبلاغ عن اختفائه ومتابعة النيابة العامة. ورغم ذلك لم تصل إلى خيط يدلهم على مكان وليد.

توقفت حياة عائلة وليد شرف الدين لحظة اختفائه. وحتى الآن ما يزال مصيره طي المجهول، فيما الأجهزة الأمنية تنكر وجوده لديها ما يضاعف من معاناة الأسرة ويعرضها للقهر والحرمان. وما يحير عقل زوجته هو لماذا اعتقلته الأجهزة الأمنية وأخفته؟ وما هي الجريمة التي ارتكبها ليعاقب بالإخفاء القسري؟ وتساءلت: هل لأنه هاشمي أم لأنه ينتمي إلى المذهب الاثنى عشري أم لأنه إنسان ملتزم؟

● البتول وزينب

قبل يومين زارت علياء وابنتاها البتول، 6 سنوات، وزينب، سنتين ونصف، مكتب "النداء"، وشكون محنة الأسرة التي بدأت عصر الـ25 من أغسطس الماضي. بدت علياء صريحة في كلامها عن حادثة اختفاء زوجها. وقالت إن المتابعة والاعتصامات قد أتعبتها، لكنها تقاوم اليأس للكشف عن مصير وليد.

"إحنا بنسير إلى الأمن السياسي والأمن القومي ونقول لهم أطلقوا سراح بابا، وهم يقولوا إنه مش عندهم. نشتي نعرف فين هو، نشتي نشوفه ويرجع البيت..."، قالت البتول. قطعت زينب كلام أختها وأفصحت عن الخوف الذي ينتاب شقيقتها الكبيرة: "البتول تجلس خائفة من العسكر لا يجو البيت يشلوها معهم". استأنفت البتول البوح عن مأساة أسرتها وقالت: إحنا بنسير ونشل صور بابا ونقول لهم خرجوا بابا من الحبس".

وتكونت لدى الصغيرتين اللتين لم يعرفا بعد ما هي المدرسة، صورة ذهنية عن الأمن والأجهزة الأمنية والجنود، مفادها: "أنا أكره العسكر لأنهم بزوا بابا وهم يحبسوا الناس"، قالت البتول. وتناضلان رفقة والدتهما للبحث عن العائل الذي أخفي قسرياً عن العالم الحر.

إن إخفاء أي مواطن (أو حرمانه من حريته) سواء بيد من السلطة أو جهة أو أشخاص، فإن ذلك يكون مسؤولية السلطة. وتعتبر القوانين الدولية ظاهرة الإخفاء القسري جريمة لا تسقط بالتقادم. وأن تنفي الأجهزة الأمنية أن الشخص معتقل لديها يجعله خارج نطاق الحماية التي يوفرها له القانون، كما ويعيق لجوءه إلى القضاء. وغالباً ما يختفي أشخاص إلى الأبد ويظل مصيرهم مجهولا، مما يجعل عائلته جاهلة لما حدث لهم وتعيش في كابوس أبدي.

لم تمنع أحكام وقرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية المتعلقة بمكافحة حالات الاختفاء القسري، أجهزة الأمن اليمنية من إخفاء موظف الأمم المتحدة وليد محمد شرف الدين، قبل 5 أيام فقط من احتفال العالم باليوم العالمي للمختفين، وتذكير فريق عمل الأمم المتحدة في بيانه من مقره في جنيف للدول بالتزاماتها بموجب الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الذي اعتُمد في 1992، ودعوتها للمجموعة لإجراء تحقيقات فعالة لبحث جميع حالات الاختفاء.

وإذ عبر الفريق المؤلف من 5 خبراء مستقلين، عن قلقه إزاء تزايد عدد حالات الاختفاء القسري في جميع أنحاء العالم، أكد تضامنه مع الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان الممثلين لهم. مبدياً انزعاجه من قوانين العفو أو غيرها من التدابير التي تؤدي إلى الإفلات من العقاب وتتعارض مع الإعلان. وحث جميع الدول على الامتناع عن إصدار عفو أو سن قوانين من شأنها أن تعفي مرتكبي الاختفاء القسري من الإجراءات الجنائية والعقوبات.

وكان الفريق تأسس عام 1980، وتم تكليفه بمساعدة أقارب الأشخاص المختفين للتحقق من مصيرهم وأماكن وجودهم، وأيضا ليكون بمثابة قناة اتصال بين الأسر والحكومات المعنية.

ما زالت الأسرة جاهلة للجهة الأمنية التي اعتقلت قريبها، وصرحت لها أثناء قيامها بتفتيش البيت يوم اختفائه. فيما تواصل الزوجة بجسارة وإلحاح البحث وراء مصير الزوج الذي تركها صباح الثلاثاء، وتلقي بسؤالها على كل الجهات الدستورية في الدولة، كما على أجهزة الأمن التي مازالت تنفي مسؤوليتها في إخفائه. لاذت أسرة وليد بالنائب العام، وقد أحالها على نيابة أحالتها أيضاً إلى البحث الجنائي. لكن دون طائل.

خرجت أسرة وليد شرف الدين (والدته وزوجته وشقيقاته وبنتاه) رفقة نساء أخريات يقاسين المحنة ذاتها إلى الجهات الدستورية للمطالبة بالكشف عن مصير أقربائهن والاعتصام على أبواب هذه المؤسسات التي لم تفدهم بمصيرهم. وتتضامن مع هذه الأسر عديد منظمات حقوقية وإنسانية وعديد سياسيين وأعضاء مجلس نواب وإعلاميين وحقوقيين.

●●●

عُرف وليد باعتداله وبشاشته مع الجميع، وبحبه وارتباطه الشديدين لأسرته وزوجته وابنتيه. وتتحدث علياء إبراهيم الوزير، خريجة التجارة تخصص علوم سياسية، 2001، عن زوجها بحميمية: أب رحيم وعطوف، ويتعامل معنا بكل مسؤولية، ويبث فينا روح الفكاهة. وهو زوج وعالم من الأحلام والمشاعر، فلطالما شجعني في جميع الميادين.

ويعمل وليد الحاصل على بكالوريوس محاسبة من كلية التجارة والاقتصاد، مساعد حسابات في برنامج الأمم المتحدة، منذ عام ونصف تقريباً. ويعتبر متفانياً ومخلصاً في عمله.

وعلمت "النداء" أن مكتب الأمم المتحدة بصنعاء قدم سؤالا لوزارتي الخارجية، والداخلية اليمنيتين، عن سبب اعتقال، أو إخفاء وليد شرف الدين، إلا أنه لم يتلق ردا سوى الإفادة بعدم العلم. ومازال المكتب يتابع الأمر وينتظر الرد الرسمي.

سعى وليد حثيثاً للعمل على إيقاف الحرب في صعدة وإعادة اخضرار السلام الذي يرجوه ربما كل اليمنيين غير المستفيدين من الحرب القذرة، من خلال العمل المدني والحقوقي الذي نسقت له العديد من منظمات المجتمع المدني في صنعاء في حملة مدنية "معاً ضد حرب صعدة". وقبل أسابيع من اختفائه تم اختيار وليد شرف الدين في اللجنة التحضيرية في حملة "معاً ضد حرب صعدة"، وتحديداً في لجنة التواصل والعلاقات. ومعلوم أن حادثة إخفائه أجهضت دوره الطيب في الدعوة للسلام والإخاء، ورمته في طي المجهول.

وتشير المعلومات إلى أن وليد لم يكن له أي نشاطات سياسية، ولم يتلق تعليمه في أي مركز ديني، وأن ما تعرض له يأتي على خلفية انتمائه الديني الاثنى عشري، وربما عمله.

●●●

وعلى مدى 6 حروب متعاقبة، دأبت الأجهزة الأمنية في صنعاء على شن حملة اعتقالات طالت العشرات من الهاشميين وعدداً من الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي.

وأدانت عدد من المنظمات الحقوقية حادثة اعتقال وليد محمد شرف الدين غير القانوني. وحذرت من أن يكون هذا الاعتقال بداية لسلسلة من الاعتقالات التعسفية والعشوائية التي تستند في معظمها على أسس مذهبية وسلالية، وتعتمد على عدد من الإجراءات الباطلة والمخالفة للقانون والدستور ابتداءً بالخطف والإخفاء القسري، مروراً بالمعاملة القاسية والمهينة داخل المعتقل، وانتهاءً باستمرار الاحتجاز لفترات طويلة دون تهمة.

ودعت هذه المنظمات (منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، مؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية، المركز اليمني لحقوق الإنسان، ومنتدى الإعلاميات اليمنيات) في بيان صدر عنها في اليوم الذي تلى وقوع الجريمة، كافة المنظمات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، للضغط على السلطات اليمنية لوقف الاعتقالات التعسفية على خلفية حرب صعدة، والإفراج عن جميع المعتقلين خارج إطار الدستور والقانون على ذمة هذه القضية، ومحاسبة منتهكي القانون مهما كانت مناصبهم.

● وليد مع ابنتيه البتول وزينب

إعدام قاتل القاضي الشعيب بسيئون

■ "النداء" - حسام عاشور:

نفّذت النيابة الجزائية المختصة في سيئون حكم الإعدام قصاصاً وتعزيراً في حق سالم مبارك عوض السعيدي، 65 عاماً، ظهر الاثنين قبل الماضي، بعد إدانته من المحكمة الجزائية بقتل المجني عليه القاضي محمد عبود الشعيب باعباد، عمداً وعدواناً.

وكانت المحكمة الجزائية المختصة في سيئون بتت في القضية عند أول جلسة لها، وأصدرت حكماً قضى بإعدام السعيدي قصاصاً وتعزيراً لقتله عمداً وعدواناً القاضي محمد باعباد، رئيس الشعبة المدنية والشخصية في نيابة استئناف سيئون، في الـ16 من نوفمبر 2008. وتم تأييد الحكم من الشعبة الجزائية المختصة وصادق عليه رئيس الجمهورية بعد إقراره من المحكمة العليا بالجمهورية، وتم تنفيذ الحكم بعد نحو 11 شهراً من وقوع الجريمة.

ظهر الاثنين قبل الماضي، شهد جمع غفير من المواطنين تنفيذ الإعدام بحق سالم السعيدي على نفس الموقع الذي ارتكب فيه الجريمة في الساحة الخارجية للمجمع القضائي في مدينة سيئون. وقبل تنفيذ حكم الإعدام الذي حضره أولياء الدم وممثلو النيابة والمحكمة، قرأ القاضي راجح سعد الدين عضو النيابة الجزائية المختصة، منطوق الحكم وسأل أولياء الدم إذا كانوا يرغبون في العفو عن الجاني، وبعد إصرارهم على القصاص تم تنفيذ الحكم بعد أن تم وضع علامة لموقع إطلاق الرصاص في مكان القلب، وأطلقت عليه الرصاصة الأولى والتي يبدو أنها لم تصب الهدف مباشرة ليطلق عليه أربع رصاصات متتالية.

وكان المدان سالم مبارك عوض السعيدي دخل على المجني عليه القاضي محمد الشعيب باعباد، في التاسعة من صباح الأحد 16 نوفمبر 2008، في مكتبه، وأطلق عليه عدة رصاصات من مسدسه الشخصي (نوع تاتا روسي) حتى أجهز عليه. وقد أقدم على ارتكاب ذلك بسبب نزاع بين الجاني وآخرين على قطعة أرض بمدينة القطن، والتي كانت منظورة حينها أمام المحكمة العليا.

وكانت الأجهزة الأمنية قامت منذ صباح نفس اليوم، وقبل تنفيذ حكم الإعدام، بقطع كافة الطرق المؤدية إلى مبنى المجمع القضائي تحسباً لأي إجراءات طارئة قد تحدث لأجل عرقلة أو تعطيل حكم الإعدام.

ويعتبر حكم إعدام السعيدي هو الأسرع في القضاء حيث أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء، وفي جلستها الأولى والأخيرة بتاريخ 3 ديسمبر 2008، برئاسة القاضي محسن علوان رئيس المحكمة، حكما يقضي بإعدام المدعو سالم مبارك السعدي قصاصا وتعزيراً ومصادرة سلاح الجريمة لقتله ظلماً وعدواناً القاضي محمد عبود الشعيب باعباد رئيس الشعبة المدنية والشخصية بنيابة استئناف سيئون، بعد أن قدمت النيابة خمسة شهود بالوقائع تفصيلا وقدمت المضبوطات، وتقارير الأدلة الجنائية وتقارير الطبيب الشرعي، وتقديم أولياء دم القاضي دعوى طالبوا فيها بالقصاص الشرعي رميا بالرصاص. وهو ما جعله يستأنف الحكم لتؤيد الشعبة الجزائية الاستئنافية المختصة في 2009/1/25، برئاسة القاضي محمد الحكيمي رئيس الشعبة الجزائية، إعدام الجاني، بعد أن تلا حيثيات ومنطوق الحكم الذي قضى بتأييد الحكم الابتدائي بإعدام المتهم قصاصاً وتعزيزاً ومصادرة المضبوطات.

وكانت جريمة قتل القاضي الشعيب بمثابة الزلازل لحضرموت، وأثارت غضباً واستياء عارماً بين أبنائها جميعاً الذين تعودوا دائما على المحبة ونشر السلام الذي عرفوا واشتهروا به، واستطاعوا أن ينشروه في كثير من أصقاع العالم.

● القاتل

توضيح

علي عبدالله صقرة:

حسين محسن صقرة وأولاده متهمون في 8 قضايا أخرى غير التي وردت في التقرير

تلقت "النداء" توضيحاً من الشيخ علي عبدالله صقرة، الذي ورد اسمه في تقرير نشر العدد الماضي، تحت عنوان: حسين صقرة معتقل في مركزي صنعاء بأحكام منتهية الصلاحية منذ سنتين ونصف.

وقد أفاد الشيخ علي عبدالله صقرة بأن حسين محسن صقرة وأولاده متهمون في قضايا أخرى إضافة إلى القضيتين اللتين وردتا في التقرير. موضحاً أن حسين صقرة ونجله عبدالواحد حسين صقرة محبوسان الآن على ذمة 8 قضايا مازالت منظورة أمام القضاء، عدّدها كما يلي:

1 – قضية رقم 2 لسنة 2009 تهمة القتل هو (حسين محسن صقرة) وأولاده.

2 – قضية رقم 2007/131 المقيدة في نيابة صنعاء الجزائية بتهمة شروع في قتل وإصابة عدد من المجني علينا وتخريب وتفجير منازلنا وممتلكاتنا.

3 – قضية رقم 58/ 2008 بتهمة التزوير.

4 – قضية رقم 13/ 2006 بتهمة الشروع في القتل والتقطع.

5 – قضية رقم 50/ 2005 بتهمة الشروع في القتل.

6 – قضية رقم 18/ 2006 بتهمة الشروع في القتل.

7 – قضية رقم 86/ 2008 بتهمة التخريب والاعتداء على ملك الغير.

8 – قضية رقم 31/ 2007 بتهمة التخريب والاعتداء على ملك الغير.

ما زالت السلطة تعاملهم بما قبل القوانين والاتفاقيات الدولية فهم يتقاضون 15 ألف ريال كراتب وفي حال الغياب أو المرض يتم خصم قسط عن اليوم 1000 ريال، ويعانون أمراضاً خطيرة لكنهم محرومون من التأمين الصحي والاجتماعي والمكافآت

عمال النظافة في صنعاء يحملون صورة الرئيس ورسالة: نعمل ليلاً ونهاراً وحقوقنا مسلوبة

امتزجت مآسي وتظلمات المهمشين والمثقفين – إعلاميين وحقوقيين وسياسيين وأعضاء مجلس نواب – ومعاً على ساحة الحرية أمام مجلس الوزراء في صنعاء، صباح الثلاثاء الماضي، ونفذ العشرات من هاتين الفئتين اعتصاماً حاشداً، اتسم بطلب مشترك مفاده: تطبيق القانون والدستور.

فالمهمشون، تحديداً عمال النظافة، الذين احتشدو إلى الساحة مبكرين قبل أن ينضم إليهم عدد من المثقفين والسياسيين، تمثلت مطالبتهم بتطبيق القانون في مساواتهم بالفئات العمالية الأخرى وإعطائهم حقوقهم التي كفلها لهم الدستور والقانون للمنضوين تحت مسمى الوظيفة العامة، فضلاً عن المطالبة بإيقاف الممارسات الدونية ضدهم والالتفاف على مستحقاتهم.

لم تعد صور رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح وحدها تكفي للتعبير عن وضع عشرات العمال الذين طالما تم التعامل معهم على أنهم موطن انتخابي كما قالوا في اعتصامهم الأول الذي نفذوه قبل 3 أشهر للمطالبة بتقديم الجناة المتورطين في جريمة اغتصاب طفلين أعقبها قتل 17 شخصاً من المهمشين. بل بدت اللافتات القماشية أكثر تعبيراً عن حالتهم وموصلاً جيداً لرسالتهم التي كشفت معاناتهم: "نعمل ليلاً ونهاراً وحقوقنا مسلوبة، نطالب الحكومة بمساواتنا بالوظيفة العامة التي كفلها الدستور". حيث أصبحت نظرتهم إلى الحقوق مختلفة سيما بعد أن وعدتهم نقابتهم بالوقوف إلى جانبهم والسعي إلى رفع حقوقهم المالية البسيطة.

وجاءت فكرة الاعتصام عقب توقف الإدارة العامة للنظافة في أمانة العاصمة عن خصم الرسوم المقررة للنقابة من أعضاء النقابة، والعمل على تحريض وتأليب بعض العمال على نقابتهم، حيث مارس بعض المسؤولين في الإدارة العامة للنظافة ضغوطاً على عمال للتوقيع على شكوى بالنقابة ومطالبة بإنشاء جمعية لهم تحل محل النقابة. ووقف العشرات من العمال في صف النقابة وتوجهوا للاعتصام أمام مجلس الوزراء ودعم موقف النقابة والمطالبة ببقائها إلى جانبهم لمواجهة التهميش الذي تقوم به الإدارة ضدهم.

"النداء" التقت عدداً من العمال واستمعت إلى شكاواهم ومعاناتهم. يقول محمد علي عبده: "أنا أشتغل في قطاع النظافة من قبل 10 سنوات، لكن معاشي الآن ما يؤكل نفرين، معاشي 18 ألف ريال في الشهر، وما أستلم منه إلا 15 ألف و3 ألف يخصموها ضرائب وحاجات ثانية". وأضاف: ما يجيبوا لي إلا 15 ألف وأنا أشتغل 8 ساعات في اليوم، ولو مرضت يوم وإلا جاء لي عمل يخصموا عليا في اليوم قسط 1000 ريال". ولفت إلى التعسف والتعامل اللاإنساني الذي يقوم به المسؤولون في قطاع النظافة: "والله ما يقدرونا ويعاملونا مثل الكلاب والفلوس لهم".

وأكد سعيد الزبيدي، الذي بدا عليه الإرهاق واليأس جراء معاناته من مرض السل الرئوي، وقوفهم إلى جانب النقابة ومساعدتها من أجل تمثيلهم لدى الجهات الرسمية والمطالبة برفع مرتباتهم. وقال الرجل الأربعيني: "لي 13 سنة وأنا أشتغل عامل نظافة من قبل ما يعتمدوا لنا معاش، وعاد كنّا نشتغل بأجر يومي". وتحسّر على صحته التي بدأت تتدهور دون لفتة أو مساعدة من مسؤولي إدارة النظافة.

ولفت الجميع من العمال إلى أنهم محرومون من أدنى الحقوق: لا تأمين صحي ولا تأمين اجتماعي ولا سنوات خدمة ولا إجازات ولا عطل. ومع هذا ما زالوا يشتغلون بالأجر اليومي، وتصل سنوات الخدمة لدى بعضهم إلى 18 سنة. وفضلاً عن الحقوق المالية المنخفضة جداً يتعرض هؤلاء العمال إلى الإصابات بأمراض كثيرة وخطيرة جراء استنشاقهم المستمر للأتربة الملوثة، ومع ذلك لاتراعي الحكومة أي بدلات لطبيعة عملهم.

وطبقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا فإن ما تمارسه الحكومة ضد عمال النظافة من انتهاكات لحقوق الإنسان واضطهاد يتعارض تماماً مع مبادئ حقوق الإنسان، كما ويتنافى مع القوانين النافذة والاتفاقيات الدولية. ويشار إلى أن الغالبية من عمال النظافة يعانون من عديد أمراض كالسرطان والسل وتليف الكبد والحساسية وأمراض العيون والجلد دون أية رعاية أو اهتمام من إدارتهم.

وقال محمد القيرعي رئيس اتحاد المهمشين في تصريح لـ"نيوزيمن": إن أكثر من 42 ألف عامل وعاملة يعملون في عموم المحافظات ويخدمون الوطن بجد وتفان دون كلل أو ملل، لكنهم لا ينعمون بالاستقرار الوظيفي مثل بقية الفئات العمالية في مختلف قطاعات الدولة، لأن السلطة تتعامل معهم بطبيعة انتقاصية تمس حقوق هؤلاء وكرامتهم.

ولفت إلى معاناة العمال جراء حرمانهم من الإجازات والعطل الدينية والوطنية، التي غالباً ما يصبح فيها العامل عند غيابه فريسة سهلة للابتزاز والحرمان من إدارته. كما يحرمون من سنوات الخدمة التي قضوها بالعمل. موضحاً أن هؤلاء قد يتعرضون للتعسف بالفصل من العمل في أية لحظة دون أدنى مسؤولية تجاه عمره الذي قضاه في الخدمة. ويتعرضون لكافة المخاطر الصحية والأمراض نتيجة تعاملهم المباشر مع كافة أنواع المخلفات دون أي من أدوات الوقاية والسلامة المهنية التي تحميه.

ولخص العمال والنقابة مطالبهم للحكومة في: إيقاف الممارسات اللاإنسانية ضدهم، ورفع الظلم عنهم، وإعطائهم حقوقهم المكفولة لهم بموجب القانون، ومساواتهم ببقية العمال في القطاعات الأخرى بمنحهم درجات الوظيفة العامة، مع مراعاة بدل طبيعة العمل والتأمين الصحي والاجتماعي، ومنع الانتهاكات والإجراءات التعسفية ضد العمال، وضمان استقرارهم الوظيفي والاجتماعي. إضافة إلى منحهم كافة الحقوق المهنية (الإجازات والعطل). ورجوا من الحكومة الإسراع في التوجيه إلى الجهات المختصة لتنفيذ مطالبهم.

أمّا الفئة الأخرى فقد انضمت إلى فئة المهمشين على ساحة الحرية للمطالبة بحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور اليمني، والكشف عن مصير الصحفي محمد المقالح الذي تم إخفاؤه قبل 3 أيام من حلول عيد الفطر.

وجددت منظمة صحفيات بلا قيود مطالبتها بإطلاق صحيفة "الأيام" الموقوفة منذ ما يزيد عن 5 أشهر بسبب تغطيتها الصحفية لفعاليات المظاهرات والاحتجاجات السلمية في المحافظات الجنوبية والشرقية.

وأدانت توكل كرمان، رئيسة المنظمة في كلمتها في ساحة الحرية، استمرار الأجهزة الأمنية في اختطاف الصحفي محمد المقالح منذ أكثر من 3 أسابيع، ومواصلة اعتقال الصحفيين فؤاد راشد وصلاح السقلدي في معتقلات الأمن السياسي منذ 5 أشهر، دون محاكمة أو توجيه التهم لهما.

وفي الاعتصام الذي حضره عديد من الحقوقيين والإعلاميين والسياسيين وأعضاء من مجلس النواب، ألقى النائبان عيدروس النقيب رئيس كتلة الاشتراكي، وسلطان العتواني رئيس كتلة الوحدوي الناصري، كلمتين أدانا فيهما الحكومة، ووصفها الأول بالمتهالكة، فيما طالبها الثاني بالرحيل. وطالب الحاضرون الحكومة بتطبيق القانون والكشف عن مصير الصحفي محمد المقالح وإطلاق الصحفيين فؤاد راشد وصلاح السقلدي.

طالب والده إدارة السجن بنقله إلى المستشفى والآن يطالب النيابة بالإفراج عن باقي أبنائه المتهمين في قضية قتل ويتهمها بالتلاعب في القضية

غموض يكتنف أسباب وفاة طفل بعد 5 ساعات من نقله من سجن الأحداث إلى الاحتياط في إب

● محمد جوهر

● سيف جوهر

■ إب - إبراهيم البعداني

توفي الطفل محمد دحان علي جوهر، 14 عاماً، في سجن الاحتياط بمدينة إب، الأحد قبل الماضي، في ظروف غامضة.

قبل 3 أشهر، ألقى أفراد الأمن القبض على محمد دحان جوهر وشقيقيه هاني، 11 عاماً، وسيف، 12 عاماً، وأودعتهم سجن الأحداث في مدينة إب، بسبب اتهامهم بقتل امرأة من محافظة حجة تسكن في قرية جوليه منطقة وادي الشناسي في مديرية بعدان.

وقال دحان علي جوهر، والد المجني عليه، إن نجله المتوفى أصيب بمرض "غير معروف داخل سجن الأحداث ولم يتم معالجته". وأشار إلى أن مطالبته لإدارة السجن بنقل ابنه إلى المستشفى لعرضه على طبيب لم تلبّ. لكن إجراءات مفاجئة قررت نقله وأخيه هاني من سجن الأحداث إلى سجن الاحتياط مع سجناء كبار في السن رغم أنهما ما زالا طفلين. واستغرب والد المتوفى من نقل نجليه بدون إبداء سبب لذلك. وبعد 5 ساعات من وصوله سجن الاحتياط فارق الحياة.

وطبقاً لتقارير طبية صادرة من مستشفى الثورة بإب، بطلب من نيابة الأحداث، فإن تحديد سن الإخوة الثلاثة هو: "محمد يبلغ من العمر 14 عاماً وهاني 11 عاماً وسيف 12 عاماً".

إلا أن النيابة وبعد 3 أشهر من نزولهم سجن الأحداث وجهت بنقل كل من محمد وهاني إلى سجن الاحتياطي صباح الأحد الماضي، وبعد 5 ساعات من تواجدهما في سجن الاحتياطي أصيب محمد بألم شديد في بطنه، وبعد نقله إلى المستشفى توفي هناك وأودع ثلاجة الموتى.

وأكد والد المجني عليه أنه إلى اليوم لم يعرف سبب وفاة نجله أو سبب نقله من سجن الأحداث إلى الاحتياطي وذكر أن النيابة اتهمت أبناءه بتهمة قتل دون أن يكون لها أي دليل يدينهم سوى تواجدهم في مكان الحادث.

واتهم دحان النيابة بالتلاعب بقضية أبنائه، وقال إنها تعاملت مع المدعي بطريقة مخالفة للقانون حيث إن أبناءه كانوا ينقلون إلى النيابة للتحقيق معهم بواسطة سيارة المدعين.

وطالب رئيس النيابة العامة بالإفراج عن بقية أبنائه تقديراً لظروفهم، حيث لا يزال الحدث سيف، 12 عاماً، في سجن الاحتياطي، ولكونه لم يبلغ سن المسؤولية الجنائية، ونظراً لوجود أخيه الأصغر هاني، 11 عاماً، في دار الرعاية الاجتماعية على ذمة نيابة الأحداث.

كما طالب دحان كلاً من النائب العام ووزير الداخلية ومحافظ إب بمعرفة السبب الرئيسي الذي أدى إلى وفاة نجله، وكذلك سبب نقله إلى سجن الاحتياط.

وكان عدد من المغتربين اليمنيين بالولايات المتحدة طالبوا المسؤولين بالمحافظة بتوضيح سبب وفاة الحدث محمد دحان جوهر، ونقله إلى سجن الاحتياطي.

سجين في مركزي إب يبتر إصبعه احتجاجاً على المعاملة السيئة هناك

■ إب – خاص:

الأربعاء الماضي، أقدم السجين علي مصلح الرداعي، أحد نزلاء السجن المركزي بمحافظة إب، على بتر إصبعه احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتعرض لها داخل السجن.

وقالت مصادر خاصة لمراسل "النداء" في إب إن الرداعي طالب مقابلة مدير السجن أكثر من مرة ليبث له شكواه، لكن الأخير تجاهل أنين السجين.

وأشارت إلى أن الرداعي تشاجر مع سجين آخر ينحدر من المنطقة التي ينحدر منها مدير السجن (من مديرية القفر)، وعندما علمت إدارة السجن بهذا الشجار تمت معاقبة الرداعي وحبسه في زنزانة انفرادية بينما لم يتعرض خصمه لأي عقاب.

وقالت المصادر إن الرداعي بعد أن نفذ العقوبة التي صدرت ضده حاول لقاء مدير السجن أكثر من مرة، وحين لم تنجح محاولاته بلقاء المدير هدد حراس السجن بأنه سيقوم بقطع إصبعه اذا لم يسمح له بذلك. إلا أن مسؤولي السجن لم يهتموا بتهديداته تلك.

قبل 5 أيام تفاجأ حراس ونزلاء السجن حين وجدوا الرداعي ينزف دماً بعد أن أقدم على قطع إصبعه احتجاجاً على سوء معاملته في السجن ولعدم إنصافه.

يذكر أن العديد من نزلاء السجن المركزي بإب كانوا قد قاموا بقطع أصابعهم العام الماضي احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتلقونها من قبل مدير السجن وبعض الجنود.

عصابة مسلحة تقتل شقيق الصحفي أحمد الحمزي وتعتدي على أفراد أسرته

أقدمت عصابة مسلحة مكونة من 15 شخصاً على اقتحام منزل الزميل الصحفي أحمد الحمزي، المحرر بوكالة الأنباء اليمنية سبأ، والكائن في منطقة دارس وادي أحمد بحارة السلام بصنعاء، واعتدت على شقيقيه عبدالله وحسين وابن عمه عمار وبعض أفراد أسرته.

وقد توفي عبدالله الحمزي شقيق الزميل أحمد بالمستشفى السعودي الألماني إثر الضربات التي تلقاها في رأسه على أيدي تلك العصابة الغادرة يوم الخميس الموافق 2009/10/1، والتي تسببت في تهشيم رأسه، بالإضافة إلى طعنة خنجر في ظهره من قبل زعيم تلك العصابة.

كما أصيب حسين الحمزي بضربات في رأسه تسببت في نزيف في المخ، وتسببت كذلك في نزيف للدم حتى أغمي عليه.

فيما أصيب ابن عمهما عمار أحمد الحمزي بطعنة خنجر بالغة في يده، وتلقى ضربات بالعصي "الصمول" التي كان يحملها أفراد تلك العصابة.

وأصيبت والدة عبدالله صالح بضربات في رأسها بعصا "صميل" زعيم العصابة حمير المغربة، كما أصيبت في رأسها إصابة بليغة

بحجر قذفته يد غادرة لأحد أفراد تلك العصابة الهمجية والتي تتكون من كل من والد معظم أفراد العصابة أحمد علي المغربة، وكل من أبنائه وأحفاده حمير أحمد المغربة وحميد منصور المغربة ومحمد المغربة وبدر المغربة ورمزي المغربة وعبده المغربة، بالإضافة إلى بندر الحرازي وطارق الحرازي وعبدالله المهتدي وعزيز حبيش ووائل المهتدي وعلي المهتدي وهيثم حبيش، فضلاً عن أشخاص آخرين.

وقال مصدر مقرب من الزميل أحمد الحمزي إن أفراد الشرطة بالقسم المتواجد في المنطقة وصلوا متأخرين وألقوا القبض على المجني عليهم وأخذوهم إلى القسم ودماؤهم تنزف، مما سبب لهم مضاعفات بسبب النزيف وتأخر إسعافهم إلى المستشفى، في حين لم يفكر أفراد القسم حتى مجرد تفكير أن يذهبوا لملاحقة الجناة والذين يوجد منزلهم خلف القسم.

وبحسب المصدر فإن الزميل الحمزي الذي لم يكن موجوداً في المنزل وقت الاعتداء وصل إلى القسم وقام بنقل شقيقيه وابن عمه ووالدته إلى المستشفى، وذلك بعد أن أصر مسؤولو القسم على ترك رهائن!

ووفق المصدر فإن مدير بحث القسم نبيل السقاف أكمل سيناريو الجريمة الجسيمة التي كان لقسم الشرطة فيها دور سلبي عندما أتى وأخذ عبدالله صالح الحمزي وعمار أحمد الحمزي من مستشفى مصطفى، وهما ينزفان والمغذيات فيهما، دون مراعاة لحالتهما الصحية، ودون أن يأخذ إذنا من الطبيب، واقتادهما إلى منطقة بني الحارث في الوقت الذي يتواجد بقسم الشرطة رهينتان من قبلنا والجناة طلقاء.

وكان السقاف تسبب في تدهور حالة المصابين عبدالله وعمار إثر إصابتهما وإصراره على أخذهما إلى المنطقة وعدم تركهما لتلقي العلاج اللازم.

القائمون على السلطة.. الافتراءات على التاريخ

عبدالجليل عبدالغني الخرساني

الهجوم على الأحزاب وعلى الوطنيين يستلزم الافتراءات على التاريخ بالضرورة، لأن القوى التي تعادي الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وخاصة العمل الحزبي الوطني، تحتاج في حملتها على الأحزاب إلى تحوير وتزوير التاريخ وإعادة صياغته على نحو يلبي الرغبة في شطب دور الأحزاب السياسية في النضال من أجل التحرر من الإمامة والاستعمار، وفي الأحداث التاريخية، وإلغاء بصماتها من الحياة العامة والسياسية والاجتماعية والحضارية، ومن ثم دفنها تحت ركام من التشويه والتشكيك.

فتجربة عشرات السنين من الأحكام الفردية وسيطرة العقلية القبلية والعرفية والرأي الواحد والتخويف من الأحزاب والتعبئة ضدها تحت شعار الحزبية "تبدأ بالتآثر وتنتهي بالعمالة"، و"الأفكار المستوردة"... وغير ذلك، واستخدمت لأجل ذلك كل إمكانات المجتمع لتصب في خدمة أهداف قوى سياسية واجتماعية فردية وعصبوية قبلية، استغلت غياب الوعي السياسي والحضاري لدى المجتمع.

وإذا كانت هذه الظاهرة قد انفلتت من عقالها بعد انقلاب نوفمبر 67 كواحد من معالم الصراع بين قوى التقدم والديمقراطية من جهة وقوى التخلف القبلية والمناطقية والسياسية من جهة أخرى، ووجدت لها مكاناً ومناخاً خصباً في حقب القمع التي فاحت على البلاد في السبعينيات وما بعدها، فإن هذه الظاهرة قد تجذرت وتأدلجت بعد حرب الشرعية التي أفضت إلى إعادة هيكلة البنى الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية للمجتمع والدولة ونظامها السياسي بمؤسساته المختلفة، وتركيز السلطة والنفوذ وما يعودان به من امتيازات وثروة، وبما أدت إليه أيضاً من ضمور الطبقة الوسطى خاصة الفكر الليبرالي، وأزهقت قدرتها على إنتاج العلم والمعرفة، وقتلت أفكار التغيير والتطوير، وأوصلت إلى قمة الهرم الاجتماعي قوى العصبية القبلية، تحالف قوى الفساد والتزييف والبيروقراطية العسكرية والمدنية والبرجوازية الطفيلية الذي أحكم قبضته الحديدية على النظام السياسي ومؤسساته وسلطاتها، وفرض هيمنته على المجتمع، وأبقى مفاتيح السلطة بين يديه، وجند إمكانات البلاد المختلفة لمحاربة تحويل الديمقراطية إلى نهج ثابت في الدولة والمجتمع، وجهد لإلباس مقاومته هذه ثوباً شرعياً وقانونياً، رغم أنه لم يتردد في انتهاج سلوك عرفي سافر في حالات غير قليلة.

إن رموز هذا التحالف الطبقي ومراكز قواه الأساسية التي استمرت حتى مرحلة ما بعد حرب الشرعية، حيث أضفت عليه خطاباً ديمقراطياً تسرت به لضرب الديمقراطية والتراجع عن مبادئها واستحقاقاتها ومكتسباتها، واستعادة أقصى ما يمكن من ملامح وأنماط الحقب العرفية، فقد أهالت التراب على الدستور الذي أكد على الديمقراطية والمجتمع المدني والفصل بين السلطات والتوازن بينها، واعتمدت خطاباً دعائياً يستند على "الكربلائية" في معاركها الأخيرة الذي يندب حظ الوطن من جراء المؤامرات المستمرة عليه، وإشاعة الفساد ومأسسته، وتكريس روحية التصفيق والنفاق والوصولية، وشطب هوامش الحرية والديمقراطية، وهو ما قاد البلاد إلى أزمات هوية ووطنية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

إن القائمين على السلطة ومعهم أنصارهم من مراكز القوى في المجتمع تقود حملة منظمة معادية للديمقراطية هدفها تفنينها وضبط إيقاعها وفق تصوراتها ومصالحها، وهي تتصرف بحدود سلطاتها وحجمها الذي يقرره الدستور المفصل على مقاسها باعتبارها السلطة العليا والمهيمنة، وهي التي تفسر مفهوم الديمقراطية وترسم حدودها، وهي التي تحدد ما يصح وما لا يصح للأحزاب وبقية مؤسسات المجتمع المدني أن تفعله.

والقوى القائمة على السلطة في حملتها المنظمة لضبط الديمقراطية تنطلق من 4 محاور: احتواء مجلس النواب، واستخدام المؤسسة الأمنية والعسكرية، واستخدام القضاء، وتدجين النقابات والأحزاب.

فالخطاب الجديد في الهجوم على الأحزاب هو وجه جديد لعملة قديمة، فإذا كان الهجوم على الأحزاب في الماضي استند على مقولات أيديولوجية كما قلنا، فإن الهجوم الراهن على الأحزاب وحرية التعبير يستند إلى مقولة "الحرية المسقولة"، وضبط إيقاعات الديمقراطية، والأداة الناجعة في ذلك قانون الأحزاب ولجنة الأحزاب، وقانون الصحافة،... وفي كل الحالات يبقى القائمون على السلطة بعقليتهم ونمط تفكيرهم العرفي، وبقوانين حقبة الأحكام العرفية، هم المعيار والحكم لحدود الحرية والديمقراطية، والتعددية السياسية.

وإذا كان نهج العداء للحرية وللديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية وحقوق الإنسان في الماضي قبل الوحدة وبعدها، قد قاد البلاد إلى الانفجارات والحروب والتخلف، فإن العودة للوراء لن تقود إلا إلى الأسوأ.

وما دام صحيحاً أن العصبية القبلية، والجهوية، والفساد والإرهاب السياسي والفكري وغيرها قائمة فعلاً في بلادنا، لكن الخطر والخطأ الفادح يكمن في تحويل هذه الروابط من أنماط مبررة تاريخياً في الواقع وفي العلاقات السياسية والاجتماعية، إلى نمط من أشكال التنظيم الحزبي، وتسييسها الطارد للقيم والاعتبارات الوطنية.

البرلمان في عيون أعضائه

"إحنا مع الدولة ومع الأمن، لكن نحتاج إلى المسؤولين للتوضيح"
رئيس مجلس النواب يحيى الراعي

"أرى أن رئاسة المجلس تعودت السياسة أكثر من اللازم في تضييع الوقت، وإلا فاجتماع مجلس الوزراء هذا الأسبوع لن يقدم ولن يؤخر لو جاؤوا لمناقشة الوضع الأمني. لكن إذا ما بش لمجلس النواب دور وسلطة ادوا لنا (النواب) أجهزة لابتوبات وخلونا نكن نصوت من البيوت"
عبده بشر (مؤتمر)

"ينبغي أن يكون مجلس النواب جزءا من الحل.. وأن نوقف نزيف الدم اليمني السائل بغض النظر عمن يكون هؤلاء"
محمد صالح القباطي (اشتراكي)

"لم نؤد واجبنا بدءاً من رئيس المجلس إلى آخر عضو برلماني.."
عبده الحذيفي (مؤتمر)

"نحتاج إلى برلمان قوي قوي قوي"
عبدالجليل جازم (مؤتمر)

"الخلل عندك أنت.. سيدي رئيس المجلس (يحيى الراعي) لأنك لم تطلب رئيس الوزراء"
علي مسعد اللهبي (مؤتمر)

"الحكومة لا تتعامل مع المجلس بجدية، وقد اعتادت على إبقاء المجلس نقابة لها.. يصدر فقط بيانات تأييد لما تقوم به"
نبيل باشا (مؤتمر)

- "نحن سبب الكوارث والأزمات التي تحدث في هذا البلد. ويجب علينا أن نعترف بأن البلد قد أصبح في وضع غير صحيح، ونبتعد عن المماحكات السياسية"
- "نرجو ألا تحولنا رئاسة المجلس إلى طلاب فاشلين داخل معلامة وتصدر رسالة باسمنا دون أن نناقشها"
عبدالعزيز جباري (مؤتمر)

"مجلس النواب ليس سوى مسرح نأتي إليه لتمثيل دور البرلماني، ولا يستطيع أن يتخذ أي قرار في مصلحة الشعب.. وهو عبارة عن ظاهرة صوتية لا تسمن ولا تغني من جوع"
عبدالكريم شيبان (إصلاح)

"المجلس جزء من العصابة التي تختطف الناس.. وإلا فليثبت المجلس غير ذلك وأنه غير متماه ومتماش مع مخالفة القانون، ويبدأ بمساءلة وزير الداخلية مطهر رشاد المصري"
صخر الوجيه (مستقل)

- "من المعيب أن يبقى المجلس معطلاً لعدم اكتمال النصاب القانوني في مثل هذا الوقت، لكني أعتبره جزءا من التسيب واللامبالاة التي يعيشها البلد"
- "البرلمان ضعيف وهزيل ولم يقم بدوره تجاه حقوق الإنسان، ويرتهن على السلطة التنفيذية بعد أن تحول إلى تابع وملحق بها بفسادها العابث، وأصبح وضع البرلمان الآن مزرياً وأسوأ من السيئ"
أحمد سيف حاشد (مستقل)

"المجلس لا يعدو عن كونه ظاهرة صوتية"
سلطان العتواني، رئيس كتلة الناصري

"مجلس النواب ضعيف وهش بسبب الوعي الحقوقي لدى الأحزاب، منها أحزاب المعارضة كلها، وبسبب احتواء المجلس على أغلبية مؤتمرية، ولجان المجلس ليست مهنية، وإنما تشكل بالتقاسم الحزبي والمشيخي"
شوقي القاضي (إصلاح)

"البرلمان يعاني من ضعف وهشاشة، وأرى أنه يمر بمرحلة معاناة ووضع غير سوي"
عبدالمعز دبوان (مؤتمر)

ألف مبروك

بحضور الأهل والأصدقاء
احتفل الاستاذ القدير
عبدالرحمن بجاش
الاسبوع الماضي بزفاف نجليه
«فؤاد»
وبهذه المناسبة نتقدم له وللعريس
بأصدق التهاني والتبريكات
ونتمنى لفؤاد وعروسه حياة سعيدة
أسرة تحرير «النداء»

نهلينا

احتفل الاستاذ القدير
حسين كامل
الاسبوع الماضي بزفاف نجليه
وبهذه المناسبة نتقدم له وللعريسين
بأصدق التهاني
ونتمنى للعرسان حياة سعيدة
المهنئون:
سامي غالب، محمد المقالح، محمد الغباري،
راغب القرشي بشير السيد،
محمد شمس الدين، حافظ البكاري

مبارك «فواز» و«عدنان»

نتقدم بأجمل التهاني والتبريكات
للاخوين العزيزين
فواز وعدنان محمد دهام
بمناسبة زفافهما الميمون
متمنين لهما ولعروسيهما
حياة زوجية سعيدة
المهنئون:
فتحي صالح قطران، صادق صالح الذيب،
محمد الشوكاني، وابراهيم العراقي

أهلاً بـ«أسعد»

نتقدم بأجمل التهاني
والتبريكات
للزميل العزيز
مرزوق ياسين
بمناسبة ارتزاقه مولوداً أسماه
«أسعد»
جعله الله قرة عين لوالديه
المهنئون:
أسرة تحرير «النداء»

نهلينا
لـ«بسام»

احتفل الشاب
بسام سالم باحشوان
الجمعة الماضية بعقد قرانه
وفي هذه المناسبة البهيجة نتقدم إليه
بأحر التهاني والتبريكات
وعقبى للزفاف
المهنئون:
والدك سالم باحشوان، محمد سالم باحشوان،
احمد سالم باحشوان، اكرم الشرجبي
وجميع الاهل والاصدقاء

على غرار البيت الشعري الذي قتل صاحبه!

هل تقصي مقالة "الاعتذار عن خليجي 20" صاحبها من منصبه؟

■ المحرر الرياضي:

ربما هناك من يستكثر على المرء حقه في التعبير عن رأيه في ظل هامش يضيق باستمرار جراء سياسات نابعة من نزوات تلفظ الآخر ولا تعترف به تحت أي مبرر حتى ولو كان يندرج في سياق "مصلحة الوطن" التي باتت مظلة يستخدمها البعض كاستخدامه لمظلة الوقاية من أمطار صيف صنعاء!

الهامش المتاح للتعبير عن الرأي لم يعد كافياً لكاتب واحد، وفوق هذا نجد من يقترف "الخطايا" ويرتكب "الذنب" ويمارس "الخطيئة" تجاه من يمارس حقه في التعبير تحت ذريعة التعبير عن الرأي، وعلى الضفة الأخرى من النهر "المالح" يقف أولئك المتربصون الذين يتحينون الفرص بانتهازية "قذرة" للتخلص من الآخر!

لم يكن يعلم الأستاذ محمد سعيد سالم، الإعلامي الرياضي البارز ليس على المستوى المحلي فقط بل والعربي أيضاً، وهو يكتب مقاله الأسبوعي لصحيفة "السياسية"، والمعنون هذه المرة بـ"الاعتذار عن خليجي 20"، أن هناك من سيخرج المقال من دائرة التعبير عن الرأي الشخصي كحق مكفول، إلى دائرة أخرى عنوانها المزج بين الشخصي والعام، وأن يتم توظيف رأيه بصورة تفوح منها روائح غير رياضية ولا مهنية!

من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حرية الرأي والتعبير أن يتم الفصل مطلقاً بين الرأي الشخصي والوظيفة العامة، وما تناوله بن سعيد في مقاله بصفته الشخصية ككاتب وليس بصفته الرسمية كمدير عام للإعلام بوزارة الشباب والرياضة، كما تعاطى معه الزميل علي الحملي مراسل موقع "إيلاف" الالكتروني!

معلومات كشفت النقاب عن حالة من الغضب العارم اجتاحت مسؤولين في الحكومة تجاه ما كتبه بن سعيد، وصوّرته على أنه تحدٍ سافر لقرار استضافة خليجي 20، وأن هناك توجهاً حكومياً لعزله من منصبه الذي يشغله منذ عام 1986، واستبداله بإعلامي "شاب" يحظى بدلال من قبل مسؤولين كثر!

بدلاً من التفكير بشيء من الوطنية وإنصاف الرجل الذي يعيش منذ أكثر من عقدين من الزمان في ذات المربع الوظيفي الذي منحته إياه حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية اعترافاً منها بكفاءته وخبراته الإعلامية والرياضية، وتجاهلته قرارات وتعيينات دولة "الوحدة" التي منحت لمن هم أقل كفاءة وقدرة وخبرة وعمراً أيضاً، وباتوا نواباً ووكلاء ووكلاء مساعدين في وزارة الشباب والرياضة وغيرها من الوزارات والمصالح الحكومية.. بدلاً من الإنصاف يجتهدون لإقصاء الرجل وعزله من منصبه بسبب ممارسته لحقه في التعبير عن الرأي من منطلق الحرص على سمعة الوطن الذي ارتفعت نسبة المسيئين له ممن يشغلون المناصب العليا والدنيا!

ليست هي المرة الأولى التي يتعرض فيها الأستاذ محمد لحملة من هذا النوع، ففي بطولة خليجي 19 بمسقط نشرت صحيفة "الاتحاد" الظبيانية مقالة نسبتها لكاتبنا الكبير، كانت تتحدث عن نصائح لمنتخب الإمارات الذي يستعد لمواجهة منتخب اليمن، فما كان من البعض إلا أن ذهب لتجريده من الولاء الوطني والوطنية، لتفضح نواياهم ذات الصحيفة باعتذارها في اليوم التالي عن الخطأ غير المقصود بنشر اسم الكاتب إلى جانب مادة صحفية هي في الأصل لكاتب إماراتي!

لست هنا بصدد الدفاع عن الأستاذ محمد سعيد سالم فهو في غنى عن ذلك، لكن الحقيقة التي يجهلها البعض أن هناك توجهاً غير شريف لإقصاء أهل الكفاءة من مواقعهم.. على أن ما تطرق إليه في مقاله المذكور كان نابعاً عن حرص، وهو في حقيقة الأمر شيء مرتبط بأرض الواقع والبطء الذي تمر به خطوات البلد نحو الاستضافة، فكل شيء يكشف عورة الجميع ويضعهم في الصورة الحقيقية بلا رتوش، ومعهم موضوع "الاستضافة" الذي بات مجرد غنوة يجيد ترديدها أصحاب القرار!

نحن في ملعب "النداء" حصلنا على نسخة من المقال مباشرة من الأستاذ محمد، ونعيد نشرها للفائدة، ولك الحكم أيها القارئ الكريم في النهاية!

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
محمد سعيد سالم

الاعتذار عن خليجي 20

● إذا قدمنا لفخامة الرئيس (رأياً صادقاً مخلصاً)، في أي أمر يحفظ للوطن سمعته ووقاره، فإني أجزم أن الرئيس سيرد بالامتنان، وسيوجه بما يناسب الحاجة والظروف، ويجدد الأداء والقدرات..

● وأجزم -أيضاً- أن كل أهل اليمن، سيباركون، وسيصطفون وراء أي توجيه، يفتح مسارات مشرقة لأداء اليمنيين في أي مجال من المجالات.

● وقضيتنا -هنا- استضافة خليجي 20 في عدن وأبين، وقد بقي من موعدها "في ديسمبر 2010" زمن ضيق للغاية. ورغم الجهود المبذولة في عملية الإعداد والتحفيز، على مستوى المشاريع الإنشائية للملاعب ومنشآت الأندية، وقضايا الإيواء للمنتخبات والجماهير الخليجية، واليمنية، المتوقعة، وعملية إعداد المنتخب، يظهر مستوى الإنجاز على أرض الواقع أن إمكانية تحقيق النسبة الإنجازية، والجاهزية، لمقومات الاستضافة الناجحة، وكفاءة المنتخب التنافسية، لن تسعفنا، خلال المساحة الزمنية المتاحة، والإمكانات المعلنة!

● سمعة اليمن في قضية استضافة خليجي 20، وقضية إثبات التطور في كفاءة الكرة اليمنية، على المحك! وستكون "السمعة" في أسوأ صورة لها، إذا تم الإصرار على الاستضافة، من باب: "شيء أفضل من لاشيء.. والتجربة أكبر برهان!".

● الخيار العاقل، والرأي الصادق، وفقاً لما هو واقع ومتاح، يدعونا إلى الاعتذار! وليس في ذلك عيب! ولن يأسف الشعب اليمني، ولا القيادة السياسية على ذلك! لأن ذلك أفضل من "لطم الخدود" فيما بعد!

● يمكن أن نضع الجميع في الصورة الحقيقية للأمور، ونقترح تسليم راية الاستضافة إلى الأشقاء في البحرين، خاصة وأن الألعاب المصاحبة لخليجي 20 ستكون "ضيفة" على ملاعبهم! وهم -أيضاً- على استعداد لذلك!

● والاعتذار، ليس بالضرورة أن يمنعنا من مواصلة العمل في إنجاز المشاريع المعتمدة لاستضافة كأس الخليج، وخطط الإعداد والتحضير، بل هناك أهمية كبرى للمواصلة، على طريق استضافة ناجحة "قادمة"، وإعداد المنتخب، وفقاً لأصول الجاهزية التنافسية الدولية المشرفة!

الزعيم الكوبي فيدل كاسترو اعتبره نصراً للعالم الثالث

ريو دي جانيرو تستضيف أولمبياد 2016

اعتبر الزعيم الكوبي فيديل كاسترو أن فوز مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية بحق استضافة دورة الألعاب الاولمبية الصيفية المقررة عام 2016 كأول دورة ألعاب تقام في قارة أميركا الجنوبية عبر التاريخ، والذي يجيء بعد عامين فقط من تنظيم البرازيل كأس العالم عام 2014، دليلا على تزايد تأثير الدول النامية على النطاق الدولي.

وكتب كاسترو (83 عاماً) مذكرة نشرت على موقع "كوبادايبيت" الالكتروني: "تنافست قوى اقتصادية كبرى لاستضافة الألعاب الاولمبية لعام 2016، وبينها دولتان صناعيتان كبيرتان في العالم: الولايات المتحدة واليابان. ورغم ذلك فازت ريو دي جانيرو".

وتابع الرئيس الكوبي السابق: "لا يصح القول الآن إن الدول الغنية قدمت هدية إلى البرازيل، إحدى دول العالم الثالث".

وختم أب الثورة الكوبية الذي يملك علاقات طيبة مع الرئيس البرازيلي لويز ايناسيو لولا دا سيلفا النقابي السابق: "إن فوز هذه المدينة البرازيلية هو دليل على تزايد تأثير الدول التي تصارع نحو التطور".

من جانبه قال البلجيكي جاك روج رئيس اللجنة الأولمبية الدولية "منحت دورة الألعاب الأولمبية رقم 31 إلى ريو دي جانيرو"، لتندلع موجة من الاحتفال والتهنئة الجماعية بين أعضاء الوفد البرازيلي بقيادة الرئيس لولا دا سيلفا. كما انهمرت الدموع من عيني أسطورة كرة القدم البرازيلي بيليه وباقي أعضاء الوفد بعدما حققت ريو دي جانيرو هذا الفوز التاريخي.

ومن جهته، أشاد الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا دا سيلفا والدموع تنهمر من عينيه، بفوز ريو دي جانيرو بشرف تنظيم أولمبياد 2016، وأكد أن هذا الانتصار حرك مشاعره.

وقال الرئيس البرازيلي الذي بلله العرق للصحفيين بعد إعلان فوز ريو بالتنظيم "كنت أعتقد أن مشاعري لن تتحرك مرة أخرى في حياتي. ريو تملك روحا وقلبا".

وأضاف "كانت الدموع تنهمر عندما صعدت للمنصة وتحدثت. كنت أدافع عن البرازيل. مجرد الوجود هنا والدفاع عن بلادي كان يستحق العناء حتى في حالة الخسارة. لم يشكك أي شخص في قوة الاقتصاد البرازيلي. قدمت المدن المنافسة الأخرى عروضا، لكن البرازيل قدمت قلبها".

وتابع "أريد الآن الحصول على راحة وتقديم الشكر لكل الناس من الكبير إلى الصغير على الجهد الذي بذلوه وتحقيق هذا النجاح، وأشكرهم على إظهار روحهم".

وكان التنافس على أشده بين ريو دي جانيرو ومدريد وطوكيو وشيكاغو. وكان الرئيس الأمريكي باراك أوباما قام بزيارة سريعة إلى كوبنهاغن دفاعا عن ترشيح مدينة شيكاغو أمام اللجنة الاولمبية الدولية، وهي مبادرة ربما ما كان سيفعلها للدفاع عن قضية دبلوماسية لا يمكن توقع نتائجها.

وفي نهاية المطاف، لم يتم فقط اختيار ريو دي جانيرو لاستضافة الألعاب الأولمبية، وإنما كانت مدينة أوباما الأولى التي تم استبعادها بين المدن الأربع المرشحة في ما يشبه أول خسارة انتخابية كبيرة لأوباما منذ تعيينه رئيسا. لكن أوباما قبل الخسارة بروح رياضية وهنأ ريو والبرازيل، واعتبر فوز مدينة أميركية لاتينية لأول مرة بتنظيم الألعاب "حدثا تاريخيا حقا"، و"دليلا قاطعا على التقدم المحرز".

وقال أوباما لدى عودته إلى واشنطن "من أكثر الأمور القيمة في الرياضة برأيي، أن بإمكانك أن تخوض مباراة رائعة من دون أن تربح. وهكذا، وحتى لو أنني كنت أفضل أن نعود من كوبنهاغن حاملين أخبارا أفضل، فإنه لا يسعني إلا أن أعبر عن مزيد من الاعتزاز مما أنا عليه بمدينتي شيكاغو".

ولم ينتظر أوباما في كوبنهاغن صدور حكم اللجنة الأولمبية الدولية والذي أبلغ به وهو على متن الطائرة على طريق عودته إلى واشنطن.

تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الأولمبية الدولية كانت رفضت في الماضي جميع طلبات مدن أمريكا الجنوبية لاستضافة الأولمبياد، وكان منها 4 طلبات مقدمة من ريو دي جانيرو نفسها، حيث اعتبرت اللجنة في الماضي أن قارة أمريكا الجنوبية ليست مهيأة أو مستعدة لاستضافة الأولمبياد الذي يشارك فيه نحو 10 آلاف رياضي ورياضية، بالإضافة لعشرات الآلاف من المسؤولين والإعلاميين.

وينتظر أن يستمتع نجوم الألعاب الأولمبية من جميع أنحاء العالم بخوض فعاليات الدورة على استاد "ماراكانا" الشهير في ريو دي جانيرو، وكذلك على شاطئ "كوباكابانا" ذي الشهرة العالمية، في الوقت الذي تقدمت فيه البرازيل خطوة أخرى كبيرة على طريقها نحو الوقوف على قدم المساواة مع الأمم الكبيرة في العالم.

نتائج التصويت

- الدور الأول: مدريد: 28 صوتا - ريو دي جانيرو: 26 صوتا - طوكيو: 22 صوتا - شيكاجو: 18 صوتا (خرجت).
- الدور الثاني: ريو دي جانيرو: 46 صوتا - مدريد: 29 صوتا - طوكيو: 20 (خرجت) - ورقة بيضاء واحدة.
- الدور الثالث والنهائي: ريو دي جانيرو: 66 صوتا - مدريد: 32 صوتا - ورقة بيضاء واحدة.

ريو في سطور:

عدد السكان: 6 ملايين نسمة (11 مليونا مع التجمعات المحيطة بها)
شعار المدينة: "عش هواك"
موعد الاستضافة: من 5 إلى 21 أغسطس 2016، أي بعد عامين تقريبا على إقامة كأس العالم لكرة القدم في البرازيل.
الميزانية الأولية للألعاب الأوليمبية: 2.82 مليار دولار للدورة نفسها، و4. 14 مليار دولار لإجمالي ما هو خارج نطاق الألعاب "رقم قياسي" خصوصا ما يتعلق بالبنى التحتية والنقل (5.5 مليار دولار).
أبرز السلبيات: الفقر والجرائم وقدم نظام النقل.

قبل المواجهة المصيرية

سعدان: الخوض في حرب إعلامية بين مصر والجزائر أمر غير أخلاقي!

ينتظر الجمهور الرياضي العربي عامة والمصري والجزائري على وجه التحديد، الـ14 من نوفمبر المقبل، والذي سيحمل معه مواجهة المنتخبين المصري والجزائري على استاد القاهرة الدولي في الجولة السادسة والأخيرة من التصفيات القارية المؤهلة لنهائيات كأس العالم المقبلة في جنوب أفريقيا 2010، والتي ستحمل معها بالتأكيد الإجابة على السؤال الكبير: أيهما أجدر بتمثيل العرب في المونديال العالمي؟

على أن الاستعدادات قد بدأت مبكراً من قبل الجهازين الفنيين للمنتخبين.

وفي هذا السياق أكد رابح سعدان المدير الفني لمنتخب الجزائر، أنه لا يعتزم إجراء تغيير جوهري على تشكيلة فريقه التي ستواجه منتخب مصر، مشيراً إلى أن الفريق سيقيم معسكرا تدريبيا خارجياً في العاصمة الفرنسية باريس أو في مدينة تولوز الفرنسية، قبل السفر إلى القاهرة مباشرة لخوض هذه المباراة.

وقال سعدان في تصريحات صحفية إنه لن يجري تغييرات على تشكيلته الحالية لأنه يعتبر أن الاستقرار عنصر رئيسي من عناصر النجاح، ولكنه أوضح أن إعلان الاعتماد على أسماء معينة من الآن أمر سابق لأوانه لأن المباراة مع مصر ستقام بعد شهر من الآن.

وأضاف أنه سيحرص خلال الفترة المقبلة على مراقبة كافة اللاعبين المحترفين في الخارج على وجه التحديد للوقوف على مستواهم استعدادا لمباراة 14 نوفمبر، وذلك قبل أن يعلن التشكيلة التي ستدخل المعسكر الخارجي وبالتالي المباراة نفسها.

واعترف سعدان بأن مواجهة مصر على أرضها "تخيف الكثيرين"، ولكنه أشار باطمئنان إلى أن المنتخب الجزائري يتفوق في رصيد النقاط بفارق 3 نقاط، وأيضا بفارق الأهداف، لذا فإنه رأى أن الضغط الجماهيري ربما يكون أكبر على الفريق المصري وليس على فريقه.

وتحدث سعدان بنوع من عدم الاكتراث عما يقال عن وجود حرب إعلامية مصرية جزائرية قبل المباراة المقبلة، قائلا: "الخوض في حرب إعلامية بين مصر والجزائر أمر غير أخلاقي، لأننا في النهاية بلدان شقيقان، ولدينا تاريخ مشترك، والأحسن كرويا هو الذي يتأهل ويمثل العرب في كأس العالم.. وبالتالي فإن الحديث عن حرب إعلامية بين منتخبين شقيقين لا جدوى منها".

وعلى الجبهة المصرية قرر سمير زاهر رئيس اتحاد الكرة إيقاف مسابقة الدوري العام عقب الأسبوع الثامن لإتاحة الفرصة للمنتخب الوطني لإقامة معسكره المغلق، حيث كثف الجهاز الفني للمنتخب الوطني من اجتماعاته اليومية داخل اتحاد الكرة لتحديد خطة الاستعداد لمباراته المصيرية أمام المنتخب الجزائري، وتقرر أن يبدأ المنتخب معسكره يوم 27 أكتوبر الحالي، ويستمر المعسكر لمدة 17 يوماً بناء على طلب الجهاز الفني للمنتخب.

وحول مباراة الجزائر المقبلة أكد حمادة صدقي مدرب المنتخب المصري، أن الجهاز الفني يرغب في الفوز بالمباراة المقبلة بفارق 3 أهداف، وأن المنتخب قادر على الفوز على الجزائر بـ3 أهداف، معلنا أن الجزائر سجلت 3 أهداف في مرمى المنتخب المصري في 10 دقائق فقط في مباراة البليدة، فلماذا لا يفوز المنتخب بـ3 أهداف في القاهرة.

وأكد صدقي أن الفرصة باتت قريبة جدا ولن نفرط فيها مرة أخرى، خاصة بعد أن تجدد الأمل في التأهل إلى المونديال مرة أخرى، بعد أن ابتعد الأمل في الوصول لنهائيات المونديال بعد الهزيمة أمام الجزائر.

واختتم صدقي تصريحاته بالتأكيد على أن الجهاز الفني واللاعبين عقدوا العزم منذ نهاية مباراة زامبيا الماضية على تحقيق حلم 80 مليون مصري بالتأهل للمونديال بعد غياب 20 عاما، ولن يتم التفريط في تلك الفرصة.

فلسطين.. ونهج التفريط

عبدالباري طاهر

منذ كامب ديفيد ومن ثم مدريد وأوسلو بدأ نهج جديد في القيادة الفلسطينية مدعوماً بل راغما من نهج كامب ديفيد للسير في نفس النهج.

النواة أو القناة الأمنية "للتفاوض" التي شكلها عرفات من أبو مازن وأبو علاء، ووقعت اتفاق أوسلو، هي التي تقود هذا النهج الذي انتهى باستشهاد "أبو عمار"، وضياع الضفة الغربية، وقيام مئات المستوطنات، ومئات الطرق الالتفافية، وتهويد القدس، وابتلاع البقية الباقية من الضفة الغربية، وتشديد الحصار على غزة، وهو حصار تتشارك فيه إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية، ودول عربية أخرى.

لم تعد مطالب الحقوق الفلسطينية هي المسموعة والمرفوعة، فقد غاب الحديث عن ثوابت العودة إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران، ولا عودة اللاجئين، واختزلت كل المطالب في الدولتين: إسرائيلية، وفلسطينية "وبدون القدس". بينما يرتفع المطلب الإسرائيلي: الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية، والتطبيع العربي الشامل والكامل.

حالياً يمارس ضغط كبير فلسطيني وعربي على حماس لتوقيع وثيقة المصالحة، والوثيقة تتوخى إعادة حماس إلى بيت الطاعة في رام الله، ولا تقر بحق المقاومة، ولا تشير من قريب أو بعيد لقضية الاحتلال. فالتركيز في الوثيقة من الألف إلى الياء مكرس لتكريس زعامة "أبو مازن"، والتأكيد على الانتخابات.

وبديهي أن الانتخابات في شعب منقسم جزء منه محتل باستيطان إسرائيلي يتحول فيه رئيس السلطة الفلسطينية إلى سجين أو أسير أو واقع في قبضة الأمن الإسرائيلي الذي لا يقدر على الحركة من باب المنزل بدون إذن الأمن الإسرائيلي، والفارق بين الشهيد أبو عمار وأبو مازن أن أبو عمار كان يرفض الأمر ويقاومه، أما أبو مازن فإنه يقبل بالأمر ويسايره. أما الجزء الآخر "غزة" فهو محاصرٌ حصاراً كاملاً من كل الجهات بعد أن عجزت إسرائيل عن البقاء فيه.

والحقيقة أن إسرائيل لا دعوى عندها في غزة، على العكس من الضفة الغربية التي تنظر إليها دولة إسرائيل كأرض توراتية: "يهودا والسامرة".

والدولة العنصرية المصرة على يهودية الدولة، لا تقبل بالفلسطيني في أرض 48، فكيف تستقبل بالعائد من الشتات العربي.

إن سحب تقرير القاضي غولدستون من أمام اجتماع منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من مندوب السلطة الفلسطينية، فضحية دولية لا يكفي الاعتراف بها. بل إن جريمة كهذه لابد أن يترتب عليها إجراءات وتساؤلات لتحديد المسؤول والأسباب والدوافع للإقدام على مثل هذه الخطيئة.

الأنكى أن "التصالح" الفلسطيني والورقة المصرية تتخذ شكل الصراع الكالح بين فتح وحماس، وهي تسهم في التغطية على حروب الإبادة، والتطهير العرقي، وجرائم ضد الإنسانية من قبل إسرائيل، وإدانة المجتمع الدولي لهذه الجرائم إلى حرب إعلامية وسياسية ومعركة يومية بين قيادتي: فتح وحماس حول المصالحة والورقة المصرية.

ترغب السلطة الفلسطينية وزعيمها أبو مازن، ومعهم مصر والمعتدلون العرب، في جر حماس إلى بيت الطاعة في رام الله، وأن تتم المصالحة على أرضية القبول بما تطرحه إسرائيل وتتبناه الإدارة الأمريكية والرباعية، وهو التسليم بالأمر الواقع، والقبول بالاستيطان، والتنازل عن مطلب الانسحاب من حدود ما قبل الخامس من حزيران 67، وعدم عودة اللاجئين أو اعتبار القدس عاصمة للدولة.

أما قصة الدولة -بلا أرض- ولا بشر أيضاً، والتي يتمسك بها زعماء فتح، فقد تكون أو تقوم في أي مكان إلا في أرض فلسطين التي يجري التنازل عنها جهاراً نهاراً.

ما يطلبه أبو مازن ومصر وإسرائيل وأمريكا والرباعية هو التنازل عن حق المقاومة. وحقيقة لا يستطيع أبو مازن وفريقه إقامة الدولة الفلسطينية في الهواء الطلق إلا بعد تسليم حماس بسلطته الأسيرة "المذلة والمهانة" في رام الله. فحماس رأس الحربة وشاهد الفضيحة بكل المعاني للتبرير والسكوت عن تدمير غزة، وللتصدي لتقرير القاضي غولدستون وسحبه لأسباب ربما إسرائيل تعرفها أكثر منا.

إعادة طرح التقرير على مجلس حقوق الإنسان الأممية من جهة، والضغط بالورقة المصرية على حماس هو بمثابة رد فعل على الفضيحة الداوية.

وللأسف فإن ثنائية الصراع بين سلطتين لاديمقراطيتين: فتح وحماس، وجه آخر من أوجه الكارثة. فقد غيب صوت الشعب الفلسطيني الحقيقي. يجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام قوة فساد واستبداد تفرط في كل شيء، وأخرى ظلامية حقاً. لا تقيم وزناً للديمقراطية، ولا حرية الاختيار، وتعتقد أن صراعها ديني من ألفه إلى يائه، وتزدري المطالب المدنية للناس.

ميزة حماس الحقيقة أنها ترفض التخلي عن حق المقاومة، ومأزقها أنها تخلط بين المقاومة واستهداف المدنيين، ولا تميز ما بين الصهيونية كحركة سياسية عنصرية وبين اليهودية كديانة سماوية. أما قيادة فتح، وتحديداً أبو مازن وفريقه الأمني، فإنه بعد أن تخلى كلية عن حق المقاومة ضد الاحتلال الاستيطاني الواصل حد سكنه في رام الله، بعد أن حول الضفة إلى بؤر استيطان، ومزق الأرض بالجدران العازلة، والطرق الالتفافية، وعزل الضفة عن القطاع، فإنه -أي أبو مازن- قد جعل هدفه الرئيسي مقاومة حماس وإسقاط "إمارتها الظلامية" حسب تسميته، أو جرها إلى بيت الطاعة التابع للمحتل، وحكامنا لا يتفرجون، وإنما يعملون على إنضاج الطبخة على ناصر غير هادئة.

العودة الكثيفة لظاهرة الإخفاء القسري تؤكد استعادة اليمن لمظاهر الدولة البوليسية، واختطاف الصحفيين والنشطاء يفصح عن رغبة الدولة بتعويض خسائرها في صعدة، وضعفها أمام الحراك في الجنوب، بتأكيد قوتها في صنعاء ونقل معاركها إليها...

مصير المقالح مؤشر سالب عن مصير اليمن!

ماجد المذحجي
maged231@yahoo.com

يؤكد المناخ الأمني في اليمن الآن استعادتها لمظاهر وتقاليد الدولة البوليسية، بنزقها وحسها المنفعل باستمرار، ومزاجها المتوتر والمعادي للحريات والسياسة والمجتمع. حيث يصير الأخير محل اشتباه دائم، ويتم تصنيف الناس أمنياً وتبعاً لتصورها الضيق عن "الولاء": للحاكم أو الأيديولوجية أو الحزب أو العصبية المسيطرة! وفق ذلك يصبح هذا المناخ السائد متناقضاً مع فكرة الدولة العصرية التي كان اليمنيون يطمحون إلى إدراكها عام 1990، فلا محل شاغر في 2009 لضمانات الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، ويصبح من الطبيعي واليسير الآن استدعاء ممارسات أمنية قديمة، من حقبة ما قبل الوحدة، لضبط المجتمع. وعلينا تبعاً لذلك أن نتعايش مع عودة كثيفة وغير خجولة لظواهر الاختطاف السياسي والإخفاء القسري للمعارضين، والمداهمات الليلية للمنازل بدون إذن قضائي، وشيوع الاعتقالات التعسفية، والاعتداء البدني، وتشويه السمعة. علاوة على تطوير مهارات إغلاق الصحف، وعرقلة إصدارها، واستعادة فكرة الرقابة المسبقة عليها، وملاحقة الصحفيين قضائياً.

محمد المقالح ضحية لهذا المزاج البوليسي والكثافة الأمنية التي تستولي على "اليمن الجديد"، ونموذج حاد لعودة فجة للإخفاء القسري كإحدى أسوأ الظواهر المرعبة التي شهدتها البلاد في فترات سوداء من تاريخها في السبعينيات والثمانينيات، هذا إذا تجاوزنا ما حدث في حرب 94 وحروب صعدة، ومازال المجتمع يدفعها ثمنها حتى الآن ولم يتعاف.

منذ 17 سبتمبر 2009 انضم المقالح لجموع المخفيين قسرياً في اليمن، لتصبح الحيوية الإنسانية العالية التي تميزه محل سؤال متردد ومرعب عن مصيرها بالنسبة لأسرته وأصدقائه وزملائه ورفاقه. ما يجعل الشأن أفدح هو ذلك الإنكار المخيف الذي يخص وضعه، والتعالي اللاإنساني على قلق أهله، ليبدو الأمر ثأرياً تجاهه، وكأن على المقالح، الصحفي والسياسي المناهض اللدود للحروب في صعدة، أن يدفع ثمن الفشل العسكري شمال اليمن. وهكذا تنتقل معارك السلطة إلى صنعاء، لتعوض خسائرها في حرف سفيان وصعدة بتحقيق انتصار على المقالح فجر أحد الأيام الأخيرة لشهر رمضان!

إن إخفاء المقالح المستمر حتى الآن يحول قضيته إلى نموذج رمزي شديد الدلالة عن حجم اعتداء الأجهزة الأمنية على المجتمع وحقوقه وضمانات القوانين والدستور والاتفاقيات الحقوقية الدولية المصادق عليها بالنسبة له. وإذا كان المقالح، وهو شخصية سياسية وعامة معروفة وصحفي ذو صيت، يصبح ضحية إخفاء قسري بهذه السهولة والفجاجة، فالأمر يصبح مقلقاً بالفعل حين يخص مصير العشرات والمئات من المعتقلين والمخفيين الذين نجهل في الكثير من الأحيان أسماءهم، ويثير سؤال حقيقي عن المدى التي يمكن أن تصل إليه هذه الدولة في ممارسة الانتهاكات لحقوق الإنسان.

إن في استهداف المقالح، والمعتقلين السياسيين والنشطاء الاجتماعيين، رغبة في ضرب السياسة كإطار عمل تعاقدي ومدني، وتفكيك الأحزاب وأدوارها، وبالضرورة أيضاً الفعاليات العامة ذات الطابع المدني، بتدمير قدرتها على حماية أعضائها، وطرد العمل السياسي والمدني من قائمة الخيارات المتاحة للناس، لترتفع بذلك الجدوى من الولاءات والانتماءات البدائية والأساليب العنيفة بالنسبة لهم كخيار لتحصيل المنافع أو لحماية الحقوق والنفس بمواجهة الدولة أو غيرها، ليصبح في هذه الاعتقالات ما يؤشر على سياسة ضمنية تبتغي في محصلتها إضعاف الاختيارات المدنية في الاعتراض السياسي والعام عليها وتزكية النقيض فقط!

• المقالح (ارشيف)

لم يعد شأن المقالح محلياً، بل يصبح الآن نموذجاً لمخاوف الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والمراقبين الخارجين عن مصير اليمن، حيث يتم تصدير هذه الواقعة الخطيرة التي لم تنته فصولها حتى، كدلالة رمزية للتدهور الحاصل في حقوق الإنسان، للمحافل الحقوقية الدولية، ابتداءً بمجلس حقوق الإنسان الذي كانت قضية المقالح، وعدد من المعتقلين الآخرين سواء بسبب الحراك أو حرب صعدة، حاضرة بكثافة فيه، وليس انتهاءً بالمنظمات الدولية، مثل لجنة حماية الصحفيين، والاتحاد الدولي للصحفيين، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية الإقليمية والمحلية، علاوة على المانحين والرأي العام الدولي. مما يفاقم من حالة التآكل في رصيد السمعة الدولية لليمن؛ الدولة التي أصبحت تُميز باعتبارها بيئة نزاع مستمر، ونموذجاً لدولة قمعية وفاشلة تتجه مؤشرات استقرارها نحو السالب بسرعة بالغة.

الأمر يتعدى سمعة اليمن التي تسيء لها هذا الانتهاكات، لتصبح ظاهرة الإخفاء القسري جزءاً من مؤشرات يتم رصدها مؤخرا بعناية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في سياق المعارك في صعدة، باعتبار ذلك جزءاً من سياسة ممنهجة ضد انتماء عرقي أو مذهبي معين، وهو ما يؤدي في محصلته إلى إنشاء تقارير وبناء ملفات أدلة تجرم النظام وتجعله عرضة لملاحقة قانونية دولية. وكل ذلك بالطبع أمر لم يعد رهناً بالتوقع، بل صار قائما فعليا من قبل عدد من المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش التي شكلت تقاريرها عن الانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور، والظواهر الأمنية التي لحقتها في السودان، القاعدة القانونية التي قامت على إثرها الملاحقة القانونية الجنائية لرأس النظام هناك من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وبالطبع ففي ذلك ما يجب أن يثير قلق الكثير من الجهات في هذا البلد، التي عليها أن تتدارك بالفعل كل ذلك قبل أن يصبح الأمر حقيقة قاسية لن يجدي معها أي صراخ أو استدراكات وتبريرات ستكون متأخرة كثيراً.

إن الفشل في معرفة مصير المقالح ووليد شرف الدين، والفشل في إطلاق السقلدي وفؤاد راشد وغيرهم من معتقلي الحراك وحرب صعدة، هو فشل الدولة في إنقاذ نفسها من الانجراف أكثر وأكثر في أزمة مركبة وخانقة تهدد وجودها فعلياً، ليصبح تعاليها عن المطالبات بكشف المصير والإفراج عن المعتقلين هو تعالياً عن النظر في ظروف الأزمة التي تعقدها فعلياً هذه الممارسات، وتزيد من احتقان مظاهرها العامة، الأمر الذي يطرد السياسة من حقل الحلول بالنسبة لكل الأطراف، ويرجح خيار العنف في مواجهة دولة لا تستسيغ سواه في مواجهة مشاكلها.

تعليق: جائزة (حافظي) السلام

بقلم: توماس فريدمان

لم تسد لجنة جوائز نوبل أي خدمة إلى الرئيس باراك أوباما عندما قدّمت له جائزة السلام قبل الأوان. كما اعترف بنفسه، لم يضطلع حتى الآن بأي إنجاز هام يستحق من خلاله جائزة مماثلة – وشعرت بالانزعاج الشديد عندما تم الحطّ من قيمة الجائزة الأبرز في العالم بهذه الطريقة.

ولكن الرئيس لا يستحق اللوم إن شعر الأوروبيون بالراحة التامة تجاه أسلوب قيادته بعكس ما حصل مع سلفه، ورغبوا في فعل المستحيل للتأكيد على صلاحية هذا الأسلوب وتشجيعه. وفي اعتقادي، تصّرف الرئيس بلباقة كبيرة عندما قبل الجائزة، لا من أجله بل "من أجل التأكيد على القيادة الأميركية وبالنيابة عن طموحات الشعوب في الدول كلها."

بعد أن فرغت من قول التالي، آمل أن يخطو أوباما خطوة إضافية عندما يتجّه إلى أوسلو في الـ١٠ من كانون الأول (ديسمبر) للمشاركة في حفل تسليم جائزة السلام. وإليكم الخطاب الذي آمل أن يدلي به:

"اسمحوا لي في البدء أن أتوجّه بالشكر إلى لجنة نوبل لأنها قدّمت لي هذه الجائزة، وهي الجائزة الأبرز التي يطمح إليها أي رجل دولة. كما قلت في اليوم الذي تمّ فيه الإعلان عن فوزي بهذه الجائزة، "في اعتقادي، لا أستحق أن أكون واحداً من بين هذا العدد الكبير من الشخصيات المؤثّرة التي تشرّفت بالفوز بهذه الجائزة." وعليه، وبعد التفكير ملياً في الأمر، أعجز بالفعل عن قبول هذه الجائزة بالنيابة عني.

ولكنني سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن حافظي السلام الأبرز في العالم في هذا العقد الأخير — الرجال والنساء في الجيش والبحرية والقوات الجوية والبحرية الأميركية.

سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الجنود الأميركيين الذين نزلوا في شاطئ أوماها في الـ٦ من حزيران (يونيو) عام ١٩٤٤ لتحرير أوروبا من قبضة الفاشية النازية. سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الجنود والبحّارة الأميركيين الذين قاتلوا في المياه العاتية والجزر النائية في المحيط الهادئ لتحرير شرق آسيا من استبداد اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الربابنة الأميركيين الذين تمكّنوا في حزيران (يونيو) من العام ١٩٤٨ من خرق الحصار السوفياتي على برلين، حاملين الأطعمة والوقود، ليتمكّن سكّان برلين الغربية من العيش بحرّية. سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن عشرات الآلاف من الجنود الأميركيين الذين وفّروا الحماية لأوروبا من الدكتاتورية الشيوعية خلال الحرب الباردة التي استمرّت ٥٠ عاماً.

سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الجنود الأميركيين الذين يقفون الآن في مواقعهم العسكرية لحراسة جبال أفغانستان وصحاريها ولمنح هذه البلاد، وبخاصة نسائها وفتياتها، فرصة خوض حياة لائقة والتحرّر من حكم الطالبان الديني المطلق.

سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الرجال والنساء في الجيش الأميركي الذين ما زالوا يجولون في شوارع العراق اليوم للمساهمة في حماية الحكومة اليافعة في بغداد، في حين تسعى هذه الأخيرة وراء تنظيم الأمر الأكثر ندرة في هذه البلاد وفي هذه المنطقة – أي انتخابات حرّة وعادلة أخرى.

سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الآلاف من الجنود الأميركيين الذي يساهمون اليوم في حماية كوريا الجنوبية الحرّة والديمقراطية من كوريا الشمالية الشيوعية والبعيدة كل البعد عن الحرّية.

سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الرجال والنساء في الجيش الأميركي الذين توجّهوا في مهام الإنقاذ البشرية المتكررة بعد وقوع الزلازل والفيضانات، من جبال باكستان إلى سواحل إندونيسيا. سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الجنود الأميركيين الذين يخدمون في قوة حفظ السلام في صحراء سيناء التي ساهمت في الحفاظ على استقرار العلاقات بين مصر وإسرائيل منذ توقيع معاهدة كامب دايفيد.

سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الربابنة والبحّارة الأميركيين الذين يحرصون اليوم على بقاء مسالك البحار مفتوحة وحرّة في المحيط الهادئ والأطلسي كي تتدفق التجارة العالمية بين الدول من دون أي عائق.

أخيراً، سأقبل هذه الجائزة بالنيابة عن جدي، ستانلي دانهام، الذي وصل إلى النورماندي بعد مرور ٦ أسابيع على يوم الإنزال وبالنيابة عن عمّي الكبير، شارلي باين، الذي كان من ضمن الجنود الذين حرروا جزءاً من معسكر اعتقال بوشينوالد النازي.

يا حضرة أعضاء لجنة جوائز نوبل، أقبل هذه الجائزة بالنيابة عن الجنود الأميركيين من الرجال والنساء، من الماضي والحاضر، لأنني أعرف – وأريدكم أن تعرفوا – أن لا سلام من دون حافظي السلام.

حتى اليوم الذي تستحيل فيه كلمات أشعياء إلى واقع دائم – وتمتنع الدول عن حمل السلاح ضد الدول الأخرى ونكف عن تعلّم فن الحرب – سنحتاج إلى حافظي السلام. والله يعلم أن حروبنا لم تكن مثالية وسبق أن سعيت وراء تصحيح الأخطاء الشائنة التي ارتكبناها في الحرب على الإرهاب.

ولكن لا تشكوا في التالي، هؤلاء هم الاستثناء. إن رغبتم في رؤية جوهر أميركا الحقيقي، ما عليكم سوى زيارة أي موقع من مواقع الجيش الأميركي في العراق أو في أفغانستان. ستلتقون الشباب الأميركيين والشابات الأميركيات من الأعراق والأديان كلها، يعملون جنباً إلى جنب، بعيداً عن عائلاتهم، ولا تحفزهم سوى الرغبة في إنجاز مهمة حفظ السلام وتوسيع حدود الحرّية.

إذاً، من أجل هذه الأسباب كلها – ولكي تفهموا أنني لن أتردد يوماً في استدعاء الجنود الأميركيين حيث تدعو الحاجة إلى ذلك، وبغية الوقوف في وجه أعداء السلام والتسامح والحرّية – أقبل جائزة السلام هذه بالنيابة عن الرجال والنساء في الجيش الأميركي: حافظو السلام الأبرز في العالم."

© c.2009 New York Times News Service

ليس جيداً بما فيه الكفاية

إن تمكّن الرئيس أوباما من إيجاد طريقة لرصد العدد المحدّد والضروري من الجنود لإحلال الاستقرار في كلٍ من أفغانستان وباكستان، من دون جرّ أميركا إلى فيتنام أخرى، إذاً يستحق بالفعل الفوز بجائزة نوبل – ولكن في علم الفيزياء.

لا أمانع إن احتاج الرئيس إلى بعض الوقت للتوصل إلى حلّ لهذا المشكلة. عليه وعلينا أن نواجه تبعات هذا القرار لوقت طويل. ولكن حفاظاً على سلامة وضعي المال، أتمنى لو يقلّ الكلام اليوم عن عديد الجنود الإضافي الذي يجب إرساله إلى هناك ويزداد التركيز حول ماهية الحكومة الأفغانية التي استحالت إلى شريكتنا في هذه البلاد.

عندما تستعد لشنّ حملة ضد المتمردين، تُشكّل الحكومة المحلية الجسر الأساسي الذي يربط بين جنودك وأهدافك. وفي حال كانت هذه الحكومة فاسدة، سيؤول مشروعك إلى الفشل.

يقول مراقبو الانتخابات المستقلون إن ما يقارب ثلث الأصوات التي تم الإدلاء بها في انتخابات الـ٢٠ من آب (أغسطس) كانت زائفة وإن الرئيس حميد كرزاي تورّط بوضوح في خطة احتيال واسعة للفوز. وعلى الرغم من ذلك، يُفترَض به أن يشكّل الجسر الذي يجمع بين زيادة عديد جنودنا وهدفنا القاضي بإحلال الاستقرار في أفغانستان. لا محالة.

أفهم المخاطر الكبيرة التي ترافق إحلال الاستقرار في أفغانستان وباكستان. وقد كان الجنرال ستانلي ماكريستال، وهو القائد الأعلى للقوات الأميركية في أفغانستان الذي يطالب بزيادة عديد الجنود بالآلاف، محقاً عندما قال إن الكثير من السيئات ستتدفق على العالم من خسارة أفغانستان لصالح الطالبان. غير أنني أواصل طرح السؤال التالي على نفسي: كيف يمكننا تحقيق النجاح إن كانت هذه الحكومة الفاسدة شريكتنا؟

أعلم أن اسم جيفرسون لم يرد في بطاقة التصويت. ولكن الفرق شاسع بين "كافية" ومفكّكة وفاسدة. ومهما اختلفت آراؤنا، يكثر عدد السكّان الأفغان الذين يعتقدون أن شريكنا كارزاي وفريقه مروعين تماماً.

لهذا السبب، لا يكفي أن نرسل المزيد من الجنود بكل بساطة. إن أردنا تجديد التزامنا في أفغانستان، علينا أن نظهر للشعب الأفغاني بوضوح أننا نتوقّع من كارزاي أو من أي رئيس آخر، أسلوباً مختلفاً في الحكم وأن نرفض الاستمرار من دونه. لا نطلب بالضرورة أن تستحيل أفغانستان إلى سويسرا، ولكن على الوضع فيها أن يكون جيداً بما فيه الكفاية – أي تأليف حكومة يقبل الأفغان العيش في ظلّها. من دون ذلك، جلّ ما يمكن المزيد من جنودنا فعله هو تأجيل الهزيمة.

لست على يقين من أن واشنطن تعي فعلاً أن حركة التمرّد التي يقودها الطالبان تستحيل أكثر فأكثر إلى عصيان مسلح ضد تصرفات حكومة كرزاي – لا ضد ديانة شركائها الدوليين أو حضارتهم. ويكثر الآن عدد السكّان الأفغان الذين يلقون اللوم علينا لأننا أنشأنا هذه الحكومة وحافظنا عليها.

سبق أن حاول كرزاي الإطاحة بالتدقيق الدولي الإضافي في نتائج هذه الانتخابات الزائفة والتهرّب من إعادة إجرائها. في يوم الاثنين، استقال مصطفى باراكزاي، حليفه في لجنة الشكاوى الانتخابية، وادّعى أن السبب يعود إلى "التدخل الأجنبي". ويحاول كارزاي بالتالي قلب شعبه ضدنا لمنعنا من تنظيف الفوضى التي أحدثها في الانتخابات.

بعد التحدث إلى الخبراء في الشؤون الأفغانية من كابول وواشنطن وبرلين، تتوضّح معالم الصورة شيئاً فشيئاً: تكثر أوجه الشبه بين حكومة كارزاي والعصابات. في حين تجمع الحكومة "العادية" المداخيل من الشعب – عبر الضرائب – ثم توزّعها على مؤسساتها المحلية والإقليمية عبر المخصصات أو دعم الميزانية، تقوم هذه الحكومة الأفغانية بخلاف ذلك. يتدفق المال نحو الأعلى من الريف ويتخذ شكل الدفعات لقاء المراكز التي تم شراؤها أو "الهدايا" من الأصدقاء.

ويقول الخبراء إن ما يتدفق من كابول هو الإذن بوقوع عمليات الاختطاف غير المحدودة والحماية في حال الملاحقة القانونية والعقاب في حال عارض المسؤول النظام أو تمرّد على الوضع القائم. في "عالم كارزاي"، إما يتم بيع المراكز (إلى الأشخاص الذين يقدمون على شرائها بغية الحصول على الأرباح) وإما يتم توزيعها على الأصدقاء، وإما يتم منحها بكل بساطة إلى الأخصام لكسب دعمهم.

علينا أن نكون حريصين كيلا يحسبنا الشعب الأفغاني منفذي هذا النظام.

خلال زيارتي إلى أفغانستان في شهر تموز (يوليو) الماضي، التقيت حاكماً إقليمياً بارزاً وقال لي المسؤولون الأميركيون جميعاً إنه الأفضل والأكثر نزاهة في أفغانستان – ثم أضافوا قائلين، "علينا محاربة كارزاي كل يوم للحؤول دون تعرضه للطرد." هذا ما يحصل لأولئك الذين يعارضون نظام كارزاي.

إنه ضرب من الجنون. لقد تصرّفنا بتهذيب وقلق مفرطين لتفادي الاضطلاع بدور السلطة الاستعمارية لدى التعامل مع كارزاي. أرفض إرسال جندي إضافي قبل أن يخطو هذا الرجل، في حال فاز بمنصب الرئاسة، الخطوات الواضحة لإصلاح حكومته من خلال الطرق التي تكسب احترام الشعب الأفغاني.

في حال رفض كارزاي ذلك، إذاً على الردّ أن يكون واحداً ووحيداً: "تابع العمل بمفردك يا صديقي. واستمتع بحياتك مع الطالبان. نعجز ونرفض سكب المزيد من الدماء والأموال الأميركية في ظلّ حكومة تتصرّف كما لو كانت عصابة. إن ظننت أننا سنمتنع عن الرحيل – ما عليك سوى مشاهدة التالي." فلتستعد الطائرات المروحية.

إذاً، من فضلكم، دعكم من المحاضرات حول أهمية أفغانستان وباكستان اليوم. لقد فهمت المخاطر. ولكن من المستحيل أن تفوق رغبتنا في تحويل أفغانستان إلى بلاد لائقة رغبة رئيس البلاد بنفسه. في حال صحّ ذلك، لن نملك بالتالي شريكاً محلياً فعلياً قادراً على المحافظة على ولاء شعبه ولن نتمكن من تحقيق النجاح – سواء أأقدمنا على زيادة عديد الجنود أو عدد الطائرات بلا طيار أو مبالغ الأموال.

© c.2009 New York Times News Service

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

التربية والمجتمع في مركز ابن عبيدالله السقاف

ضمن فعالياته الأسبوعية استضاف مركز ابن عبيدالله السقاف لخدمة التراث والمجتمع بمدينة سيئون، عميد دار المصطفى بتريم السيد عمر بن محمد بن حفيظ، حيث ألقى محاضرة قيمه بعنوان: "التربية والمجتمع".

وفي محاضرته الهامة، وبصفته عالماً متمكناً وتربوياً من الطراز الأول، شخّص السيد بن حفيظ الواقع التربوي ومخرجاته، وأوضح الخلل في ذلك وأسبابه في هذا الجانب المحوري الهام في حياة الأمم والشعوب والمجتمع والفرد وأثره في صناعة شخصية ومكانة المجتمع وتحديد دوره بين الأمم.

وقد تطرق السيد بن حفيظ إلى أهمية الجانب الروحي الذي يذكي الروح والفكر معاً ويهذب النفس فهو يرتكز على ثوابت منهج المدرسة المحمدية المتوارثة إلى يومنا هذا في العديد من المجتمعات الإسلامية لأنها أساس نقاء الضمير ونضج الفكر وسمو الروح ومن ذلك انطلق جهابذة العلماء الذين صنعوا لنا تاريخنا المشرق المجيد.

كما أوضح السيد بن حفيظ العديد من السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تصحيح الواقع والعودة إلى عصورنا الذهبية، والتي ترتكز في جميع أحوالها على الجانب التربوي والتعليمي فهما في كل حال مقياس ومعيار لمعرفة أحوالنا وأحوال الأجيال المقبلة.

وخلال المحاضرة الهامة والرائعة التي أدارها التربوي الفاضل الشيخ عبدالله بن صالح الكثيري، وتفاعل معها الحضور، دارت العديد من الحوارات والمداخلات التي تعتبر في مجملها وثيقة تربوية وتعليمية هامة تربط بين واقع أجيال الماثل منها والبعيد ولا يستغني عنها المهتمون فضلا عن المختصين والباحثين الجادين في هذا الجانب الحيوي الهام من حياة الشعوب والأمم.

اثنين أبلان وأربعاء الصراري في العفيف

تحتفي مؤسسة العفيف الثقافية عصر اليوم الاثنين، بآخر إصدارات الشاعرة هدى أبلان، والمعنون بـ"اشتغالات الفائض"، والأربعاء القادم بتوقيع للمجموعة القصصية الأولى للقاص والكاتب لطف الصراري، والمعنونة بـ"كمن يدخن سيجارة طويلة بنفس واحد".

وقالت المؤسسة في بلاغ صحفي إن أبلان أكدت من خلال "اشتغالات الفائض" فرادة تجربتها في قصيدة النثر لما يقدمه العمل من حالة إدهاش عميقة.

وأفادت بأن الناقد العربي الدكتور حاتم الصكر سيتحدث في حفل التوقيع الذي ستقدمه الدكتورة نادية الكوكباني، كما سيقدم كل من الدكتور محمد الجرادي، والناقد الدكتور عبدالمطلب جبر قراءات نقدية للإصدار.

بالنسبة لحفل توقيع المجموعة القصصية الأولى للقاص لطف الصراري "كمن يدخن سيجارة طويلة بنفس واحد" قالت المؤسسة إن فعالية الاحتفال سيتحدث فيها القاص ماجد المذحجي والروائي محمد عثمان، والشاعر أحمد السلامي.

من جانب آخر، وتواصلاً لفعاليات برنامجها الثقافي للعام 2009، تنظم مؤسسة العفيف، عصر غد الثلاثاء، ندوة حقوقية تشارك فيها الناشطة الحقوقية سعاد القدسي، والكاتبة والحقوقية بلقيس اللهبي، والباحثة والحقوقية مها عوض، متحدثات عن "قضايا التمييز ضد المرأة"، والتي يحضرها كثير من المهتمين والباحثين والمعنيين.

الأربعاء القادم..

دول الاتحاد الأوروبي تناصر بيت الموروث الشعبي في مقره بصنعاء

تضامناً مع بيت الموروث الشعبي، ومناصرة لتراث التنوع في اليمن، يقوم سفراء دول الاتحاد الأوروبي بصنعاء، الأربعاء القادم، بزيارة لمقر بيت الموروث الشعبي، للمشاركة في عقد مؤتمر صحفي في إطار دعم حملة البيت من أجل البقاء والاستمرارية وحمايته من الاندثار.

وتأتي هذه الفعالية استجابة لنداء رئيسة بيت الموروث الشعبي التي دعت في 2009/2/22، إلى إنقاذ البيت المتهالك من الاندثار، وكانت تفاعلات الجهات الرسمية والأهلية مع ذلك النداء دون المستوى حتى الآن.

وسوف تلقى في فعالية الأربعاء، التي تشارك فيها نخبة من الشخصيات الثقافية والاجتماعية ورجال الأعمال والكتاب والصحفيين ومراسلي الصحافة الداخلية والخارجية، كلمات عن ممثلي الاتحاد الأوروبي وبيت الموروث الشعبي، تستعرض مشوار إنجاز البيت، كما تتطرق إلى الصعوبات والتحديات الماثلة أمامه وتتهدد بقاءه.

"طريق المجتمع المدني إلى الإعلام"

دليل تنفيذي لـ المجتمع المدني العربي من أجل علاقة مهينة مع الإعلام

صدر عن "المعهد العربي للتنمية والمواطنة" كتاب بعنوان "طريق المجتمع المدني إلى الإعلام – دليل تنفيذي"، وهو عمل جامع يُوفر قاعدة من المعلومات في مهارات التواصل الفعّال مع الإعلام، عبر شرحه الكثير من فنون الإعلام وتفاصيلها، مركزاً على كيفية تعامل منظمات المجتمع المدني في الدول العربية، مع وسائل الإعلام المختلفة، بشكل مهني يعزز عمل المنظمات ويعود بالفائدة عليها.

يتوجّه "الدليل"، الذي يتبع منهجية واضحة وتسلسلاً منطقياً ويحوي الكثير من الرسوم والأمثلة التفاعلية، إلى العاملين والعاملات في مجال التواصل مع الإعلام في منظمات المجتمع المدني– بتمييز نوعي في مخاطبته للجنسين معاً – والإداريين والإداريات الذين قد يقومون بأعمال الإعلام في المنظمات التي لا يوجد فيها مسؤولون عن الإعلام، وهو الحال الغالب في معظم المؤسسات.

ويهدف الدليل بشكل خاص، أولاً إلى التعريف بدور الإعلام وخصائصه وأشكاله، وكيفية تفعيل العلاقة بينه وبين المجتمع المدني، وثانياً إلى التعريف بالفنون الصحفية المختلفة، بالقدر الذي يحتاجه العاملون والعاملات، في مؤسسات المجتمع المدني في مجال التواصل مع الإعلام، وثالثاً إلى التعريف بأشكال التواصل الإعلامي للمنظمة، من خلال استخدام أشكال الإعلام الحديث المختلفة.

ويمكن للعاملين والعاملات في المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة الاستفادة من محتوى الدليل أيضاً، فقواعد التعامل مع الإعلام تتشابه إلى حدٍ كبير بين المؤسسات كافة. كما يمكن لطلبة الإعلام الاستفادة منه، خاصة من خلال الاطلاع على الفنون الصحفية المختلفة، ومنها كتابة الخبر الصحفي بشكل مهني بحسب المعايير الحديثة، أو كتابة القصة الصحفية، فضلا عن كيفية الإعداد وإدارة المؤتمرات الصحفية والمقابلات وغيرها.

ويقع الدليل في قرابة المائة صفحة مقسمة على محاور مختلفة وأبواب ثلاثة رئيسية إضافة إلى مسرد بمعظم الألفاظ والإصطلاحات الإعلامية والمدنية والحقوقية باللغتين العربية الإنجليزية. وقد قام بإعداد الدليل الصحافيان جهاد الملاح، من لبنان و محمد الأسعدي، من اليمن، ومدير "المعهد العربي للتنمية والمواطنة" عبيدة فارس، من سوريا، الأمر الذي يجعل هذا الإصدار نوعياً وثرياً بخبرات مستمدة من الواقع العملي في بئيات عربية مختلفة.

و"المعهد العربي للتنمية والمواطنة" منظّمة مستقلة غير حكومية، مقرها الرئيس في لندن وتمارس أنشطتها الأقليمية من العاصمة الأردنية، تعمل على نشر مفاهيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. وهو مبادرة لعدد من النشطاء في العالم العربي، المؤمنين والمؤمنات بالتغيير، وبأن المواطنة هي الحل لما يعتري مجتمعاتنا من ترهل سياسي وثقافي واقتصادي. وقد نفذ المعهد خلال سنوات عمله الماضية عدد من المشاريع في مجال نشر ثقافة المواطنة، ودعم المنظمات الأهلية العاملة في هذا المجال، ورصد الانتهاكات المختلفة في مجال حقوق الإنسان.

بناء جسر من (وإلى) المستقبل

بقلم: هنري فاونتن

بيتسفيلد، ماين – ليس جسر "نيل" سوى مطبّ بنظر سائقي السيارات الذين يمرون بصخب على الطريق 100 الواقعة جنوبي بلدة ماين في وسط البلاد. وهو يعتبر عيّنة بنية تحتية متواضعة – حيث يقتصر عرض الجسر على خطي سير وبالكاد يتخطى طوله العشرة أمتار، في ما يكفي لعبور جدول صغير.

وهذا الجسر أحدث عهداً من معظم الجسور الأخرى، على حد ما يظهره الأسفلت الأسود الجامد والرونق المغلفن الذي تتسم به الدرابزين السياجيّة. إلا أن ما يميّز الجسر فعلاً هو ما في أسفله.

وقد استبدلت قضبان الصلب والإسمنت في بنية الجسر بثلاثة وعشرين قوساً رشيقاً مصنوعاً من الكربون ومن تركيبة ألياف زجاجية. وهذه التركيبة عبارة عن أنابيب قطرها ثلاثون سنتمتراً تمّ نفخها وثنيها لتتّخذ شكلاً ملائماً، وقد ثُبّتت بعد ذلك باستعمال الراتينج البلاستيكي، ثم تم تركيبها جنباً إلى جنب وحشوها بالإسمنت، شأنها شأن معكرونة مانيكوتي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأقواس المغطاة بمنصّة مركبة وبتربة مضغوطة تدعم طريقاً تقليدية من الحصى والأسفلت.

ويعتبر الجسر أول نموذج لما يأمل مصمموه، الذين اتخذوا مقرا لهم جامعة ماين في أورينو، على مسافة ثمانين كيلومتراً تقريباً، مقراً لهم، أن يكون مقدّمة لعدد كبير من الجسور المشابهة التي تجمع بين الاستخدام المحدث للمواد المركبة ومواد أخرى أكثر شيوعاً على غرار الإسمنت. ومع الحاجة إلى ترميم واستبدال 16 ألف جسر، وفقاً للتقديرات، من أصل 600 ألف جسر في البلاد، وإن اكتسب جسورٍ من هذا القبيل، أو تصاميم هجينة أخرى، قدراً من الشعبية، قد تعتبر إنجازاً في مجال استخدام المواد البلاستيكية المدعمة بالألياف، والمعروفة بالإنكليزية باسم "اف ار بي"، لبناء الطرقات السريعة.

"لقد اعتبرنا الأمر تجربة"، على حد ما أعلنه حبيب ج. داغر، وهو أستاذ لمادة الهندسة ومدير مركز البنى والتركيبات المتقدمة في الجامعة التي طُوِّر فيها هذا التصميم على مدى سبع سنوات. وأضاف قائلا: "كان الأوان قد آن للخروج من المختبر والتأكد إن كان النموذج ناجحاً فعلاً".

ويخضع الجسر، الذي بني في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وكلّف 600 ألف دولار تقريباً، للمراقبة بفضل أجهزة تحسّس للانحراف وغيرها من المعدات، وهو يبقى صامداً حتى الآن وسط حركة السير اليوميّة الكثيفة من مدينة بيتسفيلد وإليها. ويقول داغر "إنّ الأمور سارت بشكل مدهش". ويضيف: "لقد تعلّمنا الكثير. وتبيّن أنه أرخص بواقع 170 ألف دولار من الجسور التي تم صبها مسبقاً".

والواقع أنّ الأمور سارت بشكل رائع إلى حدّ أنّ الجسر لفت اهتمام إدارة أوباما. حتى أن وزير النقل الأميركي راي لحود قام بجولة في المركز في آب (أغسطس) الماضي. وتم إنجاز جسر ثانٍ مماثل في نهاية الصيف شمالي الموقع الأول في أنسون. وكان العرض السعري للتصميم المستند إلى الأقواس المدعّمة بالألياف الأرخص ثمناً من بين سبعة عروض.

لطالما كانت بوليميرات البلاستيك المدعمة بالألياف المواد المفضلة لصنع ألواح ركوب الأمواج والمراكب البحرية الترفيهية، وبات تستعمل مؤخراً لصناعة أجنحة الطائرات وغيرها من العناصر المكونة، وأجريت الأبحاث الأولى لاستعمالها في مجال بناء الجسور في الثمانينات. ولفتت أنظار المهندسين المدنيين للأسباب ذاتها التي استقطبت المصممين الآخرين – أي متانتها ووزنها الخفيف ومقاومتها للتآكل.

إلا أن المواد لم تعمل تماماً على إحداث ثورة في البنية التحتية للطرقات السريعة. وقد استعملت شرائح وألواح بلاستيكية مدعّمة بالألياف الزجاجية لترميم الإسمنت أو الصلب المتآكل على الجسور الحالية، أو لدعم البنى لتتحمّل الهزات الأرضية بشكل أفضل. وجاءت قضبان الألياف الزجاجية لتستبدل الصلب في بعض الإنشاءات التي تستخدم الإسمنت المسلّح، لأن تآكل قضبان الصلب بنتيجة استعمال المواد الكيميائية المذيبة للجليد يدمّر الإسمنت.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالعناصر المكوّنة البنيويّة المستخدمة لأعمال أوسع نطاقاً، تنطوي المواد البلاستيكية المدعمة بالألياف على وقع أقل. وقد شاع استعمالها بشكل أساسي في منصّات الجسور، حيث تعتبر المقاومة للتآكل بالغة الأهمية ويخوّل الوزن الأخف فيها تحمّل كمّ أكبر من المركبات الآلية المتنقلة. ولا وجود إلا لعدد قليل من الجسور المزوّدة بقضبان دعم كبيرة مصنوعة من هذه المواد.

ويقول الخبراء إن أحد الأسباب التي حالت دون رواج المكونات البلاستيكية المدعمة بالألياف الزجاجية هو أن المهندسين والمقاولين تنقصهم الخبرة في هذه المواد، كما وأنه لم يتم تطوير معايير كاملة تعتبر ضرورية لتوجيه استعمال المواد أثناء بناء الطرقات السريعة.

يضطر المهندسون "إلى التطرق إلى مسائل متصلة بالسلامة"، على حد ما أعلنه جون بي بوسيل، وهو مدير مبادرة تطوير المواد المركّبة لدى الاتحاد الأميركي لمصنعي المركبات. "لديهم رغبة في فهم كيفيّة التطوّر الكامل للمواد والطريقة التي تدوم فيها بالكامل قبل أن يعمدوا إلى تحديد نوعها".

وتجدر الإشارة إلى أنّ المواد لا تتفاعل دوماً بطريقة جيدة في ما بينها. وعلى سبيل المثيل، تقوم إحدى مشاكل منصّات الجسور على كون سطح الطريق – ويصنع من الأسفلت أو الإسمنت الممدد على شكل غطاء علوي – قد يهترئ بسرعة، وفقاً لما أعلنه ليجوان تشنغ، وهو أستاذ معاون في مادة الهندسة في جامعة كاليفورنيا في دايفس، أجرى مراجعة لاستخدام المواد البلاستيكية المدعمة بالألياف الزجاجية في العام 2006.

إلا أن التبرير الأساسي لعدم استعمال المواد البلاستيكية المدعمة بالألياف كان اقتصادياً.

"تقوم المشكلة الأولى على التكاليف المسبقة"، على حد تعبير بول زيل، وهو أستاذ معاون لمادة الهندسة في جامعة جنوب كاليفورنيا. "وهذه مشكلة يصعب تخطّيها".

وأفاد زيل الذي ساعد في تصميم واختبار قضبان البلاستيك المدعمة بالألياف الزجاجية المستعملة لبناء جسر صغير في تكساس بأن أساس المشكلة وهو أنّه لا وجود لمشروعين متشابهين على الإطلاق. وقال في هذا الصدد: "إن كنت ستضع تصاميم تبدو منطقية حقاً من وجهة نظر هندسية مثاليّة، ستكون أولاً فريدة من نوعها، إلى أن تبدأ التصميم بأعداد أكبر بهدف توفير التكاليف". وعلى سبيل المثال، صُمِّمَت القضبان المستعملة لجسر تكساس وبنيت باستعمال طرق تعتمد على العمل الكثيف.

وقال بوسيل: "إن قطاع البناء بالغ الدقة بشأن التكاليف". وباستعمال المنصات المصنوعة من البلاستيك المدعم بالألياف الزجاجية، "باتت التكاليف أغلى، وهي أحياناً أغلى بمرتين" من المنصّات التقليدية. وما يجب أن يفهمه المقاولون هو أنه سيتم ادّخار تكاليف النقل واليد العاملة والتجهيزات بفضل استعمال عناصر مكونة أخف وزناً، وقد يساعد الأمر أيضا على ادّخار تكاليف الصيانة.

ودخلت أنواع الادخار هذه كلها ضمن الهدف الذي وضعته جامعة ماين عندما ابتكرت هذا التصميم، وفقاً لداغر. ويتم استعمال كمّ قليل من المواد البلاستيكية المدعمة بالألياف الزجاجية – التي تخدم أساساً كقوقعة للإسمنت الأرخص ثمناً. وتساعد الأنابيب على حماية الإسمنت من المواد الكيميائية المذيبة للجليد، ما قد يؤدي إلى خفض تكاليف الصيانة ويبطل الحاجة إلى استعمال أي حديد تسليح داخلي – لأن الحافات المرتفعة على الواجهة الداخلية تساعد على لحم الأنابيب بالإسمنت. وقال داغر: "إنه تدعيم باللجوء إلى هيكل خارجي".

ولا تعتبر الأقواس في مشاريع ماين التصاميم الهجينة المستعملة الوحيدة. وسبق لجون هيلمان، وهو مهندس ورئيس شركة "اتش سي بريدج كومباني" في ويلميت بولاية إيلينوي، أن طوّر قضباناً مستقيمة تجمع بين البوليميرات والإسمنت والصلب. ويقوم القضيب، بصورته البدائية، على أنبوب بلاستيكي مستطيل مدعم بالألياف الزجاجية ينطوي على قناة مقوّسة في داخله. وهذه القناة ممتلئة بالإسمنت الذي يوفر قوة ضاغطة، وتمتد في قعر الأنبوب قضبان من الصلب لضمان مقاومة الشد. وقد استعملت القضبان في جسر سكة حديد تجريبي في كولورادو وفي عدد من جسور الطرقات في إيلينوي ونيو جيرسي.

"صممت تفاصيل القضبان كلها لتتماشى مع معدات البناء التقليدية"، على حد ما أعلنه هيلمان الذي بقي يعمل 14 عاماً على التصميم. وأضاف: "نحن الآن على وشك بلوغ مستوى تكافؤ مع الإسمنت والصلب باعتماد أساس كلفة التركيب واليد العاملة".

ويبقى من الضروري نقل قضبان هيلمان بالشاحنة، مع أنها خفيفة كفاية لتستوعب شاحنة واحدة عدداً منها. أما أقواس جامعة ماين، فيمكن صنعها في ميدان العمل – عبر نفخ التركيبة وثنيها لتتخذ شكلاً بسيطاً وحشوها بالراتينج باستعمال مضخّة تفرّغ الهواء. وقبل أن تملأ القضبان بالإسمنت، تكون خفيفة كفاية ما يمكّن تركيبها بسرعة، بدون أن تدعو الحاجة إلى استقدام رافعات كبيرة وغيرها من المعدات الثقيلة. وقد بني الجسر الثاني خلال تسعة أيام عمل، وفقاً لما كشفه داغر.

وأضاف أن شركة متفرعة تعمل منذ الآن على المزيد من مشاريع بناء الجسور، بما في ذلك مشروع يمتد على مسافة 240 متراً وينطوي على امتدادات قصيرة متعددة. وختم داغر قائلا: "نشعر بالحماسة حيال نقل هذا المشروع إلى المرتبة التالية.

© c.2009 New York Times News Service

تبرعوا لإنقاذ
حياة قامة فنية
تبرعوا للفنان
أيوب طارش
على حساب رقم:
1002355657
بنك التسليف التعاوني الزراعي

ليست صغائر

هشام السقاف
hishamfargaz@yahoo.com

● في الشهر الماضي سائق شاحنة ينقل أدوية وبضاعة لتجار السوق من صنعاء إلى حضرموت، تستوقفه نقطة عسكرية في الطريق وتحتجز شاحنته وحمولتها بتهمة أنها متجهة إلى "الحوثيين"، ولم تشفع له كل الأوراق الثبوتية التي يحملها.

● ومواطن آخر يسافر بسيارته الخاصة من سيئون إلى صنعاء، يستوقفه قطاع طرق في مأرب وينهبون سيارته، ولم تعد له إلا بوساطات قبلية ودفع ما يلزم.

● وطالب متفوق يرشح لمنحة جامعية في الخارج -حسب إعلان الوزارة في الصحف- فيشترطون عليه دفع ألف دولار لتتحقق له المنحة، فآثر -لضيق ذات اليد- الالتحاق بجامعة محلية.

● هكذا يزرعون الانفصال في النفوس، وفك الارتباط بالوطن.

المدى
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com
الاثنين 30 شوال 1430هـ الموافق 19 اكتوبر 2009 العدد (209)
Mon. 30/10/1430 - 19 October 2009

جديد الصحافة

يستقبل الوسط الصحفي غداً الثلاثاء صدور العدد الأول من صحيفة "اليمن" التي يرأس تحريرها الزميل فاروق الكمالي.
"اليمن" صحيفة أسبوعية مستقلة تصدر من صنعاء كل ثلاثاء.

أسئلة جريئة في جلسة برلمانية ساخنة

شهدت قاعة البرلمان في جلسة السبت الماضي أسئلة من العيار الثقيل. فإلى عبده بشر عضو كتلة المؤتمر النائب الذي تقدم باستجواب لوزير الداخلية حول الانفلات الأمني في عدد من محافظات الجمهورية والمخالفات القانونية التي ترتكبها الأجهزة الأمنية، وعدم تطبيق نصوص الدستور والقانون مع الخاطفين والمتقطعين والمتسببين في تلك الاختلالات، تقدم النائب عبدالباري دغيش بسؤال لوزير المالية يستوضح فيه عن صحة ما تناقلته وسائل الإعلام من طباعة نقود جديدة، دون أن يواكب ذلك أي نمو اقتصادي.

في حين طالب النائب عبدالجليل جازم وزير الداخلية بالحضور إلى قاعة البرلمان للرد على سؤاله بشأن الإجراءات المتخذة في سبيل إلقاء القبض على قاتل أبناء القبطية الثلاثة الذين لقوا مصرعهم قبل 3 أشهر في حبيل جبر بمحافظة لحج.

أما النائب محمد النقيب فقد وجه سؤالا لوزير النقل يستوضح فيه أسباب سقوط الطائرة اليمنية في المحيط الهندي قبالة سواحل جزر القمر، وهل كان سقوطاً بفعل فاعل بهدف إغلاق مكاتب "اليمنية في أوروبا".

غداً بنادي الميناء بعدن

فعالية تأبين الدكتور عبدالرحمن عبدالله

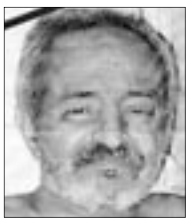

تقام صباح غد الثلاثاء الموافق 20 أكتوبر على قاعة نادي الميناء بالتواهي -عدن، فعالية تأبين الراحل الكبير الدكتور عبدالرحمن عبدالله إبراهيم، بمشاركة واسعة من أصدقاء وزملاء وتلاميذ الراحل الذي يعد أحد أعمدة ثقافة التنوير في اليمن.

في الفعالية سيوزع كتاب تذكاري عن الراحل يحمل عنوان "جلال الحياة.. أيقونة الرحيل"، والذي أصدره اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين الذي كان الراحل واحداً من مؤسسيه ومن قياداته التاريخية لما يزيد عن عقدين.

نافذة

أيوب محبة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

مساء اليوم السادس من شهر رمضان الكريم صلَّيت، على غير عادتي، بعد الإفطار مباشرة، وسرت رعدة الخشوع في أوصالي بخدر ناعم حتى أثملتني فيما كنت أتشرب بنهم تراتيل الإمام الاستثنائي الذي أقام بنا الصلاة في منزل أحد الأقارب كنت التقيته صدفة على رصيف الشارع قبل موعد أذان المغرب بدقائق، ودعاني لتناول الإفطار معه في بيته، واستجبت لدعوته من فوري، وعلى غير عادتي أيضاً، ولم أكن أدري أنه قد تهيأ لاستقبال جميع أشقائه وبعض من أقاربه الأحباء، ومنهم الفنان الكبير أيوب طارش عبسي الذي كان إمامنا المختار، وأقام بنا الصلاة.

أثناء الصلاة وبعدها بدت التراتيل القرآنية مغسولة بماء عين عنقاء، ومصقولة بشفرات الشجن والهيام والوله والصفاء الروحاني.

وأحسست بانتشاء، عذوبة، خفة، ذوبان ولمعان وأشياء أخرى تعنقدت جميعها بخيط لحظة كانت كفيلة بإقناعي أن الصلاة تكون، أحياناً، ضرباً من الاتصال الحميم والكثيف بالرب وهو في تجليه البهي في الأغوار الدفينة للإنسان، وهي أغوار ذات جدران سميكة، قلما اخترقتها خفقة ضوء أو مسَّتها كيمياء بفعل نغمة متفلتة لا يدركها غير الضالعين في ترجمة هذيان الفراشات والمبحرين بعيداً عن ثرثرة الأسماك الملونة واللآلئ والمرجان.

.. أما بعد الصلاة..

جلسنا إلى أيوب نسمعه، وأخبرنا بعض معاناته من المرض وعودته من الأردن وانتوائه مواصلة العلاج في ألمانيا بعد انقضاء رمضان.

وساورني القلق، ذلك المساء، على حالة الفنان العزيز والكبير، والقلق من أن تنكث الجهات المعنية بعهدها وتتخلف عن إنجاز الوعد الرئاسي المعلن في أجهزة الإعلام.

ولم أفلح في طرد الوسواس الخناس الذي لم ينقطع عن وشوشتي بأن "الجماعة" سيفعلونها، ولم أفلح في إقناعه -أي الوسواس- أن للكذب حدوداً، ولن يصل إلى حد المس بأيوب، فتلك فضيحة كبيرة، ولكنه قال إنهم، ولهذا السبب بالضبط، سيفعلونها، فقد درجوا على تعريف أنفسهم كما هي بالضبط وبما هي فضيحة كبيرة، وكذبة كبيرة مستمرة منتشية، دوماً، بفخامتها غير المعقولة.

وطلع الوسواس على حق وصدق في ما قال حين قال إنه لأخبر بـ"هؤلاء" فهم خبز يده وعجينه، وهو الخبير بطوالعهم وطبائعهم ودخائلهم وبما يعلنون وما يضمرون، وله الحق في امتلاك جرأة الإعلان عن أنه يحفظهم غيباً، ويعلم أنهم يملكون الجرأة على الكذب حتى لو كان على واحد في مستوى أيوب الصابر الحكيم والفنان العظيم، وصاحب الامتياز في تعطير الحكمة القائلة بأن: الوطن محبة قبل أن يكون (اختراعاً) سلطانياً.

وبمناسبة مرض هذا الفنان العملاق لا بأس من الإشارة إلى أنه يعاني من إصابة عمل بامتياز، وينبغي أن تنهض (الدولة) بتعويضه من باب المسؤولية الإجرائية الجنائية قبل أي شيء آخر، بما في ذلك المسؤولية الأخلاقية والوطنية والإنسانية.. وما إلى ذلك من الأشياء التي تفتقدها، و"فاقد الشيء...".

فهو يعاني من التهابات موجعة في الحلقات العصبية الحساسة بمؤخرة رقبته ويده التي طالما هندست الألحان وعزفت أجمل وأروع ما أبدع فنان غنائي تطريبي في اليمن لفترة شارفت العقد الخامس.

وكما هو فنان عبقري استوعب سفر أحوال وتحولات اليمن و"الثورة"، الغربة، المرعى، الحقل، الراعي، البتول، الدان والفل والبن وأمزان المطر والغيوم، فهو الأكثر مبيعاً، ولم ينتفع بمنتجه الغزير المتدفق في الأسواق بغير ما انقطاع على الإطلاق، وبما يشير إلى لهفة لم تنقطع، هي الأخرى، لدى المتلقين وجمهور المستهلكين العشاق لأيوب بحمى لا تهدأ حرارتها.

وهو أكثر من أسهم في تشغيل الكثير من العاملين في تسويق الأشرطة الغنائية وأصحاب الاستيريوهات، وفي تشغيل أكبر وأخطر ماكنة إعلامية ضخمة في البلاد، وهي الماكنة التي ما انفكت تغترف من أيوب وتلجأ إليه في المناسبات والأعياد الوطنية وفي الملمات والحروب والانقلابات والتقلبات.

وفي بلاد يحرم فيها الفنان المبدع من حقه في الملكية الفكرية على منتجه، يغتني ويثري المنتفعون بتسويق بضاعته، فيما يعاني ويمرض ويفتقر صاحب الحق، وإن كان في قامة صاحب صوت النشيد الوطني ونشيد الإنشاد الإنساني وتنويعة اليمن الغنائية على مدى نصف قرن، وصاحب التوقيع الأخضر بالوتر على سبتمبر وأكتوبر والتقاويم والأقانيم التي تشكل معظم مفردات العيش و"فن العيش" في هذه البلاد التي كابر وثابر أيوب من أجل تعميدها كحالة غنائية جديرة بأن تحب وتعاطى معها بما هي أغنية عابرة للطوائف والقبائل والأحزاب والعصبيات والخنادق والحرائق والحدود والأزمان.

إن هكذا فنان لهو جدير بالامتنان والمحبة الإيجابية المشحوذة بالفعل حين يتجلى في المبادرة والتبرع لإسعافه وعلاجه، وذلك هو وجه النقد الإيجابي الكاشف للخذلان والتخاذل والإهدار والرثاثة السياسية والثقافية الضاربة والماحقة لهذه البلاد حتى آخر رمق وعرق.

وقد كانت صحيفة "النداء" سباقة كعادتها في تظهير الوجه الإيجابي لهذا النقد، وفي تبني ونشر مقابلة فناننا القدير والكبير بعددها الماضي، وهي جديرة بالثناء.

وعلى ذلك، فإن الموقف النقدي لسلطة القبح عندما يكون مدفوعاً بمشاعر المحبة الإيجابية، سوف يشكل علامة أكيدة على وجود أناس متصالحين مع أنفسهم، ومستعدين على الاحتفاء بالحياة وتثمير قيمتها، فهي -أي الحياة- كانت في البدء: أغنية، وهو -أي أيوب- كان وسيظل بحق صلاتي خلفه، سيدي وإمامي وأنيسي وجليسي في أزمنة الوحشة والجدب والاحتراب والاستضحاء والأقناء، وله أحر التحايا وكل المحبة.

والمحبة لصديقي وابن عمتي وعمي الحبيب عبدالرقيب علي أمين الذي جمعنا في مساء رمضاني لا ينسى بمن لا ينسى: أيوب طارش عبسي عافاه الله وأطال عمره، وباركه كمعلم كبير لفن الحب.

هل نتفاءل؟

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

قبل ما يزيد على شهر أعلن عن إنشاء مكتب تنفيذي برئاسة رئيس الوزراء مهمته الأساسية تنفيذ جملة من الإصلاحات التي نعتقد جازمين أن الحكومة عجزت عن تنفيذها، والهدف الأساس هو مواجهة التحديات التي تعصف بالبلاد ووضعتها في قائمة البلدان الفاشلة.

شخصيا لست مع البطولات ولا مع التنطع بادعاء أن المشكلة ليست في الوزراء أو المسؤولين، وأنه لا ينبغي إيجاد حكومة بديلة عن الحكومة وأن الصلاحيات هي المشكلة في إعاقة تنفيذ مشروع الإصلاح المنتظر، لكني على يقين مطلق أن فساد وعجز العديد من المسؤولين هو سبب أساسي للحالة التي وصلنا إليها، وأن المشكلة تكمن في أن الشخص الذي توكل إليه مسؤولية عامة يتعامل مع المسألة وكأنها فرصة مواتية للثراء قبل أن يغادر موقعه، والأمثال لدينا كثيرة.

المشكلة في تقديري ليست في أن يوجد مكتب تنفيذي صغير يديره رئيس الحكومة، لكنها تتحدد بالإرادة السياسية لتنفيذ المهام التي اتفق على إنجازها خلال العامين المقبلين، وشهد على ذلك الالتزام سفراء الدول المانحة الرئيسية المعتمدين في اليمن، لأن غياب الإرادة السياسية لن يساعد على وقف الاحتكار الحاصل في قطاع النفط سواء من حيث الاستئثار بتقديم الخدمات النفطية للشركات أو بالحصول على توجيهات خطية بامتيازات القطاعات النفطية، ووصولا إلى المبالغ المهولة التي تقتطع تحت مسمى نفط الكلفة وغيرها.

فإذا كانت مهمة المكتب التنفيذي هي اقتراح البرامج الهادفة مثلا إلى خفض فاتورة دعم المشتقات النفطية بالاعتماد على توليد الطاقة بالغاز، فإن الأمر يتطلب من الحكومة أن تقول لنا وللعالم هل هناك احتياطات كافية من الغاز لإنجاز هذه الأمنية، وهي مطالبة أيضا بأن تقول لنا لماذا تقوم المصافي بإبرام عقود استيراد النفط الخام والديزل بأسعار أعلى مما هي عليه في الأسواق العالمية، وهي مطالبة أيضا بأن توضح لنا حجم الاستهلاك لدى المؤسسات الحكومية والمسؤولين، لأن المعلومات تشير إلى أن ما يستهلكه المواطنون لا يتجاوز نسبة 25% من تلك الكميات المهولة التي يتحدثون عنها.

صحيح أن سفراء الدول المانحة سيطلعون بشكل مستمر على نتائج أعمال هذا المكتب، وأن شركة عالمية معروفة ستشرف على أداء منتسبي هذا المكتب، لكن الأهم هو كيف سيعمل المكتب على حل قضية الأراضي في المحافظات الجنوبية، وكيف سيعالج الآثار الكارثية لعملية الخصخصة التي اتبعت هناك، ومن ثم فكيف سيتمكن المكتب من ضبط ظاهرة حمل السلاح ومواجهة الاختطافات والتقطعات اذا كانت أجهزة الدولة هي ذاتها التي لم تفعل شيئا منذ عقدين من الزمن..؟

وإذا ما علمنا أن مهمة هذا المكتب هو تنفيذ معالجات سريعة لضمان تأمين مصادر المياه، فإن ما يحيرنا كيف سيتم ذلك اذا كان وكيل وزارة المياه الدكتور محمد الحمدي قد استقال من منصبه بهدوء وقبلت الاستقالة بعد أن منع من فعل أي شيء تجاه الاستنزاف المتواصل للمياه الجوفية، وهي ممارسات يقف وراءها المتنفذون الذين يحظون بالدعم والرعاية من كبار المسؤولين في الدولة.

اليمن أمام منعطف خطير، والدول المانحة تعبت معنا، وفشلت كل البرامج التي تم الرهان عليها في تجاوز هذا الواقع. ومع ذلك لم نسمع عن محاسبة مسؤول واحد عن هذا الفشل. هل قالت الحكومة لماذا فشل مشروع البصمة والبطاقة الوظيفية؟ وهل استاء رئيس الجمهورية من فشل مشروع البطاقة الشخصية في ضبط الهويات ومنع التزوير والتلاعب؟ وهل علم أن نواب وزراء ومدراء عموم يجمعون بين مناصبهم ومشاريع تمول من الجهات الدولية، ويتقاضون مرتبات عالية جدا نظير ذلك..؟

أظن أننا بحاجة ماسة لإجراءات عملية بسيطة تعيد الثقة للناس بعد أن فقدوا الأمل بإمكانية حدوث إصلاحات حقيقية.